



التقرير السنوي ٢٠١٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

القائد الأعلى للقوات المسلحة

حاكم إمارة أبوظبي





صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء

حاكم إمارة دبي





سمو الشيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي





سمو الشيخ

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي

رئيس مجلس دبي القضائي



تعريفات:

- (١) **إجمالي المسجل:** يعني جميع القضايا والمواد والأوامر والطلبات المستعجلة وتشمل المدنية والجزائية في المحاكم الثلاث
- (٢) **القضايا المدنية:** يقصد بها جميع القضايا والمواد والأوامر والطلبات المستعجلة غير الجزائية في المحاكم الثلاث
- (٣) **القضايا الجزائية:** يقصد بها جميع القضايا غير المدنية والتي تنظرها المحاكم الثلاث بعد إحالتها من النيابة العامة
- (٤) **معدل الفصل:** يقصد به إجمالي المحكوم مقسوماً على المسجل في نفس العام
- (٥) **حجم العمل:** يقصد به القضايا ذات الطبيعة النزاعية سواء كانت مدنية أو جزائية ويستثنى من ذلك القضايا والمواد والطلبات غير النزاعية مثل الإعلامات والتركات والإشهادات والأوامر على العريضة

تقديم

كلمة المدير العام

الباب الأول

الفصل الأول: التنظيم القضائي والإداري

٢٠

١. هيكل التنظيم القضائي والإداري (إضاءات على الهيكل التنظيمي)
٢. المجلس القضائي لإمارة دبي
٣. المجلس الاستشاري بمحاكم دبي
٤. المجلس القيادي للتطوير والإبداع المؤسسي بمحاكم دبي

الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي

٣٤

١. الخطة الاستراتيجية (٢٠١٢ - ٢٠١٥)
٢. المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية
٣. المبادرات والبرامج المنجزة في الغايات الثلاث في:
 - تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي محلياً ودولياً.
 - تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.
 - استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

الفصل الثالث: التطورات والتحولت في محاكم دبي سنة ٢٠١٤

١١٠

١. الإدارة العليا (اتفاقيات واستقبالات)
٢. الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي
٣. جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٤ - الدورة التاسعة
٤. مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات ومنتديات)

الباب الثاني

الفصل الأول: مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية

١٣٤

نتائج مؤشرات الأداء في كل من :

١. المحاكم الثلاث العامة
٢. المحاكم الابتدائية
٣. محكمة الاستئناف
٤. محكمة التمييز
٥. التنفيذ المدني
٦. القضايا الجزائية
٧. الكاتب العدل
٨. الأحوال الشخصية
٩. مركز التسوية الودية للمنازعات

الفصل الثاني: مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية

٢٠٤

١. رأي المتعاملين
٢. رأي الموارد البشرية
٣. المالية

الاتجاهات المستقبلية

يتشكل فريق (إعداد التقرير السنوي ٢٠١٤) بإشراف السيد / محمد عبد الرحمن محمد مدير إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي، ومن السادة التالية أسمائهم :

١. السيد / خالد عبد الله المعصم، رئيس قسم الجودة رئيساً
٢. السيدة / أسماء عمر الماجد ، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي عضواً
٣. السيدة / فاطمة سالم كنيد ، رئيس شعبة قياس وتقييم الأداء المؤسسي عضواً
٤. السيدة / علياء احمد إبراهيم، رئيس شعبة الجودة في القطاع القضائي عضواً
٥. السيدة / حنان محمد المرزوقي، رئيس شعبة التخطيط والمتابعة عضواً
٦. الأنسة / روضة سالمين السويدي، رئيس شعبة الاتصال الجماهيري عضواً
٧. الأنسة / شيخة عبد الله الكتبي، مصمم جرافيك عضواً
٨. الأنسة / صفية محمد عبد الرحمن، مساعد إداري عضواً
٩. السيدة / منى درويش ميران، إداري عضواً
١٠. السيدة / سهيلة ثاني المهيري، ضابط تميز رئيسي عضواً ومقرراً



كلمة المدير العام

سعادة خبير / طارق عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي للتقرير السنوي

حفل عام ٢٠١٤ بتطورات مهمة، تعد نقطة تحول أساسية في مسيرة عمل محاكم دبي، فقد شهد هذا العام إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تصب جميعها في تحقيق رؤيتها «الريادة في عمل المحاكم»، هذه الريادة التي نتطلع من خلالها لإسعاد المتعاملين مع محاكم دبي.

لقد جاءت هذه التطورات المهمة، والإنجازات الكبيرة، ترجمة لرؤية قيادتنا الرشيدة التي تتطلع دائماً لأن تكون دولتنا الحبيبة دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول، ومن هنا فقد حرصت محاكم دبي لتحويل خدماتها إلى ذكية، من أجل إنجاز المعاملات على مدار الساعة بهدف التسهيل على المتعاملين وإنجاز معاملاتهم في أي وقت ومن أي مكان.

وقد حرصنا في محاكم دبي من خلال التقرير السنوي ٢٠١٤، أن نضع بين يدي المهتمين ما حققه فريق العمل القضائي والإداري في المحاكم من إنجازات خلال عام كامل، وبكل شفافية ودقة ووضوح، وهذا ما نؤكد عليه دائماً بضرورة التعامل بشفافية، إذ يسלט التقرير الضوء على الإنجازات والمبادرات والفعاليات التي تمت خلال العام، وفي مختلف القطاعات والإدارات، والتي جاءت في مجملها لتتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لمحاكم دبي.

إن هذه الإنجازات ما كان لها أن تتحقق لولا تضافر الجهود المخلصة لفريق العمل في محاكم دبي، هذه الجهود التي تعد محل تقدير وثناء من الجميع، ولا يسعنا هنا إلا أن نشد على أيدي جميع العاملين في محاكم دبي في مختلف المواقع، متمنين لهم التوفيق والسداد لتحقيق المزيد من الإنجازات، وتقديم المزيد من المبادرات والبرامج المبتكرة، التي تسهم في تعزيز مسيرة العمل القضائي في دبي، وتحقيق العدالة للجميع.

والله من وراء المقصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،،

طارق عيد المنصوري

مدير عام محاكم دبي



الباب الأول

الفصل الأول

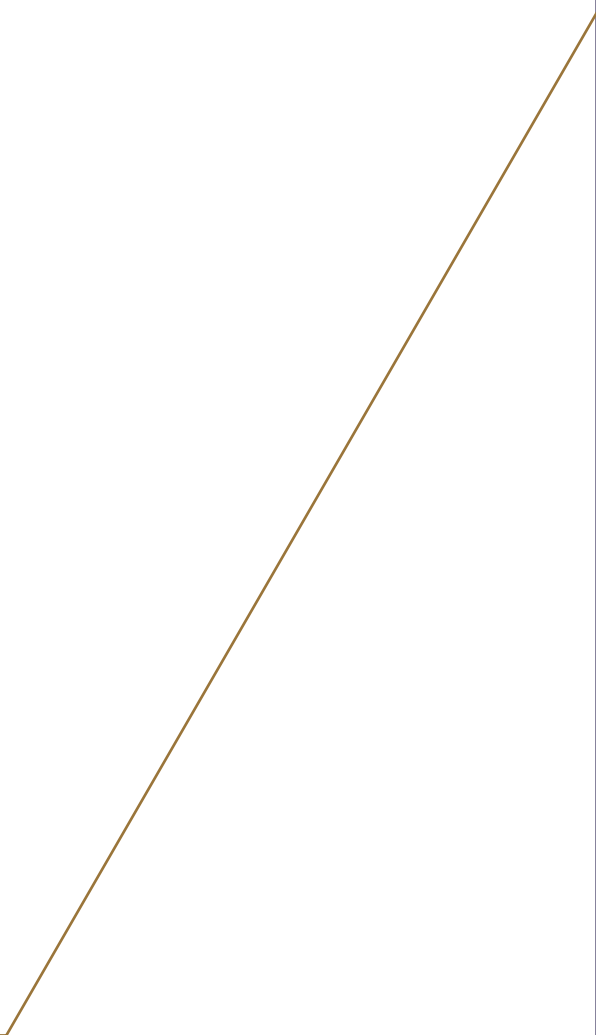
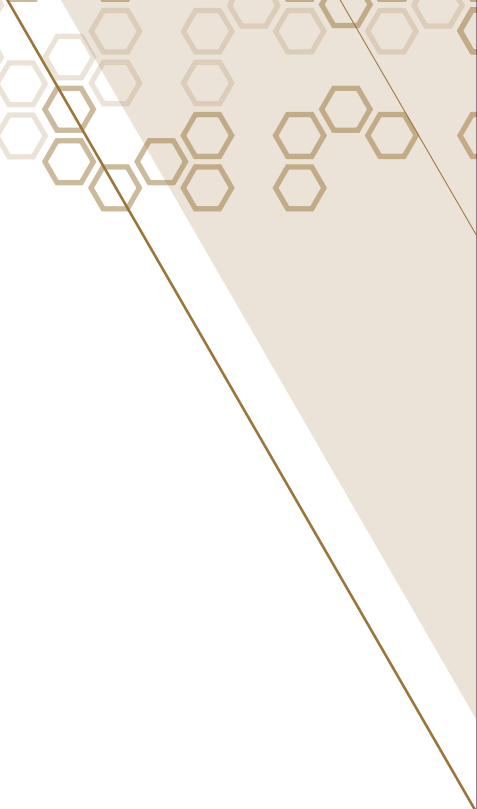
التنظيم القضائي والإداري

هيكل التنظيم القضائي والإداري (إضاءات على الهيكل التنظيمي)

المجلس القضائي لإمارة دبي

المجلس الاستشاري بمحاكم دبي

المجلس القيادي للتطوير والأبداع المؤسسي بمحاكم دبي



التنظيم القضائي والإداري

إضاءات على الهيكل التنظيمي

الجهاز القضائي والإداري:

الجهاز القضائي:

يتألف من ثلاث محاكم رئيسية: (المحكمة الابتدائية - محكمة الاستئناف - محكمة التمييز)

وتتضمن المحاكم الابتدائية عدد (٦) محاكم فرعية متخصصة وهي المحكمة الابتدائية المدنية، والمحكمة الابتدائية التجارية، والمحكمة الابتدائية العمالية، والمحكمة الابتدائية العقارية، ومحكمة الأحوال الشخصية الابتدائية، والمحكمة الابتدائية الجزائية.

الهيكل التنظيمي والإداري:

يمتاز الهيكل الإداري بقدرة كبيرة على الاستيعاب وتعزيز التطبيقات المستقبلية لمواكبة التطورات والمتغيرات، سواء من حيث نطاق التعامل أو درجة الجودة في الأداء، أو السرعة في الإنجاز والمرونة في التعامل واتخاذ القرارات، ويتكون الهيكل الإداري لمحاكم دبي من (١١) إدارة تتألف من (٦) إدارات ذات طبيعة فنية و(٥) إدارات ذات طبيعة مساندة.

هيكل التنظيم القضائي والإداري



المجلس القضائي لإمارة دبي

تم إنشاء المجلس القضائي (الهيئة القضائية العليا) ليكون هو السلطة القضائية في إمارة دبي ويعد الضمانة الأساسية لاستقلال القضاء، وقد أنشئ المجلس القضائي في دبي بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٢، وبتعديل بعض أحكام القانون (٢٠) لسنة ٢٠١١، ويتمتع بكافة الوسائل القانونية المتاحة للمساعدة بالنهوض بالجهاز القضائي وحمايته من تدخل أي من السلطات، وذلك بتفعيل الرقابة الذاتية وتطوير القدرات والمعايير للتعين في الوظيفة القضائية وإبداء الرأي في تشريعاته، كما يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

ويتشكل المجلس القضائي المعدل لإمارة دبي من (٨) أعضاء وهم:

رئيساً للمجلس	سمو الشيخ/ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب حاكم دبي
مدير ديوان سمو حاكم دبي نائب رئيس المجلس القضائي	معالي/ محمد ابراهيم الشيباني
النائب العام بدبي عضواً	سعادة المستشار/ عصام عيسى الحميدان
مدير عام محاكم دبي - عضواً	سعادة الخبير/ طارش عيد المنصوري
رئيس محكمة التمييز عضواً	سعادة القاضي/ الدكتور على إبراهيم الإمام
رئيس محكمة الاستئناف عضواً	سعادة القاضي/ عيسى محمد شريف
رئيس المحكمة الابتدائية عضواً	سعادة القاضي/ جاسم محمد باقر
مدير التفتيش القضائي بالإمارة لديوان سمو الحاكم عضواً	سعادة المستشار/ عباس عثمان عباس

وعقد المجلس القضائي لإمارة دبي عدد (٤) اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (١٩) موضوعاً نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (٢٨) تكليفاً، ومن أهمها:

١. اعتماد ترقية مجموعة من السادة القضاة
٢. اعتماد تعيين مجموعة من السادة القضاة
٣. منهجية ونظام وخطة عمل للمجلس
٤. اعتماد ميزانية إدارة التفتيش القضائي لعام ٢٠١٥م



سمو الشيخ
مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي
رئيس مجلس دبي القضائي



سعادة الخبير
طارش عيد المنصوري
مدير عام محاكم دبي - عضواً



سعادة المستشار
عصام عيسى الحميدان
النائب العام بدبي عضواً



معالي
محمد ابراهيم الشيباني
مدير ديوان سمو حاكم دبي
نائب رئيس المجلس القضائي



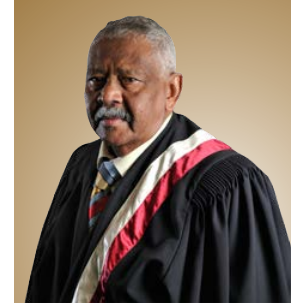
سعادة المستشار
عباس عثمان عباس
مدير التفتيش القضائي
بالإنابة لديوان سمو الحاكم
عضواً



سعادة القاضي
جاسم محمد باقر
رئيس المحكمة الابتدائية عضواً



سعادة القاضي
عيسى محمد شريف
رئيس محكمة الاستئناف
عضواً



سعادة القاضي الدكتور
على إبراهيم الإمام
رئيس محكمة التمييز عضواً



مكتوم بن محمد يترأس اجتماع مجلس دبي القضائي

ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي الاجتماع الأول لمجلس دبي القضائي خلال عام ٢٠١٤ وذلك في المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم .

وهنا سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم في بداية الاجتماع الأعضاء الجدد في مجلس دبي القضائي حيث كان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وبصفته حاكماً لإمارة دبي قد أصدر منذ أيام مراسيم بتعيينات منظمة لعدد من الجهات القضائية في دبي .

ودعا سمو نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي الأعضاء الجدد إلى ضرورة التركيز خلال المرحلة القادمة على تطوير المنظومة القضائية في الإمارة ودعم السلطة القضائية لمواكبة التطورات الحكومية والتطور الذي تشهده إمارة دبي على الأصعدة كافة .

وأثنى سمو نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي على جهود أعضاء المجلس في الفترة السابقة ..مثمنا عطاءهم خلال مرحلة توليهم عضوية المجلس القضائي بدبي.



بحث تطوير القضاء في الإمارة

مكتوم بن محمد يترأس اجتماع مجلس دبي القضائي الثاني

ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، اجتماع مجلس دبي القضائي، وناقش الاجتماع الذي عقد في محاكم دبي عدداً من المواضيع التي تسهم في تطوير أداء القضاء في الإمارة وإصدار نظام اختصاصات ومهام الأمانة العامة للمجلس.

حضر الاجتماع معالي محمد إبراهيم الشيباني مدير ديوان صاحب السمو حاكم دبي نائب رئيس مجلس دبي القضائي، والمستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي، وطارش عيد المنصوري مدير محاكم دبي، والمستشار خليفة راشد بن ديماس المحامي العام الأول وأمين عام مجلس دبي القضائي، وأعضاء مجلس دبي القضائي.



مكتوم بن محمد يوجه بإنشاء فرع للكتاب العدل في حتا

وجه سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، بإنشاء فرع للكتاب العدل في مدينة حتا بدبي، وذلك للتخفيف على المواطنين والمقيمين عناء تخليص معاملاتهم من خلال الفرع الجديد الذي سيحتوي على العديد من الخدمات التي ستختصر الوقت والجهد وعناء التنقل جاء ذلك خلال ترؤس سموه اجتماع المجلس الذي عقد صباح أمس، في محاكم دبي. واطلع سموه، على خطط المجلس والتوصيات المستقبلية وما تم إنجازه من توصيات خلال الاجتماعات السابقة.

كما ناقش الاجتماع عدداً من المواضيع المتعلقة بشؤون أعضاء السلطة القضائية من القضاة وأعضاء النيابة العامة.

حضر الاجتماع المستشار عصام عيسى الحميدان، النائب العام لإمارة دبي، وطارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، والمستشار خليفة راشد بن ديماس أمين عام مجلس دبي القضائي، وعدد من أعضاء مجلس دبي القضائي.



دبي القضائي» برئاسة مكتوم بن محمد يبحث احتياجات تطوير العمل

ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، صباح أمس، اجتماع المجلس الذي عقد في محاكم دبي، وناقش الاجتماع عدداً من المواضيع المتعلقة بالعمل القضائي واحتياجاتها التي من شأنها تطوير العمل القضائي في إمارة دبي. واطلع سمو نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، على الخطة المستقبلية لإدارة التفتيش القضائي وآليات عملها التي تم اعتمادها مع ميزانية التفتيش القضائي

المجلس الاستشاري بمحاكم دبي

تميزت فكرة إنشاء المجلس الاستشاري خطوة رائدة من محاكم دبي في فتح قنوات التواصل وتوسيع نطاق المشاركة المتبادلة بين شركائها الاستراتيجيين في المواضيع ذات الاهتمام المشترك والعقبات والتحديات ورفع المقترحات للسلطات والجهات المعنية المجلس التنفيذي، والمجلس القضائي، ولجنة الأمن والعدل.

ويتألف المجلس من مدير عام محاكم دبي رئيساً ونائب المدير وبأعضاء يضم في عضويته ممثلين من محاكم دبي إلى جانب شركاء محاكم دبي الاستراتيجيين.

وعقد المجلس الاستشاري (٣) اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (٢) مواضيع نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (٥) تكاليف تدور حول مشاريع المجلس، ومن أهم المشاريع:

١. إعداد دراسة شاملة للمشروع سجل الوصاية لغير المسلمين وعرضها على السادة أعضاء المجلس الاستشاري للدراسة وابداء ملاحظاتهم.
٢. زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري وذلك بضم عضو من كل من (الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجنبي، هيئة الصحة بدبي، وزارة العمل).
٣. دراسة مسودة مشروع اعداد وموائمة استراتيجية محاكم دبي مع حكومة دبي ٢٠٢١ وحكومة دبي الذكية ٢٠١٤ - ٢٠١٧ وموافاة محاكم دبي بأهم المقترحات حول الفجوات وهل هناك فجوات وتحديات اخرى يجب مراعاتها.



المجلس الاستشاري بمحاكم دبي يعقد أولى اجتماعاته بحضور شركائه الاستراتيجيين

عقد المجلس الاستشاري في محاكم دبي أولى اجتماعاته، استناداً لمبادئ وقواعد الحكومة والإدارة الرشيدة وتماشياً مع متطلبات الأداء المؤسسي والإدارة الاستراتيجية و من منطلق سياسة الدائرة في تبادل الآراء والأفكار والاقتراحات وتفعيل جسور التواصل بينها وبين شركائها في المجتمع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة لمحاكم دبي.

حيث ترأس «المجلس الاستشاري» سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وبحضور القاضي عبدالقادر موسى محمد، نائب مدير عام محاكم دبي، والمستشار الدكتور علي إبراهيم الإمام، رئيس محكمة التمييز، والقاضي/ عيسى محمد شريف، رئيس محكمة الاستئناف، والقاضي/ جاسم محمد باقر، رئيس المحكمة الابتدائية، والدكتور/ عارف الشيخ، مستشار الأمور الأسرية المساعد، السيد/ محمد عبدالرحمن محمد إبراهيم، مدير إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي، والشركاء الاستراتيجيين والقاضي/ عمر المهيري، قاضي محاكم مركز دبي المالي العالمي، والسيد/ حمد جمعة خلافي، رئيس نيابة أول، والدكتور أحمد علي الشحي، الأمين العام لمركز فض المنازعات الإيجارية، والسيد/ هاشم سالم القيواني، مدير إدارة الخبرة وتسوية المنازعات.

ورحب سعادة طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي، رئيس المجلس الاستشاري بأعضاء المجلس الاستشاري والذي يضم في عضويته ممثلين من محاكم دبي إلى جانب شركاء محاكم دبي الاستراتيجيين، والتأكيد على مبدأ تعزيز شراكة محاكم دبي، إلى جانب توحيد الرؤى وللتوافق مع تطلعات المحاكم ومشاركة المعنيين والتشاور معهم في بعض المواضيع المتعلقة باستراتيجيات ومشاريع المحاكم، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب والعمل وفق استراتيجية موحدة، إلى جانب ذلك أشار سعادة مدير عام المحاكم بإشراك أعضاء المجلس الاستشاري في مناقشة الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي (٢٠١٦-٢٠١٩).

واستعرض مدير عام محاكم دبي لأعضاء المجلس الاستشاري الأجندة السنوية لاجتماعات المجلس بشكل ربع سنوي، ومدى ملائمة اختيار يوم الأربعاء مع جدول أعمال السادة أعضاء المجلس الاستشاري، وبناء على ما تم الاتفاق عليه بين أعضاء المجلس بشأن اعتماد أجندة المجلس الاستشاري فقد تم التالي: قرر المجلس الاستشاري اعتماد أجندة اجتماعات المجلس السنوية على أن تعقد بشكل ربع سنوي واختيار يوم الأحد موعد الاجتماع.

المجلس القيادي للتطوير والإبداع المؤسسي

تسمى محاكم دبي إلى تطوير العمل المؤسسي الذي يعد أحد أهم الاتجاهات المستقبلية، من خلال تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل القضائي، وتحقيق الكفاءة القصوى في الأداء الداخلي وتوفير كافة المتطلبات التي تساعد على الارتقاء بالأداء القضائي في دبي، ولضمان تحقيق تلك المستهدفات ودورها في مواصلة مسيرة التقدم والارتقاء بالعمل القضائي، قامت الإدارة العليا بتشكيل فريق من السادة القضاة تحت مسمى (المجلس القيادي للتطوير والإبداع المؤسسي) برئاسة مدير عام المحاكم ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (التميز - الاستئناف - الابتدائية) ومعهم رؤساء فروع المحاكم الابتدائية المتخصصة مدراء الإدارات وقد حقق هذا الفريق النتائج التي عززت من قدرات المحاكم التنافسية على المستوى الدولي. يستند المجلس على المشاركة الجماعية الفعالة في اتخاذ جميع القرارات على مستوى الدائرة، ويسعى هذا المجلس إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة، بقيادة متميزة وقواعد واضحة للمتابعة والتقييم والتطوير المستدام، ويتضح ذلك من خلال النتائج التي حققتها محاكم دبي خلال الفترة الماضية، ناهيك عن قوة المخرجات وصدى الإنجازات على اختلاف درجاتها القضائية والإدارية.

وعقد المجلس (٩) اجتماعات خلال عام ٢٠١٤، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (٥٢) موضوعاً نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (٥٠) تكليفاً، كان من أبرزها ما يلي:

١. تعديلات في الهيكل التنظيمي.
٢. التطبيق التجريبي لتطوير خدمة طلب الاعلان بالإرشاد على أن يتم قياس التجربة ورفع النتائج والتوصيات بعد ستة شهور من تاريخ التطبيق.
٣. كفاءة أعمال الخبرة ووضع مؤشرات لاستلام تقارير الخبرة.
٤. إعادة تنظيم وتوزيع العمل في قسم خدمات الأحوال الشخصية بالفترة المسائية.
٥. مراجعة وضعيات القضايا القديمة المتداولة في محاكم دبي وذلك بإعطائهم الصلاحيات اللازمة لتصحيح الوضعيات غير الصحيحة عبر النظام.
٦. مشروع المحاكمة المرئية مع كلا من السادة قضاة التنفيذ والإدارة العامة للمؤسسات العقابية.
٧. استحداث برامج ومبادرات لخفض مؤشر نسبة المراجعين اليومية.
٨. صلاحيات الخبير أثناء متابعته لأعمال الخبرة في الجهات الرسمية والغير رسمية.
٩. تنظيم تسريع إجراءات رفع أمر المنع من السفر ومراجعة قوائم المنوعين الذين سدوا.
١٠. مشروع تتبع سير ملف القضية.
١١. مهام وأعمال مكتب إدارة الدعوى سواء من الجانب القضائي أو الجانب الإداري.



المجلس القيادي بمحاكم دبي يجتمع أولى اجتماعاته

اجتمع «المجلس القيادي» في محاكم دبي أولى اجتماعاته وذلك استناداً لمبادئ وقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة وتماشياً مع متطلبات الأداء المؤسسي والإدارة الاستراتيجية، حيث يتراًس المجلس سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وجميع مدراء الإدارات الـ ١١ في محاكم دبي.

حيث يتولى «المجلس» في محاكم دبي مراجعة ودراسة المقترحات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدائرة، والموافقة عليها قبل رفعها للجهات المختصة، ومراجعة واعتماد اللوائح والأنظمة والسياسات الداخلية بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها في حكومة دبي، ودراسة واعتماد الخطط المناسبة لتنفيذ السياسات والبرامج التي تقرها الجهات الحكومية العليا.

كذلك يقوم المجلس بالإشراف على عمليات التخطيط الاستراتيجي، واعتماد الرؤى والغايات والتوجهات المستقبلية والأهداف الاستراتيجية، ومراجعتها على ضوء المستجدات والتوجهات العليا للحكومة، واعتماد مؤشرات الأداء والمستهدفات السنوية ومراجعة وتقويم النتائج والموافقة على التوصيات والمقترحات بشأنها، كذلك مراجعة واعتماد الخطط التشغيلية السنوية والطارئة لجميع الأجهزة القضائية والوحدات التنظيمية بالدائرة.

كما يراجع «المجلس» في محاكم دبي واعتماد السياسات والخطط الخاصة بتنفيذ البرامج السنوي لجوائز محاكم دبي للتميز، ومناقشة مشروع الموازنة التقديرية السنوية للدائرة، واعتمادها قبل رفعها للجهات المعنية، واعتماد تشكيل اللجان وفرق العمل الرئيسية على مستوى الدائرة، ومراجعة وتقويم أداءها.

الباب الأول

الفصل الثاني

التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي

الخطة الاستراتيجية (٢٠١٢ - ٢٠١٥)

المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

المبادرات والبرامج المنجزة في الغايات الثلاث في :

- تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً.
- تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.
- استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.



الخطة الاستراتيجية (٢٠١٢ - ٢٠١٥)

تؤمن محاكم دبي بأن نجاح أية مؤسسة قضائية أو إدارية مقترن بالدرجة الأولى بالاستراتيجيات المعتمدة ومدى تطبيقها ، إذ يتوفر لديها إيمان راسخ بأن التقاضي منظومة متكاملة بكافة عناصرها ، تراعي اختلاف الثقافات الاجتماعية في الإمارة ، عبر نظام قضائي لا يقل تطوراً عن أي نظام قضائي عالمي ، لضمان سرعة التقاضي مع الحفاظ على كافة الممارسات المتبعة لإجراءات التقاضي بصورة واضحة تساهم في تحقيقه على كافة القطاعات القضائية والإدارية بكل تناغم وفعالية.

وللوصول إلى هذه التوجهات قامت محاكم دبي بوضع خطة استراتيجية جديدة منبثقة من خطه حكومة دبي وتوجهاتها المستقبلية، مكنها ذلك من تحقيق النجاح التام في السير على ما خططت له ، وأوجدت نظاماً للإدارة يستند إلى خطط استراتيجية تنهض على رؤى واضحة لضمان الجودة والدقة في تحقيق الأهداف.

عناصر الخطة الاستراتيجية (٢٠١٢ - ٢٠١٥)

يعد عام ٢٠١٥ نهاية عمر الخطة الاستراتيجية الحالية للمحاكم، والتي تأتي لترسخ ممارسات العمل المؤسسي المتميز، ولتؤكد مدى الركيزة التي تستند عليها في السير نحو التفوق المستمر.

رؤيتنا :

الريادة في عمل المحاكم.

رسالتنا :

تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام والقرارات والامور القضائية وتوثيق العقود والمحرمات بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.

قيمنا :

في مسيرتنا نحو رؤيتنا الاستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

العدل - الاستقلالية - المساواة - الإبداع والتميز - العمل بروح الفريق.

الغايات الاستراتيجية والأهداف

الغاية الأولى: تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً.

وقد تم تحديد (٢) هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

١. زيادة كفاءة نظام إدارة دعاوى.

٢. تعزيز كفاءة تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية.

الغاية الثانية: تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.

وقد تم تحديد (٢) هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

١. استغلال امثل للموارد والشراكات المعرفية والتقنية والمالية والمادية.

٢. تعزيز فعالية الخدمات المقدمة.

الغاية الثالثة: استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

وقد تم تحديد (٢) هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

١. استقطاب واستثمار وتطوير موارد بشرية ذات كفاءة عالية والمحافظة عليها.

٢. تعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز.

المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

لقد أنجزت محاكم دبي العديد من المبادرات والبرامج وذلك في إطار سعيها لتعزيز ثقة جميع المعنيين بالنظام القضائي وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي وتطوير مواردها البشرية من خلال تقييم الأداء الاستراتيجي والتي تعكسها النتائج المحققة الآتية بياناتها تفصيلاً تحت عناوين لاحقة في هذا التقرير لتؤكد نجاح تطبيق الخطة الاستراتيجية وتحقيق غاياتها الثلاث.

من خلال الباب الثاني من هذا التقرير السنوي سيتم استعراض إنجاز الخطة التشغيلية ٢٠١٤ لمحاكم دبي.

المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي محلياً ودولياً:

تضمنت الخطة الاستراتيجية عدد (٢) أهداف لتحقيق هذه الغاية، وتركز (٢٩٪) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام ٢٠١٤ لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (٣٠) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (١٠٣) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٤ لتحقيق هذه الغاية (١٦) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (٩٠٪) من إجمالي المبادرات ضمن الغاية، ولعل من ابرز المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة ما يلي:

محاكم دبي» و«محاكم مركز دبي المالي العالمي» تشهدان ارتفاعاً في مستويات الكفاءة والابتكار والتعاون



سعادة الخبير/ طارق عيد المنصوري مدير محاكم دبي والسيد/ مارك بير رئيس قلم المحكمة بمركز دبي المالي العالمي والسيد/ محمد عبدالرحمن مدير إدارة الاستراتيجية والاداء المؤسسي ، أثناء إطلاق كل من تقريرهما السنوي ٢٠١٣

أطلقت «محاكم دبي» تقريرها السنوي الثامن لعام ٢٠١٣، وذلك في احتفالية مشتركة مع «محاكم مركز دبي المالي العالمي»، حيث تبادل سعادة طارق المنصوري، مدير عام محاكم دبي، ومايكل هوانج، رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي، التقارير السنوية في إطار الشراكة الوثيقة بين المحكمتين بحضور رؤساء المحاكم والقضاة والمسؤولين في المحاكم.

فالتقرير السنوي لعام ٢٠١٣، يتضمن مؤشرات الأداء للأعمال القضائية للمحاكم الثلاث الابتدائية والاستئناف والتمييز، ويبين مدى تحقق أهداف الخطة الاستراتيجية للمحاكم ومستوى رضا المتعاملين، وأكد أننا نحرص للوصول بمستوى المحاكم إلى الريادة في عملها.

وأن معدل الفصل في القضايا المنظورة أمام مختلف الدوائر القضائية في محاكم دبي بلغ ٩٨% في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٩١% في عام ٢٠١٢، وأن معدل الإنجاز في الفصل بالقضايا رافقه تميزاً في تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام، هذا إلى جانب ما تقدمه محاكم دبي من خدمات متنوعة لجميع متعاملي ومتقاض في محاكم دبي والقائم على أسس من الأمن العدالة.

حيث تضمن التقرير السنوي لمحاكم دبي لعام ٢٠١٣ نتائج أعمال المحاكم بمختلف قطاعاتها وتخصصاتها ويعرض إنجازاتها على الصعد الإدارية والخدمات والمالية، وجاء بشكل ومحتوى جديدين، ويعرض التقرير لهيكل التنظيم القضائي والإداري مع شرح مفصل عنها، بالإضافة إلى نبذة عن المجلس القضائي لإمارة دبي وفريق القيادة في المحاكم وفريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي.

كما يضم عرضاً للخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي ٢٠١٢-٢٠١٥ والمشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق للأهداف وشرحاً للمبادرات والبرامج المنجزة التي تعكس تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي وزيادة فعالية وكفاءة الأداء الداخلي واستقطاب وتنمية الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية، كما يبرز إنجازات محاكم دبي لجهة ارتفاع مؤشرات الأداء من الناحيتين القضائية والإدارية.

أمام محمد بن راشد ١٩ قاضيا جديدا من محاكم دبي يؤدون اليمين القانونية

أمام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وبحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي أدى تسعة عشر قاضيا جديدا في محاكم دبي اليمين القانونية.



فقد أقسم القضاة أمام سموه في قصره في زعبيل ظهر اليوم بأن يؤدوا عملهم بأمانه وإخلاص وأن يلتزموا سلوك القاضي الشريف وأن يحترموا القوانين.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وجه القضاة بأن يتفيؤوا تحت عباءة القانون وأخلاق المهنة بعيدا عن الانحياز لطرف دون آخر من الأطراف ذوي العلاقة في القضايا التي تنظرها المحاكم وإعطاء كل ذي حق حقه وشدد سموه على أن القانون للجميع وفوق الجميع وأن الناس أمامه سواسية لا فرق بين عربي وأجنبي ولا بين غني وفقير .. وأمر سموه مدير محاكم دبي والمسؤولين المعنيين والقضاة بتسريع إنجاز قضايا الناس والتسهيل عليهم دون إبطاء وبعيدا عن الروتين والبيروقراطية التي قد تضر بمصالح الناس وحقوقهم وتقتل روح الإبداع عند الموظف أو القاضي دون مبرر



وتمنى سموه للقضاة الجدد في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية التوفيق في أداء رسالتهم على أكمل وجه وتحقيق العدالة بين المتخاصمين حضر مراسم أداء اليمين سعادة طارش عيد المنصوري مدير محاكم دبي و سعادة اللواء خميس مطر المزينة القائد العام لشرطة دبي وسعادة خليفة سعيد سليمان مدير عام دائرة التشريعات والضيافة بدبي وعدد من المسؤولين

مجلس إدارة «دبي القضائي» يعين طارش عيد المنصوري نائبا له



صادق «معهد دبي القضائي» خلال الاجتماع الدوري لمجلس إدارته برئاسة المستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي رئيس المجلس على انضمام طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي للمجلس وتعيينه نائبا لرئيس المجلس.

و استعرض الاجتماع أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام ٢٠١٣ على مستوى تقديم سلسلة من برامج التدريب والتطوير المستمر ورفد القطاع القانوني والقضائي بكوادر وطنية مؤهلة لقيادة مسيرة التميز العدلي في المستقبل.

محاكم دبي تطلق الدورة الخامسة من أسبوع إدارة المعرفة

أطلقت محاكم دبي الدورة الخامسة لأسبوع إدارة المعرفة، التي تستمر لمدة خمسة أيام خلال شهر مارس لعام ٢٠١٤، وذلك حرصاً من محاكم دبي على تعزيز الجانب المعرفي وتبادل الخبرات الإدارية، حيث يضم أسبوع إدارة المعرفة مجموعة من الفعاليات والأنشطة البارزة التي تهدف إلى تعزيز مفهوم إدارة المعرفة في الثقافة المؤسسية للدائرة وإبراز مظاهر التميز المؤسسي التي تسهم في تعزيز ثقة المجتمع في الشأن القضائي، إضافة إلى إبراز التجارب والخبرات الخاصة بقضاة وموظفي الدائرة إلى جانب القدرات التنافسية التقنية.



ويهدف أسبوع المعرفة إلى نشر وتعزيز مفهوم إدارة المعرفة لدى قضاة وموظفي المحاكم والاسهام في خلق ثقافة مؤسسية داعمة للمشاركة المعرفية، وتطوير كفاءات العاملين بالمحاكم وتحسين مستوى جودة الإنتاجية، وتهدف إلى تعزيز العلاقات المعرفية مع الشركاء الاستراتيجيين إلى جانب تسليط الضوء على الإنجازات المعرفية والتقنية التي حققتها محاكم دبي.

وقد استهلّت محاكم دبي الدورة الخامسة لأسبوع إدارة المعرفة بحفل افتتاح تضمن فيلم أعدّه الفريق المسرحي المعتمد من محاكم دبي عن ادارته المعرفية، كما تضمن تدشين موقع بوابة المعرفة الإلكترونية للموظفين بطلته الجديدة.

كما افتتح مدير عام محاكم دبي معرض الكتاب القانوني الخامس في صالة نايف بمقر محاكم دبي، والذي يعرض مجموعة من الكتب والمراجع القانونية والتشريعية القديمة والحديثة، إلى جانب العديد من المراجع القانونية المهمة، ومعرض لهوايات الموظفين في الدائرة، بالإضافة إلى مسابقات مميزة من بينها مسابقة التصوير عبر حساب محاكم دبي على الانستغرام، ومسابقة تويتر عبر حساب محاكم دبي على تويتر.

من ضمن أسبوع المعرفة ٢ : تجرّبتني» بمحاكم دبي تستعرض تجارب الرواد في مجال الأقمار الصناعية بالإمارات



أقامت محاكم دبي ضمن أسبوع إدارة المعرفة عدداً من الفعاليات المعرفية التي تهدف لنقل الخبرات بين العاملين بالمحاكم بما يخدم أهدافها في الارتقاء بالعمل في المحاكم، وإحدى تلك الفعاليات ندوة «تجربتي» التي تتمحور حول استعراض للتجارب الرائدة في المجتمع الإماراتي حيث انها لاقت حضوراً لافتاً من كافة العاملين في محاكم دبي .

وشملت الندوة استعراض تجربة عدد من الشخصيات الإماراتية ومن تلك الشخصيات المهندس سهيل بطي الظفري رئيس قسم الانظمة الإلكترونية والمهندس عدنان الرئيس رئيس قسم تنظيم المهام وتطوير الانظمة الأرضية والمهندس حمد الجزيري مهندس الكترونيات رئيس شعبة الأنظمة الكهربائية والاتصالات.

حيث تم تقديم نبذة عن القمر خليفة سات على انه أول قمر يتم بناؤه وتصنيعه بالكامل في دولة الإمارات وبكفاءات اماراتية بنسبة ١٠٠٪ ليكون بذلك أول قمر اصطناعي بإنتاج عربي خالص، وبذلك ستطلق مرحلة جديدة لدخول المنطقة العربية عصر التصنيع الفضائي والمنافسة في مجال علوم الفضاء.

وتمت الإشارة إلى أن القمر خليفة سات يعمل على إنجازة فريق عمل وطني متكامل يضم خمسة واربعين مهندساً ومهندسة اماراتيين ويجري تطويره حالياً في مقر مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة (إياست) في دبي.

اختتام أسبوع المعرفة ٣ :

وكرم سعادة القاضي عيسى الشريف رئيس محكمة الاستئناف بمحاكم دبي المشاركين في برنامج أسبوع إدارة المعرفة، حيث كرم سعاداته ١٠ دور نشر المشاركة في معرض الكتاب القانوني الخامس منها النيابة العامة، ومعهد دبي القضائي، وأكاديمية شرطة دبي، ومعهد التدريب والدراسات القضائية بالشارقة، كذلك جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، ومكتبة المستقبل، ودار الحافظ، ودار صادر الحقوقية، ودار الكتب القانونية، ومكتبة الجامعة. وكما قام رئيس محكمة الاستئناف، بتكريم فريق العمل المسرحي في محاكم دبي والذي أعد فيلم «يوميات موظف»، كذلك المشاركين من قضاة وموظفين في معرض الهوايات والمساهمين في تنظيم أسبوع إدارة المعرفة الخامس لعام ٢٠١٤.



ضمن مبادرة «توعيتي هويتي» محاكم دبي تدرج «الاتصال المرئي» للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية

دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، خدمة «الاتصال المرئي» للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية، ضمن مبادرة «توعيتي هويتي» وذلك في إطار حرص محاكم دبي على تعزيز فاعلية وكفاءة الأداء الداخلي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والشراكات المعرفية والتقنية والمالية والمادية، للوصول إلى رؤية الدائرة «الريادة في عمل المحاكم».



وتعد خدمة «الاتصال المرئي» الذكية للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية في الدائرة، يأتي من باب الجهود التكميلية لمبادرة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد اماره دبي، رئيس المجلس التنفيذي بدبي، «مجتمعي مكان للجميع»، والتي تم اطلاقها بهدف تحويل دبي مدينة صديقة لذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٠.

فاطلاق مشروع خدمة الاتصال المرئي، هي الأول من نوعها على مستوى الدوائر الحكومية للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية عبر الهواتف الذكية، وانه سوف يعزز جهود محاكم دبي في مجال تمكين ذوي الإعاقة، من خلال تخصيص رقم لهذه الخدمة خلال فترة العمل الرسمية من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً، وستقوم المترجمة القانونية لذوي الإعاقة السمعية في محاكم دبي، بالرد على مكالماتهم والاجابة على استفساراتهم والاجراءات التي يحتاجون اليها، للتسهيل على متعاملين محاكم دبي من ذوي الإعاقة السمعية.

محاكم دبي تتلقى ٤٨ اتصال في خدمة الاتصال المرئي للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية، والتي تدرج من ضمن مبادرات فريق «توعيتي.. هويتي»، التي تهدف إلى تعزيز جهود محاكم دبي في مجال تمكين ذوي الإعاقة والتسهيل عليهم، ومشاركتهم في المجتمع بصورة فعالة، وذلك في إطار حرص محاكم دبي على تعزيز فاعلية وكفاءة الأداء الداخلي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والشراكات المعرفية والتقنية والمالية، وتحقيق غايتها الاستراتيجية القائمة في تسهيل العمليات لكافة أفراد المجتمع، للوصول إلى رؤية الدائرة «الريادة في عمل المحاكم».

وأشارت فاطمة المناعي خبيرة لغة الإشارة في محاكم دبي، ان خدمة الاتصال المرئي للرد على استفسارات ذوي الإعاقة السمعية في الدائرة، يأتي من باب الجهود التكميلية لمبادرة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد اماره دبي، رئيس المجلس التنفيذي بدبي، «مجتمعي مكان للجميع»

محاكم دبي تعقد ندوة « دور القضاء والمحامين في تعزيز التنافسية العالمية » للدولة

نظمت محاكم دبي بالتعاون مع مجلس الإمارات للتنافسية، ندوة « دور القضاء والمحامين في تعزيز التنافسية العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة »، وذلك في مقر محاكم دبي بمشاركة عدد كبير من رجال القضاء والمستشارين والمحامين.



وتأتي أهمية هذه الندوة من ضرورة أن يتعرف جميع المعنيين بأهمية مشاركتهم الفعالة في المساهمة برفع مرتبة دولة الإمارات العربية المتحدة في مثل تلك التقارير العالمية، وذلك في ظل تنافس الدول للحلول بمراكز متقدمة في التقارير التي يصدرها البنك الدولي سنوياً، في مؤشرات سهولة إنشاء وممارسة الأعمال التجارية.

كما هدفت الندوة إلى توعية المعنيين من موظفين ومحامين وشركاء بأهمية تقارير التنافسية التي يصدرها البنك الدولي، وكذلك تعريف المعنيين بمؤشرات تقارير التنافسية وكيفية تحقيقها على الوجه الصحيح، إلى جانب استعراض نتائج دولة الإمارات خلال السنوات السابقة في تقارير التنافسية العالمية والرؤية المستقبلية للدولة، واستعراض تجربة أحد المحامين في المشاركة في الاستبيان.

وتم تنظيم هذه الندوة تماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والذي أطلق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية للأعوام السبعة القادمة وصولاً لرؤية الإمارات ٢٠٢١ في عيدها الذهبي بمناسبة إكمالها خمسين عاماً من عمر الاتحاد.

وتضمنت الأجندة التي أطلقها سموه أهدافاً ومشاريع في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية، وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية، ومن أهم محاور الأجندة الوطنية: أن تكون دولة الإمارات الأولى عالمياً في البنية التحتية براً وبحراً وجواً، والأولى عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال، ونظراً لأهمية القطاع القضائي ودوره الأساسي في استقرار المجتمعات، واستقطاب الاستثمارات في أي دولة؛ وبما أن محاكم دبي، تمثل دولة الإمارات في محوري إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، فقد ارتأت أن يتم إشراك الشريك الاستراتيجي الأهم للمحاكم، وهم المحامون، في تعزيز التنافسية العالمية لدولة الإمارات.

وتم خلال الندوة استعراض ثلاث أوراق عمل، كانت الورقة الأولى لسعادة عبد الله ناصر لوتاه الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الإمارات للتنافسية، بعنوان: تنافسية دولة الإمارات في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، إذ أكد أن البنك الدولي يعتمد على ١٢ تقرير لتحديد مراتب الدول في تقرير التنافسية، وبحمد الله فإن دولة الإمارات تحتل مراتب متقدمة في جميع هذه التقارير، إذ تهدف دولة الإمارات باستمرار إلى الارتقاء بجميع الأعمال، وما يهم المعنيين بهذه الندوة هو تقرير سهولة ممارسة الأعمال والذي يعد من أهم التقارير والذي له تأثير كبير على بقية التقارير، وقد أظهر هذا التقرير أن أداء دولة الإمارات قوي.

في حين كانت الورقة الثانية للسيد حمد ثاني مطر، رئيس قسم التميز الدولي بمحاكم دبي، بعنوان: إنجازات محاكم دبي الداعمة للارتقاء بمرتبة دولة الإمارات في محوري إنفاذ العقود وتسوية حالات الاعسار، إذ أكد أن حكومة دولة الإمارات توجه باستمرار جميع الدوائر والمؤسسات لتحسين الأداء وبلوغ الأهداف من أجل الوصول إلى مراتب متقدمة عالمياً في مجال التنافسية.

وإن محاكم دبي حققت إنجازات كبيرة خلال الفترة الماضية من أجل تعزيز تنافسية دولة الإمارات عالمياً، وذلك من خلال التطوير الشامل في القضاء التجاري، واستحداث قسم التميز الدولي وتطوير الموقع الإلكتروني، والتركيز على إنهاء الإجراءات إلكترونياً، وتقليل مدة التقاضي.

أما الورقة الثالثة فكانت للمستشار القانوني/ كريم الجبيلي، والذي استعرض خلالها تجربته الإيجابية في الرد على الاستبيانات واستيفاء متطلبات ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، وعلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تعزيز تنافسية دولة الإمارات، خاصة وأن دولة الإمارات تشهد تطورات كبيرة من حيث إجراءات الأعمال والنظام القضائي.

وتعد هذه الندوة، الثانية، ضمن برنامج «مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القضائية والقانونية»



وكان البرنامج قد عقد أولى ندواته وهي ندوة تحت عنوان «تعزيز القدرات التنافسية لإمارة دبي عبر تكامل الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بحجز السفن في الموانئ» في شهر أكتوبر من العام الماضي بمشاركة نخبة من صناع القرار والمختصين والخبراء القانونيين لدى العديد من الجهات الحكومية والجمعيات المتخصصة بالإضافة إلى ممثلي الشركات في القطاع الخاص.

وتم خلال الندوة إلقاء الضوء على المكانة العالمية والقدرات التنافسية التي تحظى بها إمارة دبي في قطاع إدارة الموانئ، حيث تعد دبي المحور الرئيسي للتبادل التجاري في المنطقة وحلقة الوصل بين الشرق الأقصى وأوروبا على خارطة الخطوط الملاحية الدولية، إذ يصنف ميناء جبل علي بين العشرة الأوائل على المستوى العالمي متجاوزاً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الترتيب العالمي.

محاكم دبي تستعرض خدماتها الذكية في «معرض دبي للإنجازات الحكومية»

تسلط محاكم دبي الضوء على مشاريعها الإلكترونية المتميزة، خلال مشاركتها في معرض دبي للإنجازات الحكومية، الذي انطلقت فعالياته في مركز دبي التجاري العالمي خلال شهر أبريل لعام ٢٠١٤



وتستعرض محاكم دبي مجموعة من خدماتها المتميزة ومنها: خدمة «السافرة» (الخدمة الإلكترونية المتكاملة لتسجيل القضايا عن بُعد)، وخدمة «شور»، وهو برنامج المحامين التطوعي للاستشارات القانونية، وخدمة الكاتب العدل الإلكتروني، وخدمة مركز التسوية الودية للمنازعات (المنازعات المدنية والتجارية)، وتطبيق نبراس للأجهزة الذكية، وعدد آخر من الخدمات التي تهدف للتسهيل على المتعاملين مع محاكم دبي، وتمكنهم من إنجاز أعمالهم بكل بسرعة ودقة.

وإن مشاركة المحاكم في معرض دبي للإنجازات الحكومية، تهدف إلى إتاحة الفرصة للمهتمين للاطلاع على تجاربها سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الدولي، مشيراً إلى أن المبادرات التي تقدمها محاكم دبي، تصب في تحقيق رؤية المحاكم «الريادة في عمل المحاكم» وكذلك تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية للمحاكم وهو تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي وما يتمتع به من قدرات وإمكانات.



وأن التحول الإلكتروني والذكي في محاكم دبي يغطي جميع القطاعات القضائية والإدارية، إذ تبرز خدمات محاكم دبي التجارب المتميزة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تطوير وبناء الأنظمة الإلكترونية في القطاع القضائي.

وتعد خدمة «السالفة» الخدمة الإلكترونية المتكاملة لتسجيل القضايا عن بُعد، وتهدف إلى التيسير على متعاملي محاكم دبي وذلك باختصار الوقت والجهد من خلال إجراءات إلكترونية متطورة لتنفيذ المعاملات عن طريق الموقع الإلكتروني للمحاكم، حيث يقوم المتعامل بإدخال البيانات الخاصة بالقضية والأطراف وإرفاق الوثائق المطلوبة، ومن بعد التدقيق على المعاملة من قبل الوحدة المختصة بالمحاكم والموافقة على الطلب، يقوم العميل بدفع الرسوم إلكترونياً حيث يتم تسجيل القضية واسنادها لدائرة قضائية وتحديد الجلسة الأولى بعد نجاح عملية الدفع الإلكتروني.

وتهدف خدمة «السالفة» لتعزيز التحول الإلكتروني في تسجيل القضايا والاستغلال الأمثل للموارد التقنية والبشرية والسرعة ودقة تسجيل القضايا والشفافية وسهولة الوصول إلى القضاء بالإضافة إلى توفير الخدمات على مدار الساعة مما يختصر الوقت والجهد على العميل والموظف، وكما يؤدي رفع كفاءة العمل وتحسين جودة وسرعة إنجاز الخدمات ويعمل على تقليل تكلفة خدمات التسجيل للمحاكم والعميل.

أما برنامج «شور» فهو برنامج المحامين التطوعي للاستشارات القانونية وهو برنامج مشترك تم تصميمه بالتعاون بين محاكم دبي ومكاتب المحاماة في إمارة دبي، يهدف إلى تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي من خلال تقديم استشارات قانونية مجانية حول مختلف أنواع القضايا والدعاوى، بمشاركة محامين متخصصين يتطوعون للقيام بهذه الخدمة، كما يهدف برنامج «شور» إلى إبراز دور المحاكم والمحامين في مجال تقديم الخدمات المجتمعية، وتعزيز الشراكة بين المحاكم ومكاتب المحاماة في نشر المعرفة القانونية في المجتمع، إضافة إلى تيسير وتسهيل عملية التقاضي أمام جميع أفراد المجتمع. ويستهدف البرنامج المتقاضين في الدعاوى المدنية والعقارية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية.

وتقدم الاستشارة المجانية للأفراد فقط، وتقدم قبل قيد الدعوى ولمرة واحدة لنفس الموضوع والسبب، كما تقدم من قبل أحد المحامين أو المستشارين القانونيين العاملين لدى أي مكتب محاماة مرخص بأمانة دبي وبحيث تتراوح مدة الجلسة من ٣٠ - ٦٠ دقيقة.

وتهدف خدمة الكاتب العدل الإلكتروني إلى تيسير عمليات التقاضي والعمليات المصاحبة والمساندة مثل التصديق على العقود، وإبرام أو فسخ عقد تعيين وكيل خدمات محلي، وعقد بيع محل تجاري، والتصديق على الإقرارات، وتشمل إقرار عدم العمل، وإقرار وتعهد لوزارة العمل، وإقرار بيع وسيلة بحرية، وإقرار تنازل عن بلاغ أو قضية، والتصديق على الوكالات، وتشمل توكيل عام، ووكالة خاصة بالقضايا، وتوكيل عام بالقضايا، وتوكيل وإقرار لوزارة العمل، وتوكيل خاص بأرض منحة، حيث يستطيع المتعامل اختيار الوقت والمكان المناسبين لتسلم معاملته في دقائق معدودة بعد أن يكون قد أتم كافة المتطلبات عبر الموقع الإلكتروني للمحاكم، ويتم التعامل مع المعاملات بسرية تامة وأمان.

وقد أحدثت خدمة الكاتب العدل الإلكترونية نقلة حقيقة في خدمات الكاتب العدل حيث يستطيع المتعامل اختيار الوقت والمكان المناسبين لتسلم معاملته في دقائق معدودة بعد أن يكون قد أتم كافة المتطلبات عبر الموقع الإلكتروني للمحاكم.

أما المزادات الإلكترونية، فهي خدمة مشتركة تُقدم من خلال «الإمارات للمزادات»، وتهدف إلى تنظيم وإدارة المزادات العامة وتحقيق أعلى ربح ممكن، مما يعمل على تخفيف من كاهل الديون المتراكمة على المنفذ ضدهم، إذ أن المحاكم تسعى إلى تغطية أكبر نسبة ممكنة من مطالبات المدعين، وتعتبر هذه الآلية الجديدة سهلة وسريعة جداً، إذ قلت من الوقت والجهد وزادت الإيرادات بشكل واضح، وذلك عن طريق الحاسب الآلي في أي مكان، خلافاً للوضع السابق الذي كان يتطلب الانتقال إلى الموقع شخصياً.

ويعد خدمة مركز التسوية الودية للمنازعات التابع لمحاكم دبي والمختص بالمنازعات المدنية والتجارية، داعماً للنشاط الاقتصادي في إمارة دبي ويهدف إلى حل النزاعات المتعلقة بطرق ودية وسريعة، وذلك من خلال التيسير على المتعاملين وتسريع عملية البت في النزاعات واستخدام أسلوب التراضي والحلول الودية بين أطراف النزاع، إذ تم تأهيل عدد من المصلحين من أصحاب الخبرات في الإجراءات القانونية للتواصل مع أطراف النزاع والتعرف على احتياجاتهم والتفاوض معهم بتحفيظهم على قبول الصلح.

وقد تمكن المركز من تسوية قرابة ٢٩% من المنازعات المدنية التي وردت للمركز ودياً، وبسرعة كبيرة، إذ أن أقصر مدة لحل نزاع من المنازعات التي وردت للمركز تم حلها في غضون نصف ساعة فقط، وهذا أمر إيجابي جداً يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دبي، وهو ما أسس المركز لأجله.

وأخيراً من الخدمات التي تعرضها محاكم دبي في معرض الاتجازات تطبيق «نبراس» للأجهزة الذكية، والذي يحتوي على العديد من الخدمات التي تهم مراجعي محاكم دبي، مثل البحث في القضايا، ومعرفة وضعية القضية، وموعد الجلسة المقبلة، والقاعة المنظورة فيها القضية، بالإضافة إلى البحث في القانون ودليل الإجراءات وكيفية الاتصال بالمحكمة وآخر أخبار محاكم دبي، وغير ذلك الكثير.

محاكم دبي تطلق برنامج «سهيل ٥» طريقك للعمل التطوعي



دشن سعادة طارش عيد محمد المنصوري مدير عام محاكم دبي، برنامج سهيل في دورته الخامسة لعام ٢٠١٤ تحت شعار «سهيل طريقك للعمل التطوعي»، وأن برنامج «سهيل» يأتي ضمن سعي محاكم دبي إلى رفع نسبة رضا المتعاملين، واستقطاب أكبر عدد من الموظفين المتطوعين وبث فيهم حب العمل التطوعي، حيث يندرج برنامج سهيل تحت مبادرات شعبة توجيه المتقاضين وهي الجهة المسؤولة عن إعداد وتنفيذ البرنامج.

وأن البرنامج يهدف إلى التسهيل على المتعاملين من خلال تواجد موظفي محاكم دبي المتطوعين في أروقة المبنى لإرشادهم وتوجيههم نحو الإجراءات والخدمات التي تقدم في مبنى الدائرة، حيث أن عدد الموظفين المتطوعين من مختلف الإدارات في ازدياد سنوياً حيث وصل في عام ٢٠١٣ إلى ١٥٤ موظف وموظفه مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث بلغ عددهم ١٢٥ متطوع، وما هو إلا دليل على رغبة الموظفين بتقديم أعمال تطوعية يهدفون بها لتقديم خدمة لأفراد المجتمع.

ويعد برنامج سهيل في دورته الخامسة متباين تماماً عن الدورات السابقة حيث يتضمن ٣ مبادرات فرعية الأولى مبادرة «كيف يمكنني مساعدتك» وذلك من خلال تواجد موظف متطوع عند مداخل مبنى المحاكم في أوقات الذروة لإرشاد وتوجيه المتعاملين، المبادرة الثانية وهي «تساهيل» وهي مبادرة مجتمعية تقدمها لمساعدة بعض الفئات الخاصة منها كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تخليص معاملاتهم دون تكبد أي عناء ومشقة.

كما أن المبادرة الثالثة «التوجيه الإلكتروني» وهي تعنى بالرد على الاستفسارات المتعلقة بإجراءات محاكم دبي من خلال البريد الإلكتروني، وذلك للاستعلام عن إجراءات التقاضي والخدمات المقدمة بالدائرة والتعريف بها.

مدير عام محاكم دبي يلتقي المحامين في «حوار العدالة»



ألتقى سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، مجموعة من المحامين بلغ عددهم احدى واربعين محامياً في ملتقى «حوار العدالة» وذلك بالتعاون مع جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، والذي يجمع بين القيادات القضائية والإدارية في محاكم دبي وشركائهم الاستراتيجيين من المحامين في لقاءات دورية ممنهجة تهدف إلى تفعيل وتطوير علاقات الشراكة بين الطرفين، وذلك حرصاً من الطرفين على تعزيز التعاون والتكامل في مجال المحافظة على المكانة والسمعة التي يتمتع بها النظام القضائي في إمارة دبي.

حيث تناول حوار الملتقى عدة محاور أساسية منها تفعيل وتطوير علاقات الشراكة بين الطرفين، والحرص على تمكين التعاون والتكامل في مجال المحافظة على المكانة والسمعة الرفيعة التي يتمتع ويمتاز بها النظام القضائي في إمارة دبي.

فتبادل الخبرات والمعرفة القانونية في مثل هذه الملتقيات سيخدم الجهود المبذولة من الطرفين للارتقاء بالمستوى الفكري والقانوني، كما سيعزز التعاون في مجال التحسين والتطوير المستمر للإجراءات والمعاملات القضائية والإدارية في المحاكم، الذي ستلتمسه المنظومة القضائية بعد فترة من تحقيق الإنجازات، حيث يشمل برنامج الملتقيات تدارس مختلف العقبات والتحديات التي تواجهه محاكم دبي والمحامين في الأعمال القضائية المشتركة.

حيث تعد هذه الملتقيات المظلة الدائمة للحوار والتشاور بين محاكم دبي وجميع المحامين المشتغلين في إمارة دبي من خلال التنسيق المشترك مع جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، بغية تعزيز مبدأ التواصل الفعال والمؤثر، وتبادل وجهات النظر حول القضايا والتحديات ذات الاهتمام المشترك، وتبني التوصيات التي تترقى بالعمل القضائي بإمارة دبي خاصة ودولة الإمارات عامة.

مدير عام محاكم دبي يدين حملة «قاضي المستقبل»



دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، حملة «قاضي المستقبل» لفريق التواصل الاجتماعي بمحاكم دبي والموجهة لطلاب وطالبات المدارس بالإمارة، وذلك ضمن البرامج والمبادرات التي يطلقها الفريق لتعريف المجتمع بالقانون والتوعية بمهام القضاء في إمارة دبي. فحملة «قاضي المستقبل» هدفها تعريف الجيل الناشئ بمهنة القاضي والقضاء في المحاكم، أسوة بالمهن الأخرى وذلك لتحقيق رؤيتها في «الريادة في عمل المحاكم» من خلال استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.





وهذه البرامج هي ضمن مساعي محاكم دبي لإطلاق المبادرات المبتكرة والمتميزة التي تخدم القطاع القضائي في إمارة دبي لاستقطاب الطلبة وزرع فيهم حب مهنة القضاة، لتطوير كوادرو وطنية تتولى هذه المهنة في المستقبل، من خلال برامج أخرى تصنع قضاة للمستقبل.

حيث قام فريق التواصل الاجتماعي في محاكم دبي بزيارة لعدة مدارس منها مدرسة الإبداع النموذجية، ومدرسة النخبة النموذجية، ضمن حملة «قاضي المستقبل»، فقد تم تعريف أكثر من ٢٥٠ طالب وطالبة، بمهنة القاضي من خلال شرح مهامه وكيفية إمكانية وصول الطلبة لمهنة القاضي، وتوعيتهم بأبسط القوانين والحقوق.

وقد شارك في حملة «قاضي المستقبل» القاضي منصف وهي الشخصية الكرتونية التي تم إطلاقها ضمن فريق التواصل الاجتماعي في محاكم دبي لتوعية الجمهور بمختلف القضايا، خاصة تلك الرسائل التوعوية التي تبث بها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال حسابها في تويتر، والفيس بوك وغيرها من الوسائل، فالقاضي منصف انطلق حرصاً من الدائرة التواصل مع جمهورها بمختلف الطرق والوسائل مما يقوي أواصر التعاون بين الجانبين، ويعود بالمنفعة على أفراد المجتمع، خاصة وأن لدى المحاكم عدد كبير من المغردين الذين يتابعون حسابات محاكم دبي في مواقع التواصل الاجتماعي.

طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي يلتقي بعدد من الخبراء



عقد سعادة طارق عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، لقاء مع السادة الخبراء، وذلك بحضور خمسة وأربعين خبيراً، حيث انهم يمثلون من فئة الشركاء الاستراتيجيين لمحاكم دبي، ويأتي ذلك انطلاقاً من حرص محاكم دبي على توفير الخبراء المؤهلين وذوي الخبرة العميقة في جميع التخصصات، لأبداء المشورة والرأي الفني في القضايا المنظورة امام المحاكم بما يساهم في سرعة البث في القضايا، ورد الحقوق لأصحابها.

حيث تناول اللقاء التعرف على اعمال الخبراء، والتحديات والمعوقات التي يواجهونها في أعمالهم، لان طبيعة عملهم تتطلب رفع التقارير التي تساند القضاة في أحكامهم، واستعرض الخبراء مجموعة من الاقتراحات إلي تتعلق بمهنتهم والمعوقات التي تعترضهم في سرعة إنجاز مهامهم، والأسباب التي تعرقل رفع تقاريرهم، لتسليط الضوء على الجهود المبذولة لتطوير العمل من جانب شركاؤها لتحقيق الأهداف المشتركة لتطوير أعمالها وخدماتها من أجل تطوير العمل.

كما وقعت محاكم دبي مجموعة من الاتفاقيات لدراسة وتأهيل الخبراء من خلال جمعيات النفع العام منها، اتحاد مصارف الإمارات، وجمعية المحاسبين، وجمعية المهندسين، وتم طلب من كافة الخبراء عرض كافة المعوقات، ورفعها إلى شؤون الخبراء لدراستها والرد عليها.

بناءً على توجيهات مكتوم بن محمد مدير عام محاكم دبي يفتتح مركز الكاتب العدل الجديد في حتا



بناءً على توجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، الهادفة إلى تقديم أفضل الخدمات وتوفيرها في أقرب الأماكن للتيسير على المتعاملين، افتتح سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي مركز الكاتب العدل في حتا بدبي بالتعاون مع إدارة مراكز البلدية لبلدية دبي.

فزيادة عدد مراكز تقديم خدمات الكاتب العدل لمحاكم دبي يأتي ضمن استراتيجية المحاكم لتعزيز خدماتها في مختلف مناطق إمارة دبي، في ظل النمو السكاني المستمر الذي تشهده الإمارة، ولأهمية مثل هذه المراكز التي تهدف إلى تسهيل الاجراءات على المتعاملين وتوفير الوقت والجهد عليهم، والتي من المتوقع أن تلعب دوراً فاعلاً في تخفيف الضغط على مراكز المحاكم الأخرى وتقديم الخدمات بإجراءات سريعة.

وأن مركز الكاتب العدل في مدينة حتا بدأ باستقبال المراجعين كل يوم أحد وذلك بالتعاون الاستراتيجي مع بلدية دبي بمركز حتا التابع لها، بهدف تعزيز خدماتها في جميع أنحاء إمارة دبي وتوفير خدمة مميزة للمتعاملين معها أينما كانوا.

وسيتم من خلال المركز الجديد في حتا تقديم خدمات الكاتب العدل، واستقبال المراجعين يوم الأحد من كل أسبوع لخدمات الكاتب العدل خلال فترة التجربة، إذ سيعمل المركز الجديد من الساعة ٩ صباحاً وحتى الساعة ٢ بعد الظهر، ومن خدمات الكاتب العدل التي سيتم تقديمها في المركز الجديد التصديق على عقود الشركات وملاحقها، وفسخ عقود الشركات أو عقود أخرى، والاقراءات، والوكالات، والاندازات العدلية، ومحررات النشر، والوصايا لغير المسلمين، والتصديقات الأخرى.

وفد محاكم دبي يطلع على الخطط التطويرية لدائرة القضاء في أبوظبي



التقى سعادة المستشار يوسف سعيد العبري وكيل دائرة القضاء في أبوظبي بالإنيابة وفداً من دائرة محاكم دبي برئاسة سعادة طارش عيد المنصوري مدير محاكم دبي. وتأتي زيارة الوفد ضمن برامج الزيارات المتبادلة بين الجهات الحكومية من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من خطط التطوير والتحديث ومن أجل خدمة مسيرة العدالة والوطن والمواطن والمقيم على حد سواء وخدمة جمهور المتعاملين. ورحب المستشار يوسف العبري بالوفد الزائر مؤكداً حرص الدائرة على التعاون المثمر والبناء لعرض التطبيقات التي تترقى بالخدمات العدلية لصالح جمهور المتعاملين. وأعدت دائرة القضاء في أبوظبي للوفد الزائر برنامجاً بالعروض التقديمية والأفلام التعريفية المتعلقة بنظام إدارة الأداء ومنهجية الشراكات والمؤشرات المشتركة وأحدث تطبيقات نظام إدارة الدعاوى والخدمات الذكية لإدارة القضايا ومنهجية تسويق الخدمات من خلال تقديم نبذة تعريفية لقطاع الاتصال والعلاقات العامة وعرض الفيلم التوعوي عن خدمة إنجاز.

واستمع الوفد لشرح تفصيلي عن إجراءات دعاوى التنفيذ والنظام المالي الإلكتروني للدعاوى ومنهجية العمليات من خلال تقديم النموذج التشغيلي وأهم الأنظمة المؤسسية وتوثيق العمليات وتطوير إجراءات العمل. وقام وفد محاكم دبي بجولة أمام المنصة الذكية لإدارة القضايا وتعرف على أهم المقتنيات والصور لرجال القضاء زمن جيل الأجداد والآباء الذين كان لهم دور بارز في إرساء مقومات العدالة والمصالحة. وفي ختام الجولة تبادل سعادة المستشار يوسف سعيد العبري الهدايا التذكارية مع الوفد الزائر

٢٠ محامياً يؤدون اليمين القانونية في محاكم دبي لمباشرة أعمال الكاتب العدل الخاص



قام عشرين محامياً بأداء اليمين القانونية تمهيداً لمباشرة أعمال الكاتب العدل الخاص، تنفيذاً لقانون الكاتب العدل في إمارة دبي رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، والذي أصدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، بصفته حاكماً لإمارة دبي، والذي أجاز للكاتب العدل الخاص المصرح له بمزاولة كل أو بعض اختصاصات الكاتب العدل في إمارة دبي.

وقد أدى المحامون اليمين القانونية أمام لقاضي/ جاسم محمد باقر، رئيس المحاكم الابتدائية، في محاكم دبي، وبحضور سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة عبد القادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، إذ نص قانون الكاتب العدل رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ على أن يؤدي الكاتب العدل اليمين القانونية، أمام رئيس المحكمة الابتدائية قبل مباشرة عمله.

قانون الكاتب العدل في إمارة دبي تضمن مميزات سيكون له أكبر الأثر على ممارسات مختلف قطاعات الأعمال في دبي ويقدم للمتعاملين حلولاً تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمحاكم دبي في مجال تيسير الخدمات القضائية ورفع مؤشرات الأداء من خلال تخفيض وقت الانتظار والإنجاز وسرعة وسهولة الحصول على الخدمة، وتعزيز مسار التحول الرقمي، ورفع مؤشر استخدام خدمات كاتب العدل الإلكترونية.

وقانون الكاتب العدل الخاص والبدء في تطبيقه سوف يساهم في تعزيز تنافسية دولة الإمارات في معايير سهولة ممارسة الأعمال وفق معايير البنك الدولي، إذ سيوفر هذا القانون خيارات كبيرة أمام المتعاملين لتوثيق العقود وتصديقها أمام كتاب العدل الخاصين المرخصين من محاكم دبي والذين سينتشرون في جميع مناطق دبي، مما يسهل ويسرع الوصول إليهم والاستفادة من خدماتهم.

وأصدر مدير عام محاكم دبي قراراً نص على أن تبدأ إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي في استلام طلبات التصريح وطلبات القيد في السجل، وإحالتها إلى اللجنة المختصة للبت فيها، واستلام الطلبات المقدمة من المكاتب وكتاب العدل الخاصين بشأن مزاولة أعمالهم، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها وذلك وفقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة بمقتضاه، وكذلك الإشراف على السجل، وتنظيم إجراءات القيد فيه، وتعديل بياناته وفقاً للشروط والمتطلبات المعتمدة في هذا الشأن، وإعداد النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار، بما في ذلك النماذج الخاصة بطلب قيد كتاب العدل الخاصين وموظفي الجهات الحكومية في السجل، وتجديد وإلغاء وإعادة قيدهم، وتعديل بياناتهم.

إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي في محاكم دبي تنظم مبادرة «ملتقى الإبداع للمحامين

نظمت إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي في محاكم دبي بالتعاون مع إدارة التنفيذ «مبادرة ملتقى الإبداع» للمحامين، لتعريفهم بإدارة التنفيذ لأنها تعتبر من الإدارات الحيوية والهامة بدائرة المحاكم، وهي الواجهة والمرآة التي تعكس الصورة الطيبة للدائرة، حيث تسعى الإدارة من خلال رؤية ورسالة الدائرة في حشد كافة الجهود والامكانيات المتاحة لديها بتوجيهها نحو الأهداف الاستراتيجية للدائرة وهي «تفقد متميز وسريع يحظى برضا وثقة الجميع»



حيث تم تقديم نبذة تعريفية للمحاميين عن الهيكل التنظيمي لإدارة التنفيذ المتبع حالياً، كما عرض الهيكل التنظيمي الذي لازال طور الاعتماد، و عمل مقارنة بين المؤشرات الاستراتيجية خلال عام ٢٠١٣، و ٢٠١٤، ومؤشرات الطلبات ونتائج تفصيل الصلاحيات نتائج عدد العمليات المنفذة.

كما ألقى المحامون نظرة على العمليات الرئيسية من خلال الطلبات، بالإضافة إلى مشروع تطوير عمليات التنفيذ من خلال تحديث نموذج لائحة التنفيذ، وتحديث الهيكل التنظيمي لإدارة التنفيذ، ومتابعة اجراءات بيع الحجوزات بعد اتمام اجراءات الحجز الذكي، بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرات بوصلة التنفيذ، وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع طلباتي، وتنفيذ تفعيل الحظر على المنفذ ضده من خلال وزارة العمل والإدارة العامة للجنسية والإقامة.

بناء على توجيهات مكتوم بن محمد

مدير عام محاكم دبي ي دشّن خدمات الأحوال الشخصية في حتا

دشن سعادة خبير / طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي خدمات الأحوال الشخصية في حتا بدبي بالتعاون مع إدارة مراكز بلدية دبي، بهدف التيسير على المتعاملين وإسعادهم، وإنجاز معاملاتهم في مناطق إقامتهم.



فالخدمات التي توفرها الدائرة خدمات التوثيق المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل توثيق العقود والشؤون الزوجية، إذ سيتم تقديم خدمات الأحوال الشخصية في حتا كل يوم أربعاء من الأسبوع.

وأكد سعادة خبير/ طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، أن إطلاق خدمات التوثيق الخاصة بالأحوال الشخصية في حتا ومن قبلها خدمات الكاتب العدل جاءت تنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس مجلس دبي القضائي، الهادفة إلى تقديم أفضل الخدمات وتوفيرها في أقرب الأماكن للتيسير على المتعاملين من المواطنين والمقيمين وإتاحة الفرصة لهم لتخليص معاملاتهم من خلال الفرع الجديد في حتا الذي سيحتوي على العديد من الخدمات التي ستختصر الوقت والجهد وعناء التنقل.

وأشار أن زيادة عدد مراكز تقديم خدمات محاكم دبي يأتي ضمن استراتيجية المحاكم لتعزيز خدماتها في مختلف مناطق إمارة دبي في ظل النمو السكاني المستمر الذي تشهده الإمارة ولأهمية مثل هذه المراكز التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات على المتعاملين وتوفير الوقت والجهد عليهم والتي من المتوقع أن تلعب دوراً فاعلاً في تخفيف الضغط على مراكز المحاكم الأخرى وتقديم الخدمات بإجراءات سريعة.

محاكم دبي تنظم ملتقى الخبراء الثالث



عقد مركز التسوية الودية للمنازعات في محاكم دبي ملتقى الخبراء الثالث، لتطوير أعمال الخبرة لأهمية دور الخبراء في دقة الأحكام وسرعة إصدارها نظراً لدورهم الكبير في معاونة القضاة من خلال التقارير لتعزيز كفاءة وتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية.

تأتي أهمية الملتقى في تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي، من خلال التواصل مع الخبراء والحضور وذلك من خلال اجراء اول استبيان الكتروني على مستوى محاكم دبي عبر الايباد بالاستعانة مع فريق الاستطلاع للسادة الحضور من خلال الرابط الإلكتروني، لتبادل الآراء والأفكار حول أهم التحديات التي تواجههم أثناء تأدية مهامهم، ولتفعيل عمل الخبراء في شأن عرض التسوية على أطراف النزاع.

وأثناء الملتقى قدم الخبراء عدد من الاقتراحات التي من شأنها الوصول بأعمال الخبرة إلى مستويات متميزة تتوافق مع العمل المتميز في محاكم دبي وسعيها لتحقيق العدالة، وإيجاد حلول لمعوقات العمل منها عدم وضوح مهمة الخبير، وعدم وضوح عناوين اطراف النزاع، وعدم تزويد الخبراء بكافة المستندات المطلوبة.

ومن المقترحات التي تم تقديمها عمل ورشة مناقشة سبل تطوير الخبرة أمام الجهات القضائية بأمانة دبي، بفتح صفحة على الموقع الإلكتروني للمحاكم للتواصل مع السادة القضاة بشأن أي مسألة تستدعي التوضيح والاستشارة، وعقد ملتقى سنوي مع قضاة المحاكم لتبادل الآراء والمقترحات، بالإضافة إلى تشكيل لجان فنية اعضاءها خبراء وقضاة وفنيين للخروج بمنظومة متكاملة لتطوير أعمال الخبرة، وتجربة اعمال الخبرة المتبعة في شرطة دبي، بالإضافة إلى طلب تفعيل قانون محاسبة الخبراء، وعلى أن يصنف الخبراء وفق معايير وعدم التساوي بينهم، وان يتم تنظيم دورات برعاية معهد دبي القضائي لتأهيل السادة الخبراء والسادة المحامين بشأن اعمال الخبرة.

وفي ختام الملتقى تم طرح مجموعة من التوصيات منها، زيارة شرطة دبي للاطلاع على آلية العمل لديهم وتبادل الخبرات، وكذلك اخطار الخبراء بالعناوين كاملة لأطراف النزاع وعقد لقاءات دائمة ومستمرة لتطوير الشراكات مع السادة الخبراء ومركز التسوية الودية للمنازعات.

تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.

تضمنت الخطة الاستراتيجية (٢) أهداف لتحقيق هذه الغاية، وتركز (٤٩٪) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام ٢٠١٤ لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (٥٠) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (١٠٣) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٤ لتحقيق هذه الغاية (٢٥) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (٨٦٪) من إجمالي المبادرات ضمن الغاية، ولعل من أبرز المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة ما يلي:

محاكم دبي تطلق أعمال التقييم الذاتي لعام ٢٠١٤



أطلقت محاكم دبي دورة أعمال التقييم الذاتي لعام ٢٠١٤، والتي تنفذها الدائرة وفق معايير الجهة الحكومية المتميزة ضمن برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، وقد تم استعراض منظومة الجودة الشاملة في محاكم دبي، وآلية التقييم الذاتي وفق برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، ومراحل تطبيق نظام التقييم الذاتي للمتميز الحكومي.

وأطلقت المبادرة ولأول مرة خلال هذه الدورة تحت شعار خاص بحملة توعية الموظفين للتعريف بأهمية التقييم الذاتي، وتم زيارة بعض الدوائر الحكومية المتميزة في إمارة دبي والاطلاع على أفضل الممارسات في تنفيذ نظام التقييم الذاتي، كما سيتم ربط برنامج التقييم الذاتي ببرنامج تحقيق التميز ضمن جوائز محاكم دبي من خلال معايير محددة يتم بناءً عليها تكريم أفضل وحدة تنظيمية تطبق متطلبات التقييم الذاتي.

وأن هذه الدورة من التقييم الذاتي ستتميز عن سابقتها بأنها أكثر تفاعلية، حيث سيشارك جميع موظفوا الوحدات التنظيمية في تنفيذ نظام التقييم الذاتي بعد تدريبهم وتأهيلهم وتوعيتهم بالمعايير الخاصة بنظام التقييم الذاتي، وبإشراف ومتابعة من إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي.

مدير عام محاكم دبي يبدأ جولاته التفقدية لإدارات المحاكم



قام سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، بجوله تفقدية لإدارات وأقسام المحاكم، وذلك بهدف التعرف على إجراءات العمل بتلك الوحدات التنظيمية، وكذلك التعرف على الموظفين وطبيعة عملهم وسوف تكون هذه الجولات بشكل دوري اسبوعي. وأن هذه اللقاءات سوف تعزز فعالية وكفاءة الأداء والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة.

«الاستئناف» تعمل على فترتين اعتباراً من منتصف أبريل عام ٢٠١٤

قررت محاكم دبي زيادة دوام محكمة الاستئناف لفترتين يومياً - صباحية ومساءلية - وذلك اعتباراً من ١٥ أبريل لعام ٢٠١٤، ما يرفع من مستوى سرعة تقاضي الاستئناف في الإمارة بنسبة ٦٠٪ على الأقل، وتطبيق تنظيم جديد في إدارة دعاوى المحكمة التجارية اعتباراً من أول أبريل المقبل بهدف تسريع فترة التقاضي وتيسير إصدار الأحكام، فيما طبقت الدائرة تصديقات الكاتب العدل عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني ودفع الرسوم إلكترونياً ومن ثم تحديد موعد التوقيع شخصياً أمام الكاتب العدل.

كما أطلقت الدائرة تصديقات الكاتب العدل عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني ودفع الرسوم إلكترونياً ومن ثم تحديد موعد التوقيع شخصياً أمام الكاتب العدل، واستقبل أول متعامل بإجراءات معاملة مقدمة لكاتب العدل الإلكتروني، حيث تعد الخدمات الإلكترونية لكاتب العدل في محاكم دبي ثورة في مجال التصديقات من خلال الإنترنت والتواصل عبر الشبكة العنكبوتية من خلال ٥٠ خدمة تصديق متنوعة تقدمها إدارة الكاتب العدل في المحاكم للمتعاملين من إقرارات ووكالات بمختلف أنواعها وفق شروط ومعايير معتمدة رسمياً.

حيث وفرت محاكم دبي خدمات إلكترونية للكاتب العدل وذلك سعياً منها لمواكبة التطورات التي تعيشها إمارة دبي، وجاءت فكرة التحول الإلكتروني في خدمات الكاتب العدل لتؤكد مساعي المحاكم في التيسير على متعاملي الكاتب العدل عبر اختصار الوقت والجهد من خلال إجراءات إلكترونية متطورة لتنفيذ المعاملات عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لمحاكم دبي.

فالكاتب العدل أنجز خلال العام ٢٠١٣ أكثر من ٢٣٠ ألف معاملة، كما تم إنجاز ٦٣ ألفاً و٢٦٩ معاملة خلال العام ٢٠١٤ حتى الخميس الماضي، كما استقبل الكاتب العدل نحو ٥٥٠ ألف مراجع العام ٢٠١٣ في جميع فروعها بالإمارة، الأمر الذي تطلب تنفيذ هذه النقلة النوعية في تقديم خدمات إلكترونية لطلبات الكاتب العدل يحقق أهداف المحاكم الاستراتيجية نحو تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي والعمليات المساندة من توثيق عقود ووكالات عامة وخاصة وما هو متعلق بها.

محاكم دبي تطبق نظام جديد لإدارة الدعاوى بالمحكمة التجارية الابتدائية



دشن سعادة طارش بن عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي مبادرة تطويرية في محاكم دبي وهي عبارة عن نظام تفاعلي جديد لإدارة الدعاوى بالمحكمة التجارية الابتدائية، حيث يساهم النظام في اختصار موعد الجلسة الأولى من ٣٠ يوم إلى ٩ أيام، كما يتضمن النظام تفعيل واستخدام وسائل التقنية الحديثة ومنها إشعار المدعي عليه بالبريد الإلكتروني وبخدمة الرسائل النصية وبالالاتصال الهاتفي.

وأن النظام الجديد سيطبق مبدئياً لفترة تجريبية مدتها ٢ أشهر عند قيد الدعاوى التجارية الجزئية والكلية في صالة الخدمات المركزية بمحاكم دبي، والهدف من هذا النظام هو الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام تفاعلي من خلال تقليص عدد الإجراءات وشمولية تقديمها واختصار المدد الزمنية المطلوبة لاستيفائها، حيث كان النظام السابق يؤخر تحديد موعد الجلسة الأولى لمدة شهر من تاريخ التسجيل، ثم شهر آخر للتحري عن بيانات عنوان المدعي عليه، ثم شهر آخر لإعلانه في أفضل الحالات.

وأنه بدلا من أن تكون مدة تحقق إشعار المدعي عليه ٢ أشهر تقريبا فقد تم تقليصها إلى إجراء فوري يتحقق في نفس اللحظة التي يقوم فيها المدعي بقيد الدعاوى أو القضية من خلال إدخال البيانات المطلوبة عند موظف التسجيل في صالة الخدمات المركزية في محاكم دبي، حيث يستلم المدعي عليه الإشعار من خلال البريد الإلكتروني ورسالة نصية على هاتفه المحمول ومكالمة هاتفية ليتسلم نسخته من صحيفة الدعاوى ومرفقاتها ليتمكن من إعداد دفاعه والحضور لتقديمه في الجلسة الأولى.

وأن هذه المبادرة سيتم دراسة إيجابياتها والتحديات التي قد نواجهها، خلال الثلاث أشهر القادمة وسنعمل على تحسينها واعتمادها وتعميمها على المحاكم الابتدائية المتخصصة في محاكم دبي، وأضاف أن ذلك كله يصب في تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً من خلال زيادة كفاءة نظام إدارة الدعاوى.

محاكم دبي تبدأ في استلام طلبات مزاولة أعمال الكاتب العدل الخاص



تبدأ محاكم دبي استلام طلبات مزاولة أعمال الكاتب العدل الخاص في إمارة دبي اعتباراً من الأول من شهر يونيو لعام ٢٠١٤، وذلك تنفيذاً لقانون الكاتب العدل في إمارة دبي رقم ٤ لسنة ٢٠١٣، والذي أصدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، بصفته حاكماً لإمارة دبي، والذي يطبق على الكاتب العدل العام المعين لدى المحكمة، وكذلك على الكاتب العدل الخاص المصرح له بمزاولة كل أو بعض اختصاصات الكاتب العدل في إمارة دبي.

وأصدر سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، قراراً بشأن تنظيم أعمال الكاتب العدل الخاص والكاتب العدل من موظفي الجهات الحكومية في إمارة دبي، حيث نص القرار على تشكيل لجنة تسمى «لجنة شؤون الكاتب العدل» تم تشكيلها برئاسة رئيس المحاكم الابتدائية في محاكم دبي، وعضوية مدير إدارة الكاتب العدل، ورئيس قسم الكاتب العدل الخاص، وكتاب عدول من المحاكم، وتحديد اختصاصاتها وآلية عملها، والنصاب القانوني لاجتماعاتها والصلاحيات المنوطة بها.

ونص القرار الذي أصدره مدير عام محاكم دبي على أن تبدأ إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي في استلام طلبات التصريح وطلبات القيد في السجل، وإحالتها إلى اللجنة للبت فيها، واستلام الطلبات المقدمة من المكاتب وكتاب العدل الخاصين بشأن مزاولة أعمالهم، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها وذلك وفقاً لأحكام القانون والقرارات الصادرة بمقتضاه، وكذلك الإشراف على السجل، وتنظيم إجراءات القيد فيه، وتعديل بياناته وفقاً للشروط والمتطلبات المعتمدة في هذا الشأن، وإعداد النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار، بما في ذلك النماذج الخاصة بطلب قيد كتاب العدل الخاصين وموظفي الجهات الحكومية في السجل، وتجديد وإلغاء وإعادة قيدهم، وتعديل بياناتهم.

كما نص القرار على أن تقوم إدارة الكاتب العدل بإنشاء قاعدة بيانات بالمكاتب المصرح لها بتقديم خدمات الكاتب العدل الخاص في إمارة دبي، على أن تتضمن البيانات الأساسية المتعلقة بالمكتب بما في ذلك عنوانه، وبيانات مالك ومدير المكتب، وكتاب العدل الخاصين العاملين فيه، والرقابة والتفتيش على المكاتب وكتاب العدل الخاصين العاملين فيها، وذلك وفقاً للآلية التي يضعها رئيس المحكمة الابتدائية بالمحاكم في هذا الشأن، وتلقي الشكاوى المقدمة بحق المكاتب وكتاب العدل الخاصين وكتاب العدل من موظفي الجهات الحكومية، وإحالتها إلى اللجنة للبت فيها.

ونص القرار الذي أصدره سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي على ضرورة إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة لتأهيل وتدريب الكتاب العدل الخاصين، وكتاب العدل من موظفي الجهات الحكومية، وتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة بفرض الجزاءات أو التدابير على المخالفين من المكاتب وكتاب العدل الخاصين وكتاب العدل من موظفي الجهات الحكومية.

هذا وقد اشترط قانون الكاتب العدل رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ أن يكون من يُقيد في سجل مزاوله أعمال الكاتب العدل في إمارة دبي، من مواطني دولة الإمارات، ويجوز عند الحاجة قيد أي من مواطني الدول العربية في السجل شريطة ألا تقل خبرته في العمل ككاتب عدل عن عشر سنوات، وأن يكون كامل الأهلية، وحسن السيرة والسلوك، ولم يسبق الحكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان رد إليه اعتباره أو صدر عفو عنه.

كما اشترط قانون الكاتب العدل في إمارة دبي كذلك أن يكون الشخص المسجل في سجل الكاتب العدل الخاص حاصلاً على شهادة البكالوريوس في القانون، أو الشريعة والقانون، أو ما يعادلها من إحدى الجامعات أو المؤسسات التعليمية المعترف بها، وأن يكون لائقاً صحياً للقيام بواجباته وظيفته، وأن لا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي، وأن يجتاز بنجاح الاختبارات والبرامج التدريبية والمقابلات المقررة، وأن يكون متفرغاً لمزاولة أعمال الكاتب العدل الخاص، وأن يكون ممن سبق لهم الاشتغال في الأعمال القضائية أو القانونية مدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن يتم سداد الرسم المقرر على القيد في السجل، ويجوز السماح لبعض مزاولي المهن القانونية في الإمارة بمزاولة أعمال الكاتب العدل الخاص بالإضافة إلى مهنتهم، شريطة توفر كافة الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة باستثناء الشرط الوارد في البند (٨) من الفقرة المذكورة.

أما إجراءات القيد في سجل مزاوله أعمال الكاتب العدل الخاص، فتتضمن تقديم طلب القيد في السجل إلى إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي، وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية معززاً بالوثائق والمستندات، ومنها صورة مصدقة عن المؤهل العلمي وشهادات الخبرة لطالب القيد في السجل، وصورة عن جواز سفر وخلاصة قيد طالب القيد بالنسبة لمواطني دولة الإمارات، وصورة عن جواز السفر والإقامة بالنسبة لغير مواطني الدولة، وصورة عن بطاقة الهوية لطالب القيد في السجل، وموافقة الجهة الحكومية التي ترغب بقيد أحد موظفيها في السجل، وشهادة بحث الحالة الجنائية لطالب القيد في السجل صادرة عن السلطة المختصة في الإمارة، وصورة شخصية.

وتتولى الإدارة المعنية بتسجيل طلب القيد في جدول تُعدّه لهذه الغاية، ويُعطى طالب القيد إشعاراً بتقديم طلبه، وتقوم الإدارة بعد ذلك بإحالة طلب القيد إلى اللجنة، لتتولى دراسته والتحقق من استيفائه لجميع الشروط والمتطلبات اللازمة في هذا الشأن، ويجوز للجنة طلب أية وثائق أو مستندات تراها ضرورية، على أن تصدر اللجنة قرارها بشأن طلب القيد في السجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً الشروط والمتطلبات، ويعتبر الطلب مرفوضاً إذا لم تُصدر اللجنة قرارها خلال هذه المدة، ويجوز للجنة منح مقدم الطلب مهلة إضافية لاستكمال النواقص التي تحددها قبل إصدار قرارها في هذا الشأن.

وستقوم اللجنة في حالة رفض الطلب، بإبلاغ طالب القيد بأسباب الرفض، ويجوز لمن رُفِضَ طلبه التقدم للإدارة مرة أخرى بطلب القيد في السجل إذا زالت عنه أسباب الرفض، وفي حال الموافقة على طلب القيد في السجل، يُكلّف طالب القيد بدفع الرسوم المقررة في هذا الشأن، ويتم قيده في السجل بعد استيفاء هذه الرسوم.

ونص القرار على أن تكون مدة القيد في السجل سنة واحدة قابلة للتجديد لمدد مماثلة، ويجب أن يقدم طلب التجديد خلال (٣٠) ثلاثين يوماً قبل انتهاء مدة القيد، وفي حال عدم قيام الكاتب العدل الخاص بتجديد قيده في السجل خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ انتهاء مدة القيد بدون عذر تقبله اللجنة، فإنه يتم شطب قيده من السجل، ومن شروط تجديد القيد توفر شروط القيد المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القرار، وسداد الرسوم المقررة على تجديد القيد في السجل، وفي حال رفض طلب تجديد قيد الكاتب العدل الخاص لأي سبب كان، فإنه يتم شطب قيده من السجل، وتقوم الإدارة بمخاطبة المكتب لإبلاغه بقرار شطب القيد.

ويجب على الكاتب العدل الخاص مزاوله أعماله من خلال مكتب مصرح له بمزاولة أعمال الكاتب العدل الخاص في الإمارة، ويُشترط للحصول على التصريح أن يكون مالك أو مدير المكتب المزمع إنشاؤه كاتب عدل خاص، وأن لا يكون طالب التصريح مالكاً أو شريكاً أو مديراً أو عاملاً في أي مكتب آخر في الإمارة، وأن يكون مقر المكتب ملائماً لاستقبال الجمهور والقيام باختصاصات الكاتب العدل الخاص، وأن يكون مجهزاً بالمرافق والمستلزمات التي تحددها المحاكم، وتقديم وثيقة تأمين سارية المفعول طيلة مدة التصريح ضد المسؤولية عن الأخطاء المهنية، صادرة عن إحدى شركات التأمين المرخصة، على أن يكون مقدار مبلغ التأمين خمسمائة ألف درهم، وأن يتم التنفيذ على هذا المبلغ وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن، وأن يتم سداد الرسم المقرر على التصريح.

كما نص قرار « تنظيم أعمال الكاتب العدل الخاص والكاتب العدل من موظفي الجهات الحكومية في إمارة دبي »، على يتم قيد موظفي الجهات الحكومية في السجل لمزاولة الاختصاصات المحددة لهم من أعمال الكاتب العدل العام وذلك بقرار من اللجنة، ويُشترط لقيد موظفي الجهات الحكومية في السجل أن تتقدم الجهة الحكومية المعنية إلى اللجنة بطلب قيد موظفيها في السجل، وأن تتوفر في موظف الجهة الحكومية الشروط المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القرار وذلك باستثناء الشرطين الواردين في البندين (٨) و(٩) من المادة المذكورة، وأن تتناسب الاختصاصات المحددة لموظفي الجهات الحكومية من أعمال الكاتب العدل العام مع طبيعة عمل الجهات الحكومية التي يعملون بها، وأن تقتصر مزاولة موظفي الجهات الحكومية للاختصاصات المحددة لهم من أعمال الكاتب العدل العام على الجهات التابعة لها.

وقد نص قانون الكاتب العدل رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ على أن يؤدي الكاتب العدل اليمين القانونية، أمام رئيس المحكمة الابتدائية قبل مباشرة عمله، بالصيغة التالية: « أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بكل أمانة وصدق، وأن أحافظ على أسرار وظيفتي، وأن أحترم التشريعات السارية»، وحظر القانون على الكاتب العدل مباشرة مهامه وصلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون قبل تأدية اليمين القانونية المشار إليها أعلاه، وأناط القانون بالكاتب العدل مهام وصلاحيات توثيق السندات والعقود بكافة أنواعها التي يوجب القانون أو يطلب ذوو العلاقة توثيقها.

وحظر القانون أيضاً على الكاتب العدل، توثيق أو تصديق أي معاملة تتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين أو الوقف، والتصديق على أي معاملة تتعلق بإنشاء حق ملكية أو أي حق عيني على عقار أو نقله أو تغييره أو زواله، وتوثيق أو تصديق أي معاملة تنص التشريعات السارية في دبي على أن توثيقها أو تصديقها من اختصاص سلطة أخرى، والقيام بأي معاملة تكون له أو لزوج أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة منصفة ظاهرة أو مستترة فيها، أو انتخاب أي منهم خبيراً أو مترجماً.

وحظر القانون كذلك إفشاء أي معلومات تخص ذوي العلاقة حصل عليها بسبب وظيفته إلى الغير، ونقل أية سجلات، أو وثائق، أو محررات، أو أوراق رسمية أخرى من مقر عمله إلا بقرار من رئيس المحكمة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال، أو ضم أي منها إلى ملف دعوى منظورة من غير موافقة المحكمة المختصة وحفظ صورة ضوئية مصدقة عنها.

وحظر القانون كذلك تزويد أي جهة عدا ذوي العلاقة بمعلومات من واقع السجلات، إلا بطلب خطي من جهة قضائية أو حكومية مختصة، وإجراء أي معاملة مشمولة بأحكام هذا القانون إلا بعد دفع الرسم المقرر، وإعطاء صورة عن المحرر لغير ذوي العلاقة إلا بموافقة خطية من رئيس المحكمة أو بناءً على قرار من المحكمة المختصة بحسب الأحوال.

وإجراء أي معاملة مشمولة بأحكام هذا القانون لم يتم ذوو العلاقة بتوقيعها أمامه، واعتماد توقيع الموظفين العاملين لدى الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية على الشهادات أو المستندات أو غيرها من الأوراق التي يقومون بتوقيعها بحكم وظائفهم، والانتقال إلى خارج مقر عمله للقيام بأي معاملة يختص بها إلا وفقاً للضوابط المقررة بموجب هذا القانون والقرارات الصادرة بموجبه.

مدير عام محاكم دبي ي دشّن مكتب لتقديم خدمة «الصيغة التنفيذية للأحكام»



دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، مكتب مخصص لتقديم «الصيغة التنفيذية للأحكام»، وذلك في إطار تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً من خلال تعزيز كفاءة تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية للوصول إلى رؤية الدائرة «الريادة في عمل المحاكم».

فتخصيص مكتب لتقديم خدمة تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية اعتباراً من الأول من الشهر الجاري، سيساهم في تسريع خطوات توفير هذه الأحكام للمتعاملين، فقد كانت الخدمة سابقاً تقدم من خلال تقديم طلب لقسم الحفظ والذي يقوم بإجراءات توفير نسخة من هذه الأحكام والتي تصل مدة تقديمها إلى العمل خلال يومين أو أكثر، وبإطلاق الخدمة الجديدة وتخصيص مكتب في صالة الخدمات المركزية سيتم تقديم هذه الخدمة والحصول على الصيغ التنفيذية لهذه الأحكام في مكان واحد وفي نفس الوقت حيث كانت تستغرق هذه الخدمة ٢ أيام.

حيث يختص مكتب تقديم خدمة «الصيغة التنفيذية» بتذيل الأحكام القابلة للتنفيذ والصادرة عن محاكم دبي بدرجاتها بالصيغة التنفيذية مما سيسهل على المتعاملين من الحصول على صور الأحكام التي تخصهم وسرعة إنجاز إجراءات تنفيذها وفقاً للقانون

سعادة طارش المنصوري يجتمع مع القيادات في محاكم دبي

التقى سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي مع القيادات في محاكم دبي بحضور سعادة القاضي عبدالقادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي وذلك في حفل عشاء تعارفي يعد الأول ضمن سلسلة اللقاءات الدورية مع السادة رؤساء المحاكم والسادة القضاة ومدراء الإدارات والمستشارين .

وتأتي هذه اللقاءات ضمن اطار تعزيز مبدأ المشاركة والتحاور وطرح الأفكار والمقترحات خارج أحواء الدوام الرسمي، وذلك للحرص من خلال هذه اللقاءات على تعزيز التواصل للارتقاء بالعمل والمساهمة الفعالة في تطوير الأداء في محاكم دبي بما يحقق التطلعات وبما يواكب الطموحات في أن تكون محاكم دبي متميزة عالمياً في ادائها القضائي تحقيقاً للعدالة من خلال الدقة والسرعة في الفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام، كما حثهم على بذل المزيد من الجهد في عملهم بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات التي تقدمها المحاكم للجمهور ويؤدي بذات الوقت إلى تعزيز التنافس والتسابق ما بين جميع الموظفين وتقديم أفضل الخدمات للمتقاضين.





محاكم دبي تقدم خدمات الكاتب العدل على مدار ١٢ ساعة

سعيًا من محاكم دبي للارتقاء بخدماتها وتقديمها بما يتلاءم مع احتياجات المتعاملين، قامت المحاكم بتغيير أوقات العمل في فرعي الكاتب العدل الطوار والبرشاء، على أن تقدم خدمات الكاتب العدل من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً بشكل متواصل.

وأن أفرع الكاتب العدل في الطوار والبرشاء سيقدمان كافة خدمات الكاتب العدل للمتعاملين ١٢ ساعة متواصلة، وذلك ليتناسب مع أوقات جميع المتعاملين، ولإتاحة المجال لاستقبال أكبر عدد ممكن من المعاملات في نفس اليوم.

حيث تقدم أفرع الكاتب العدل الطوار والبرشاء خدمات التصديق على التوقيعات لأطراف المعاملة، كذلك عقود تأسيس الشركات وملاحقتها، وبيع المحلات التجارية، والعمل للخدم، وعقود القروض، كذلك القيام بالوكالات الخاصة، والعامّة والخاصة أو العامّة منها للقضايا، ومن الخدمات كذلك الإقرارات وإثبات التاريخ للمحررات العرفية، ولإنذارات العدلية وإلغاء الوكالات.

كما أن محاكم دبي تقدم خدمات إلكترونية لكاتب العدل في محاكم دبي على مدار الساعة من خلال موقعها الإلكتروني (www.dubaicourts.gov.ae)، حيث تقدم ٥٠ خدمة تصديق متنوعة تقدمها إدارة الكاتب العدل في المحاكم للمتعاملين من إقرارات ووكالات بمختلف أنواعها، وذلك سعيًا منها لمواكبة التطورات التي تعيشها إمارة دبي، وللتأكيد على حرص محاكم دبي على التيسير على المتعاملين للحصول على خدمات الكاتب العدل بكل سهولة ويسر عبر اختصار الوقت والجهد من خلال إجراءات إلكترونية متطورة لتنفيذ المعاملات.

لرفع نسبة الفصل في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين مدير عام محاكم دبي ي دشّن مكاتب للتحري والاستدلال

دشن سعادة طارش عبد المنصوري مدير عام محاكم دبي مكاتب للتحري واستدلال العناوين، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية حيث خصصت الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي بشرطة دبي موظف لإصدار شهادة التحري، كما وفرت دائرة التنمية الاقتصادية بدبي البرنامج المتخصص لاستدلال العناوين كمرحلة أولى للمشروع.



فوجود مكاتب متخصصة فقط لإصدار شهادة التحري واستدلال العناوين من الجهات المعنية سيوفر الوقت والجهد على المتقاضين من خمس ساعات حتى ١٠ دقائق، مما سيساهم في رفع معدل الفصل في الدعاوى المنظورة في محاكم دبي.

وأن المرحلة الثانية من هذا المشروع سيتم توفير موظفين أو إتاحة برامج من باقي الجهات المعنية الأخرى مثل هيئة الإمارات للهوية، والإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، بالإضافة إلى هيئة كهرباء ومياه دبي، على أن يكون في الفترة القريبة شعبة مستقلة للتحري والاستدلال في إدارة خدمات القضايا تقوم بهذه المهمة بأمر من القاضي دون الحاجة للمدعي أن يقوم بهذا الإجراء.

وأكد سعادته ان وجود مكاتب متخصصة لإصدار شهادة التحري واستدلال العناوين من الجهات المعنية في مكان واحد، وفر الكثير من الجهد والوقت على المتقاضين، مما أسهم في اتساع نطاق صلاحيتهم حيث لا يتطلب المخاطبات الورقية بين الجهتين، فقد كانت العملية في سابق عهدها تأخذ الكثير من الوقت تمتد إلى عدة أيام ، اما في الوقت الحالي فالعملية لا تستغرق الا دقائق، مما اسهم في رفع معدل الفصل في الدعاوى المنظورة للارتقاء بالخدمات التي تقدمها محاكم دبي لمتعاملها.

مدير عام محاكم دبي يفتتح «غرفة عمليات خاصة بتنفيذ الأحكام» مرتبطة بنظام إلكتروني مع الجهات المحلية المختصة



أفتتح سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي «غرفة عمليات خاصة بتنفيذ الأحكام» مرتبطة بنظام إلكتروني مع الجهات المحلية المختصة في دبي بهدف تطبيق قرارات القاضي المتعلقة بالحجز أو الإلغاء، وغيرهما من القرارات فور صدورها، وتعد هذه الخطوة المهمة جاءت تنفيذاً لتوجيهات سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، الذي يحرص أشد الحرص على سرعة ودقة الفصل في القضايا.

فخطوات إطلاق غرفة عمليات تنفيذ الأحكام، تعد الأولى من نوعها لتنفيذ الأحكام، والتي ستسرع في وقت تنفيذ الأحكام، بما سيحقق لمحاكم دبي مساعداً لإسعاد المتعاملين، من خلال تيسير وتسهيل الإجراءات، إذ أن ما يهمننا المتعامل أولاً، وكفالة الحصول المتقاضين على حقوقهم، وأضاف أن الغرفة ستضم أنظمة القيادة العامة لشرطة دبي (الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية)، وهيئة الطرق والمواصلات، ودائرة الأراضي والأملاك، ودائرة التنمية الاقتصادية، وأن دائرة المحاكم تهيئ بباقي الوزارات والدوائر والمؤسسات أن تنظم إلى نظام غرفة عمليات تنفيذ الأحكام.

كما أن غرفة العمليات الخاصة بتنفيذ الأحكام مرتبطة بالأنظمة الإلكترونية مع الجهات المختصة، تتيح للموظف وضع قرار القاضي الفوري بحق المنفذ ضدهم، بالحجز أو الإلغاء، وغرفة عمليات التنفيذ ستساهم باختزال وقت الإجراءات المتبعة لتنفيذ الأحكام بصورة كبيرة، إذ أن هذه العملية كانت تستغرق وقتاً طويلاً من المخاطبات الروتينية والرد عليها، فيما سيتم إنجاز المطلوب في هذا الجانب عبر النظام الإلكتروني للغرفة خلال وقت قياسي، فعلى سبيل المثال عملية الحجز أو إلغاءه، وغيرها من الأحكام والأوامر سيتم تحويل القرار الصادر من القاضي إلى غرفة العمليات ليصل إلى الجهات المختصة فوراً.

لسرعة البت في القضايا

افتتاح فرع للمحكمة العمالية الابتدائية بوزارة العمل بدبي

افتتح اليوم في ديوان وزارة العمل بدبي فرع للمحكمة العمالية الابتدائية وذلك تنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس مجلس دبي القضائي الأمر الذي من شأنه التيسير والتسهيل على اصحاب العمل والعمال من اصحاب القضايا العمالية والتسريع في عملية التقاضي بين الطرفين.

حيث افتتح كلاً من سعادة خبير طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي وعائشة بالحرفية وكيل وزارة العمل المساعد لشؤون العمل بالانابة وفرع المحكمة.



حيث تم تزويد المحكمة العمالية الابتدائية في مبنى وزارة العمل بدبي بكل ما يلزم لتؤدي المحكمة مهامها على أكمل وجه، حيث ستقوم المحكمة بتقيد الدعوى مباشرة فور إحالتها من وزارة العمل، ويتم إعلان الأطراف مباشرة، والحضور أمام المحكمة للفصل في الدعوى.



وذلك لما توليه القيادة الرشيدة من أهمية بالغة لفئة العمالة كما تحرص على أن يحصلوا على حقوقهم كاملة، وقد طورت الإمارات التشريعات العمالية والإجراءات الخاصة بحفظ حقوق العمال، ووفرت كل السبل من أجل التيسير عليهم، وسرعة ودقة الفصل في قضاياهم، وأن الجميع يلمسون أن حقوق العامل مرعية تماماً في دولة الإمارات التي تستقطب اليد العاملة من جميع أنحاء الأرض دون استثناء لما عرف عنها من عدل وإحسان وعطاء وصدق في مجالات العمل المختلفة، وينعم العمال في الإمارات بخدمات متميزة في السكن والمواصلات وغيرها من الخدمات الأساسية.

محاكم دبي تستعد لإطلاق «ملف الدعوى الذكي»



تستعد محاكم دبي لإطلاق «ملف الدعوى الذكي»، الذي يتيح للمتعاملين إنجاز العديد من إجراءات التقاضي عبر التطبيقات الذكية، وذلك بعد أن حولت محاكم دبي جميع خدماتها إلكترونياً، في إطار سعي الدائرة إلى التحول إلى المحكمة الذكية للتسهيل على المتقاضين من خلال زيادة كفاءة نظام إدارة الدعوى.

ويتيح التطبيق الذكي متابعة القضية عبر الأجهزة الذكية بعد أن يتم تسجيلها إلكترونياً والدفع عبرها، وتزويد المدعي ببطاقة إلكترونية تحمل رقماً موحداً يتم إرساله للمدعي بواسطة الرسائل النصية «SMS» وبالبريد الإلكتروني، وكذلك تحديد موعد الجلسة وإعلام أطراف القضية بالموعد عبر التطبيق الذكي.

وإن محاكم دبي تمكنت وبدعم المستمر من القيادة الرشيدة من تحقيق إنجازات مهمة في التحول الإلكتروني إذ وصل عدد القضايا المسجلة عبر برنامج «السالفة» الإلكتروني الخاص بتسجيل القضايا في محاكم دبي إلى ١٢ ألف و ٣٥٠ قضية خلال العام الماضي والربع الأول لعام الجاري ٢٠١٤، حيث تم تسجيل ٨ آلاف و ٣٤٢ قضية خلال العام الماضي ٢٠١٣، في حين شهد الربع الأول من العام الجاري إقبالا كبيراً من قبل مكاتب المحاماة والمتقاضين إذ وصل عدد الدعاوى المسجلة في الربع الأول إلى ٤ آلاف و ٨ قضايا، وأن الفترة المقبلة ستشهد تطورات مهمة في مجال التحول إلى الخدمات الذكية في محاكم دبي، من خلال منظومة ذكية خاصة.

وقد تناول في العرض شرحاً تفصيلياً للخطوات الواجب إتباعها بدءاً من تسجيل القضية، وإدخال جميع البيانات والمعلومات والأوراق الثبوتية الخاصة بالقضية، مروراً بتدقيقها والموافقة عليها ومن ثم دفع الرسوم عبر الموبايل وتلقي الرد كذلك بنفس الطريقة وصولاً لتحديد موعد الجلسة.

وذكر أن العديد من المقترحات التي تسهم في التحول إلى المحكمة الذكية ومن أبرزها: إعداد نماذج إلكترونية للدعاوى في الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي، وإعطاء إحققيات لبعض الجهات ومكاتب المحاماة لاستخدام النظام، وتوفير الحاسبة الإلكترونية للرسوم، والحاسبة الإلكترونية لمستحقات العمال، واستخدام البطاقات الذكية والإشعارات الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من الاقتراحات المهمة منها متابعة حركة الملف إلكترونياً، والإرسال التلقائي لصحائف الدعاوى المتقابلة والاستئناف الفرعي والمتقابل، والتعرف التلقائي للنظام في حال وجود عنوان مسبق لأحد الأطراف وإعلانه عليه.

محاكم دبي تبدأ بنشر الإعلانات القضائية على شاشات إلكترونية



دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، شاشات إلكترونية جديدة لنشر الإعلانات القضائية في مبنى المحاكم، وذلك بدلاً من اللوحات التقليدية، حرصاً منها على توفير أفضل الخدمات بأسهل الطرق وأبسطها للمتقاضين، من خلال تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي بالاستغلال الأمثل للموارد والشراكات المعرفية والتقنية والمالية والمادية، وذلك بحضور إبراهيم الحوسني مدير إدارة التنفيذ، ومحمد العبيدي مدير إدارة خدمات القضايا.

حيث تحرص محاكم دبي على التحول الإلكتروني وذلك نحو منظومة العمل ورفع الأداء الداخلي للأنظمة، تماشياً مع خطة التحول للخدمات الإلكترونية إلى خدمات ذكية، بما يساهم في تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي محلياً ودولياً.

ونظراً للتحول الإلكتروني تم تحويل الإعلانات من لوحة ورقية متوفرة في مكان واحد بمبنى إلى شاشات إلكترونية موزعة في خمسة أماكن في مبنى محاكم دبي من خلال نظام يقوم بإدراج الإعلانات ورفعها على حسب التواريخ القانونية، هذا بالإضافة إلى تواجدها في الموقع الإلكتروني للدائرة (www.dc.gov.ae).

استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

تضمنت الخطة الاستراتيجية (٢) أهداف لتحقيق هذه الغاية، وتركز (٢٢٪) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام ٢٠١٤ لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (٢٢) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (١٠٢) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٤ لتحقيق هذه الغاية (١٢) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (٧٦٪) من إجمالي المبادرات ضمن الغاية، ولعل من أبرز المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة ما يلي:

أمام نائب رئيس الدولة .. ١٦ قاضياً يؤدون اليمين القانونية بدبي

محمد بن راشد للقضاة: لا تأخذكم بالحق لومة لائم

أمام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وبحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي في دبي أدى ستة عشر قاضياً في محاكم دبي اليمين القانونية خلال استقبال سموه للقضاة في ند الشبا بدبي



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وبحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي في دبي وكبار الشخصيات



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله اثناء تأدية القضاة الجدد اليمين القانونية أمام سموه



وقد أقسم القضاة أمام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بصفته حاكماً لإمارة دبي بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يحترموا القوانين وأن يؤديوا مهمتهم بكل أمانة وإخلاص وأن يلتزموا سلوك القاضي الشريف.

حضر مراسم أداء اليمين معالي محمد إبراهيم الشيباني مدير عام ديوان صاحب السمو حاكم دبي نائب رئيس المجلس القضائي في دبي وسعادة عصام عيسى الحميدان النائب العام في دبي وسعادة يوسف محمد المطوع مدير عام محاكم دبي وسعادة خليفة راشد بن ديماس المحامي العام الأول وامين عام المجلس القضائي في دبي وسعادة عبدالقادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي وعدد من المسؤولين.

محاكم دبي تطلع القضاة الجدد على خطتها الاستراتيجية والتقنيات الإلكترونية



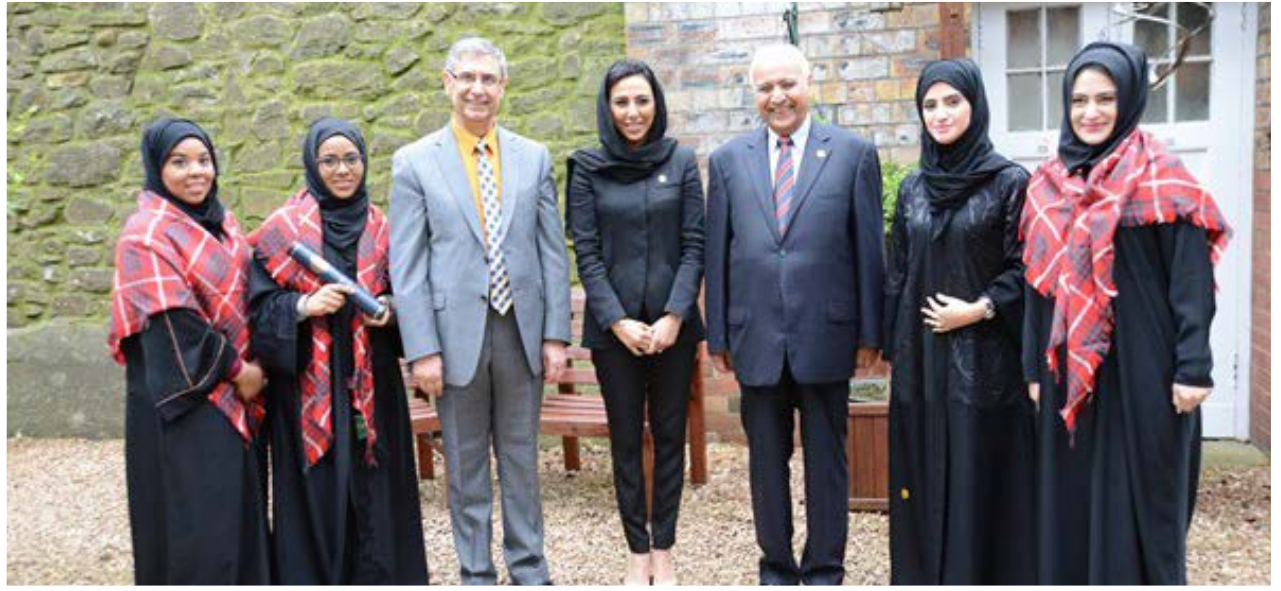
نظمت إدارة الموارد البشرية بمحاكم دبي محاضرة تعريفية للقضاة الجدد لاطلاعهم على الخطة الاستراتيجية المتبعة في محاكم دبي، والتقنيات الإلكترونية والبرامج والخدمات المقدمة للقضاة للتسهيل عليهم أداء مهامهم، وتأتي هذه المحاضرة ضمن الخطة التدريبية للقضاة الجدد والتي تهدف إلى استقطاب واستثمار وتطوير موارد بشرية ذات كفاءة عالية.

وتم ذكر خلال المحاضرة الخطة الاستراتيجية والغايات الاستراتيجية والاهداف التي تسعى اليها محاكم دبي، وأن نجاح أي مؤسسة قضائية او ادارية مقترن بالدرجة الأولى بالاستراتيجيات المعتمدة ومدى تطبيقها، حيث أن التقاضي منظومة متكاملة بكافة عناصرها، وأن الرسالة التي تسعى إليها محاكم دبي تحقيق العدالة في المجتمع وان نبرز قيمنا وهي العدل والاستقلالية والمساواة والعمل بروح الفريق.

كما تم تعريف القضاة الجدد عن الخدمات الإلكترونية في محاكم دبي، والتي تعتبر المحرك الأساسي لجميع أعمال الدائرة، هذا بالإضافة إلى تعريفهم بأحدث أنظمة المعلومات المستخدمة، وبدعم مستمر وذو كفاءة عالية متخطية كل التحديات والصعوبات التي تواجهها وتمسكة بكل عوامل النجاح لتحقيق الأهداف العامة للدائرة.

بينهن ٤ موظفات في محاكم دبي

كلية آل مكتوم في إسكتلندا تحتفل بتخريج الدفعة الـ ١٧ لبرنامج التعددية الثقافية



تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم احتفلت كلية آل مكتوم للتعليم العالي في اسكتلندا بتخريج الدفعة الـ ١٧ من الطالبات اللاتي انهين دورة برنامج التعددية الثقافية ومهارات القيادة، وضمت الدفعة وضمت الدفعة ٥٢ طالبة من سبع جامعات وكليات إماراتية شملت جامعة الإمارات وجامعة زايد وجامعة أبوظبي والجامعة البريطانية في دبي والجامعة الأميركية في الشارقة وكلية دبي للطالبات وكلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي بالإضافة إلى ٤ من موظفات من محاكم دبي، بحضور نبيلة الهاشمي رئيس قسم التخطيط والاستقطاب في محاكم دبي.

حيث استمرت الدورة لمدة شهر واحد منذ بداية فبراير إلى بداية مارس لعام ٢٠١٤ حيث أقيم الاسبوع الاخير منها في جامعة اكسفورد البريطانية، تضمنت أربعة برامج رئيسية هي العولمة والتعددية الثقافية ومهارات القيادة وحوار الحضارات واشتملت على مساقات أكاديمية ومحاضرات عامة وزيارات ميدانية لأبرز المعالم الحضارية ضمن برامج «اكشف إسكتلندا».

محاكم دبي تشارك في معرض الإمارات للوظائف ٢٠١٤



تشارك محاكم دبي في معرض الإمارات للوظائف ٢٠١٤، لتوفير أفضل الكوادر الوطنية المؤهلة في المحاكم، وذلك في منصة جناح حكومة دبي وتوفر محاكم دبي في المعرض ٨٠ فرصة عمل تنوعت من وظائف قانونية وإدارية، كما نظمت الدائرة خلال المعرض في دورته الحالية مبادرة «قضاة الغد» بالتعاون مع دائرة الموارد البشرية في حكومة دبي وتحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي بدبي، والتي تهدف إلى بناء جيل قانوني متمرس وتهدف إلى توظيف القطاع القضائي في الإمارة بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً، فالمبادرة تهدف إلى استقطاب خريجي الثانوية العامة وطلاب القانون في السنة الثالثة في المرحلة الجامعية.

حيث اتخذت إدارة الموارد البشرية في محاكم دبي منهجية واضحة في التوظيف من خلال موقع التوظيف الإلكتروني الموحد لحكومة دبي، فالمحاكم تضم ١٩٦ قاضي منهم ٦١ قاضي مواطن، على أن تقوم الإدارة في المعرض بإجراء مقابلات مبدئية للمتقدمين لبعض الوظائف مثل خدمة العملاء والموثوقين لإدارة الكاتب العدل.

محاكم دبي تنظم سلسلة متنوعة من البرامج التدريبية لموظفيها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤

نظم قسم تنمية واستثمار الموارد البشرية في محاكم دبي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية لـ ٢٢٠ من موظفيها من مختلف الفئات الوظيفية بالدائرة وذلك بهدف تمكين الموارد البشرية وتعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز الذي يسهم في الارتقاء بالأداء العام للدائرة.

وقد صرح السيد/ محمد عبدالله المحمد رئيس قسم تنمية واستثمار الموارد البشرية بأن هذه البرامج تدرج ضمن برامج الربع الأول من الخطة التدريبية لعام ٢٠١٤ والتي جاءت لتلبي الإحتياجات التدريبية للموارد البشرية بالدائرة، وقد تم من خلال تنفيذ هذه البرامج تفعيل الشراكات مع العديد من الجهات التي قامت الدائرة بتوقيع إتفاقيات تعاون معها خاصة جمارك دبي والتي قامت مشكورة بتوفير قاعات لتقام فيها الدورات التدريبية.

تضمنت البرامج التدريبية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية منها مهارات الاتصال والتعامل مع الآخرين ، مهارات الإلقاء والعرض ، إدارة فرق العمل ، النجاح الوظيفي والعائلي ، تطوير القدرات القيادية الشخصية ، المرونة والقدرة على ضبط الانفعالات، بناء الذات الشخصي للموظف الحكومي ، فن التسويق المؤثر للخدمات ، أهمية التطوع في حياتنا ، القيادة بنجاح وإدارة التغيير المؤسسي ، مهارات اعداد الخطة التشغيلية بالإضافة إلى اليوم الرياضي.



مدير عام محاكم دبي يلتقي مع أمناء السر في مختلف الإدارات



اجتمع سعادة طارش عيد محمد المنصوري مدير عام محاكم دبي، مع أمناء السر في مختلف ادارات الدائرة، وذلك في اطار الجهود المبذولة لتطوير الأداء الحكومي ولضمان تقديم حزمة متكاملة وميسرة من الخدمات للمتقاضين، ولحشد كافة الجهود والامكانيات المتاحة لديها بتوجيهها نحو الأهداف الاستراتيجية للدائرة.

وللنظر في كيفية إعداد الأوراق القضائية وإجراءات رفع الدعوى وقيدها ونظام سير الجلسة وواجبات أمين السر وتنفيذ أمين السر لقرارات المحكمة، وعلاقة أمين السر بغيره من معاونين وإجراءات العمل والتي تتضمن بدورها واجبات أمين السر قبل وأثناء وبعد الجلسة وتنفيذه لقرارات المحكمة.

بالإضافة إلى التعرف على الموظفين والاستماع إلى طلباتهم والمشاكل والعقبات التي تعترض عملهم ومناقشة بعض الاقتراحات والمبادرات التطويرية التي تهدف إلى النهوض بمستوى جميع الخدمات الحكومية وطرح مفاهيم جديدة في مجال تنفيذ قرارات القضاة ومعاونتهم مكتبياً وميدانياً لتقديم خدمة متميزة وسريعة للمتعاملين والجهات القضائية في الدولة بالاعتماد على تقنياتها الحديثة والكوادر الوطنية المبدعة.

مدير عام محاكم دبي في لقاء تعارف مع الموظفين الجدد



ألقت سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، مع الموظفين الجدد والذين أتقنوا بالعمل بالدائرة لتحقيق التواصل الفعال في المجتمع، حيث أوضح سعادته ان هذا اللقاء يهدف لفتح المجال للموظفين للاستماع لمقترحاتهم وملاحظاتهم ومختلف الموضوعات التي تخص مجال العمل بالدائرة وإيصالها إلى الإدارة العليا مباشرة وللإطلاع على سير الأعمال ومناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بأمر العمل في سبيل إيجاد بيئة وظيفية متميزة للعمل بالدائرة.

حيث تم التطرق إلى مؤشرات الولاء المهني وانه يوفر متطلبات النجاح، وان مؤشرات الفشل المهني تتمثل في عدم الابتسام والتراخي في أداء العمل، وان هناك عوامل مباشرة تؤدي إلى النجاح في بناء الولاء تتمثل في ربط الأهداف الشخصية والمهنية بالعمل ورؤيته وقيمه ورسالته واهدافه وتنمية روح الفريق بين العاملين، اما العوامل غير المباشرة التي تؤثر سلبا على أداء العمل هي عدم المحاسبة وعدم تحمل المسؤولية.

طارش المنصوري في لقاء مع موظفي ذوي الاحتياجات الخاصة بمحاكم دبي



ألقت سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي مع موظفي ذوي الاحتياجات الخاصة في محاكم دبي، وذلك انطلاقاً من حرص سعادته على التعرف على الموظفين من هذه الفئة والتعرف على احتياجاتهم والتعرف على العقبات التي تقابلهم وضرورة تفعيل دورهم ودمجهم في المجتمع من حيث النظم الإدارية ولوائح التحفيز المقدمة لهم.

كما حرص سعادته على الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وضرورة تقديم الدعم اللازم لهم وضرورة استثمار طاقات هذه الفئة لتحويلهم إلى فئة منتجة في المجتمع، وتسخير كافة الامكانيات وتذليل الصعوبات التي قد تواجههم في مقر عملهم.

مدير عام محاكم دبي يشارك موظفات ذوي الإعاقة بإنجازاتهم الرياضية



شارك سعادة/ طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، موظفات من ذوي الإعاقة بإنجازاتهم الرياضية والتي كانت في فعالية «أسبوع الأصم» برعاية مؤسسة وطني الإمارات، بحضور القاضي عبدالقادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، وعبدالواحد كلداري مدير إدارة الموارد البشرية، ويأتي ذلك حرصاً على دعم جميع مواهب الموظفين وعلى وجه الخصوص ذوي الإعاقة والاحتفال بإنجازاتهم.

حيث حصلت موظفات محاكم دبي على مجموعة من الكؤوس والميداليات، وذلك لحصولهم على المركز الأول في فريق كرة القدم وفريق كرة السلة، وقد أهدت الموظفات أصحاب الإنجازات من ذوي الإعاقة الجوائز التي تم حصدها إلى سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وذلك لدعمه اللامحدود لهذه الفئة ولمشاركته الفعالة في احتفالاتهم.

محاكم دبي تحتفل بالمتميزين ضمن جوائز بصمتي للأبداع والتميز

كرمت إدارة القضايا المدنية في محاكم دبي، الموظفين الفائزين على مستوى كل قسم ، وذلك لخلق بيئة تنافسية شريفة محفزة على الإبداع والتميز، ولزيادة نسبة رضا الموارد البشرية، ورفع كفاءة الاداء الفردي والمؤسسي للدائرة، وتقديم خدمات متميزة وجودة عالية في الدائرة .



وتعد جوائز بصمتي للأبداع والتميز التي جاءت تماشياً مع توجهات و سياسات الحكومة ، و أبرزها مقولة لصحاب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم- نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم إمارة دبي « ان الوظيفة ليست فقط باباً للرزق، انما قبل ذلك باباً للإنتاج»، و بناءً على ما سبق تم استحداث منهجية خاصة بجوائز بصمتي للإبداع و التميز بإدارة القضايا المدنية و هي تشكل مرجعا لجميع موظفي إدارة القضايا المدنية وتحسن الاداء الفردي و المؤسسي في جميع الوحدات التنظيمية في الإدارة.



محاكم دبي تنظم فعالية «صحتك تهمنا»

أطلقت محاكم دبي ممثلة بفريق إدارة المخاطر فعالية «صحتك تهمنا» بالتعاون مع بلدية دبي وبتنظيم من now cure، وهي حملة تثقيفية أطلقتها الدائرة بهدف الحفاظ على الصحة العامة، وانطلاقاً من حرص الدائرة على نشر الثقافة الصحية، والوعي الصحي، وتوجيه رسالة لموظفيها، بأن الوقاية خير من العلاج»



وان هذه المبادرة جاءت بهدف نشر الوعي الصحي بين موظفي ومراجعي الدائرة حول الصحة والمخاطر المهنية، بالإضافة إلى فحوصات شاملة لأمراض الضغط، والسكر، والسمنة المنتشرة في انحاء دول العالم بشكل عام وفي دولة الإمارات بشكل خاص، حيث تعتبر دولة الإمارات ثاني دولة على مستوى العالم في ارتفاع نسبة الضغط والسكر والسمنة.

كما تم تنظيم محاضرة تستهدف الموظفين والموظفات في جميع ادارات الدائرة، وذلك من حرص الدائرة على نشر مفاهيم السلامة، ورفع مستوى التوعية بالصحة المهنية الصحيحة بين العاملين، والعمل على ايجاد البيئة المناسبة، لتطبيق النظم والاجراءات المهنية بها، لوقاية الموظفين من كافة المخاطر في مقر عملهم مكتبياً وميدانياً، وتوفير بيئة عمل تدعم صحة وسلامة الموظفين، ووضع برامج صحية احترازية للحد من العوامل السلبية التي قد تؤثر على صحة ونتاجية الموظف.

مدير عام محاكم دبي يقدم ورشة عمل حول «الولاء المؤسسي» للموظفين



قدم سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي ورشة عمل حول «الولاء المؤسسي» لموظفي وموظفات الدائرة، وذلك بهدف الوصول إلى الريادة في عمل المحاكم من خلال الاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة في محاكم دبي ولتعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز.

وتم تعريف الموظفين خلال الورشة مفهوم الولاء المؤسسي بأنه رغبة الفرد في المساهمة في التضحية من أجل نجاح واستمرار المؤسسة والاستعداد لبذل جهد اكبر والقيام بأعمال تطوعية ومسؤوليات إضافية، كما أنه عامل مهم في زيادة الانتاجية، فالولاء المؤسسي هو أحد المخرجات الرئيسية للنظام السلوكي للمؤسسة، وقوة ارتباطك الفرد المؤسسة ومساهمته الفعالة بها.

وأن الولاء المؤسسي هو قوة اندماج الموظف مع المؤسسة التي يعمل بها، وإلى أن أخلاقيات العمل هي ضرورية للموظف والمؤسسة فهي تساعد بدرجة كبيرة على التطور المؤسسي وعلى تطبيق المعايير الموضوعية في التعامل داخل المؤسسة وفي تعامل المؤسسة مع الجمهور.

وتم ذكر خلال الورشة لموظفي وموظفات الدائرة، مؤشرات الولاء ومفرداته أولاً أن مواصفات الفرد الذي يظهر مستوى عالياً من الولاء المؤسسي تجاه مؤسسته، وصفارات الإنذار بتدني مستوى حماس وولاء الموظفين في المؤسسة وانخفاض أدائهم ودافعيتهم في العمل ومؤشراتها، كذلك خصائص الولاء المؤسسي، هذا بالإضافة إلى ذكر نواتج الولاء المؤسسي للفرد تجاه المؤسسة والعوامل الإيجابية التي ترفع الولاء المؤسسي، وقيم الولاء

ضمن مبادرة « المحترف المرحلة الثانية »
مدير عام محاكم دبي يشهد تخريج الدفعة الثانية
من دبلوم العلوم القانونية والإدارية ٢٠١٣



شهد سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، والقاضي الدكتور جمال حسين السميطي، مدير عام معهد دبي القضائي، وعدد من مدراء الإدارات، ضمن مبادرة المحترف للمرحلة الثانية حفل تخريج الدفعة الثانية من دبلوم العلوم القانونية والإدارية ٢٠١٣، والذي بلغ عددهم ٢٩ امين سر تم توزيعهم على ثلاث مجموعات بمعدل ما يقارب ٥٠ ساعة تدريبية و ٢٢ موقت تم توزيعهم على اربع مجموعات خلال ٦٠ ساعة تدريبية، وذلك على هامش اختتام الدورة البرمجية المخصصة لكل فئة والمعدة من قبل المعهد.



فمبادرة المحترف تهدف إلى تقوية الدافع لمواصلة العمل الجاد لتخريج دفعات أخرى من الكوادر الوطنية المؤهلة لشغل وظائف تخصصية، منها أمين سر، وموثقي إدارة الكاتب العدل، فتطوير الكوادر القانونية الوطنية يمثل إضافة هامة للارتقاء بكفاءة العمل القضائي والقانوني في الدولة، لبناء كوادر قضائية وقانونية قادرة على حمل لواء التميز في المستقبل وإكسابهم أفضل الخبرات والمعارف لضمان حفظ القانون وإقامة العدل وإعلاء سيادة القانون تماشياً مع توجيهات قيادتنا الحكيمة، لبناء شبكة قانونية وقضائية وعدلية ذات بنى تحتية متينة، هادفة إلى نشر المساواة والعدالة بين عامة فئات المجتمع.

مبادرات مكتوم بن محمد بن آل مكتوم

«مبادرات مكتوم بن محمد للتميز والفكر القانوني»

«تنظم مؤتمر إدارة المعرفة بالشرق الأوسط ٢٠١٤»

نظمت مبادرات مكتوم للتميز والفكر القانوني ومحاكم عن إطلاق مؤتمر «إدارة المعرفة في الشرق الأوسط ٢٠١٤»، بصفتها الراعي الرسمي، وذلك تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي، ضمن مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، وبالشراكة الاستراتيجية لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة و برعاية استراتيجية من وزارة الداخلية و رعاية و مشاركة دبي للإعلام وطيران الاتحاد.

ان مؤتمر إدارة المعرفة في الشرق الأوسط ٢٠١٤ قد استقطب نخبة من المتحدثين من شتى قارات العالم ، ويتكون من خمس ورش عمل بالإضافة إلى المؤتمر ، ويشارك فيه مجموعة من أهم الخبراء العرب والأجانب في مجال إدارة المعرفة.

يذكر أن فعاليات الدورة الرابعة من «مؤتمر إدارة المعرفة الشرق الأوسط ٢٠١٣» عقدت تحت رعاية مركز الإحصاء - أبوظبي على مدار ثلاثة أيام في مارس الماضي، بحضور أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٦٠ جهة محلية ودولية، وأوصى المؤتمر بوضع رؤية استراتيجية من الإدارات العليا من أجل وضع تفاصيل لتقاسم المعرفة، وذلك بإرساء مجموعة من القيم المؤسسية، منها الولاء والانتماء للمؤسسة لتحفيز المواهب البشرية، ليكون لهم السبق الريادي في تطبيق الاستراتيجية والتركيز على التطورات في إدارة المعرفة وتشكيل فريق من الكفاءات والخبرات.

واختتمت محاكم دبي ومبادرات مكتوم للتميز والفكر القانوني مؤتمر «إدارة المعرفة في الشرق الأوسط ٢٠١٤»، تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي، وبالشراكة الاستراتيجية لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة و برعاية استراتيجية من وزارة الداخلية و رعاية و مشاركة دبي للإعلام اللولو هايبر ماركت و شركة ادما العاملة و طيران الاتحاد ، وبحضور عدد من ممثلي الشركاء ورجال الفكر القانوني والمعرفي.

وأوصى الخبراء والمشاركون في المؤتمر باعتبار الاستثمار في إدارة المعرفة هو استثمار للحضارة الانسانية، حتى يصبح المجتمع العربي مجتمعاً معرفياً، لذا لا بد من بناء قيادات المعرفة الذين يملكون رؤية واضحة ومواقف ذات قيمة حول المشاركة المعرفية واعادة استخدامها، واكتشاف المبادرين الرواد في العمل للتغيير من اجل التطبيق الفعّال في إدارة المبادرات المعرفية داخل المنظمات.

كما أوصى المؤتمر برسم استراتيجية من الإدارة العليا لدعم مشاريع إدارة المعرفة، وذلك بوضع ميزانية خاصة لإدارة المعرفة لدعم نشاط الحوار العلمي لتبادل الافكار والمقترحات والبحوث العملية حول إدارة المعرفة، وكذلك تكون الأهداف واضحة بتعاون جميع الادارات مع إدارة المعرفة لتلك المنظمة. إضافة إلى إقامة علاقات وفتح قنوات تواصل بين الجامعات العالمية من أجل الاستفادة من تجارب الآخرين في إدارة المعرفة، وكيف يجب أن نتعامل مع الصناعات المعرفية بحيث تكون الافكار منتجاتها والبيانات موادها الاولية والعقل البشري أدواتها إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

وأوضح المشاركون في المؤتمر أنه لا بد من التعامل مع الاقتصاد المعرفي بدلاً من الاقتصاد الصناعي، حيث لا بد من الابتكار والإبداع في القطاعات الحكومية قبل القطاع الخاص، لتعتمد التكنولوجيا الحديثة، ولكن لا بد من الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لكي نرى ثمرات الاقتصادي المعرفي والتي تنعكس على رفاهية المجتمع التي هي هدف الجميع.

كما أوصى المؤتمر بالعمل على ايجاد ممارسات داعمة للمعرفة، وذلك من اجل تمكين العاملين في إدارة المعرفة، من خلال ايجاد البيئة المناسبة التي تحقق التمكين المعرفي بحضور المؤتمرات والتدريب على التحول من المعرفة النظرية إلى المعرفة العملية داخل المنظمات، من اجل تعزيز ثقافة المعرفة التنظيمية.

وأوضح المؤتمر أهمية ابتكار ممارسات لقياس عملية تطبيق المعرفة، وذلك من خلال دعم الأفكار الجيدة الابداعية لتنمية الميزة التنافسية، وتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة تتجسد في مصلحة المنظمة، مع وجود نظام دائم لصيانة المعرفة وتطويرها وفق نظام مشاركة المعرفة.

كما أوصى المؤتمر بتكوين فرق عمل من أصحاب الخبرات في إدارة المعرفة وتطبيق ذلك بفعالية عالية للحصول على المعرفة المبتكرة من خلال الخبرة، التجربة، البراعة، الكفاءة، المهارات، والقدرات، وذلك لدعم نشاطات المعرفة والتي تشمل على التوليد، البناء، النقل، المراقبة، الاستخدام، والتقييم من أجل تحقيق الاستفادة.

كذلك وضع السياسات التي تشجع السير نحو القرن الحادي والعشرين نحو تبني مشروع عربي موحد من أجل مجتمع عربي معرّف.

وينعقد مؤتمر إدارة المعرفة بنسخته الخامسة لهذا العام، حيث تمحور حول موضوع إدارة المعرفة من النظري إلى الممارسات العملية، ويعتبر كل ما جاء في كلمات المتحدثين من ورش العمل والمؤتمر من أهم التوصيات التي لا بدّ من الأخذ بها في المؤسسات الحكومية او الخاصة، حيث يتسم مجتمع اليوم بتدفق المعرفة الانسانية وتنوع الإنجازات الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية وتعاظم الابداعات التكنولوجية والطموحات الاقتصادية، وأصبحت ملامح هذا العصر تتحدد من خلال قدرة أعضائه على استخدام إدارة المعرفة، ومن ثم باتت الحصيصة المعرفية لمجتمع ما هي القوة المعرفية، وحرصا على مستقبل عالمنا العربي يجب الدخول إلى مجتمعات المعرفة لمواجهة تحديات الثورة التكنولوجية المقبلة.

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني ترعى مؤتمر إدارة المعرفة في الشرق الأوسط





أعلنت مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني عن رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي لمؤتمر «إدارة المعرفة في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٤»، ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية.

وذلك بعد توقيع اتفاقية بين مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني وشركات خطوات النجاح لإقامة مؤتمر إدارة المعرفة في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٤ تحت رعاية المبادرات، حيث وقع الاتفاقية سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني سابقاً، والسيد جون جيرارد رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر إدارة المعرفة ٢٠١٤، بحضور الدكتور يوسف السويدي أمين عام مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، وسعادة حميد محمد بن سالم الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة.

ندوة «الفرص والتحديات في إدارة أعمال الخبرة بمحاكم دبي» لزيادة ثقة المستثمرين



نظمت مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني بالأمس ندوة «الفرص والتحديات حول أعمال الخبرة في محاكم دبي»، وذلك ضمن برنامج مكتوم بن محمد للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية، بمبنى محاكم دبي بحضور مدير عام محاكم دبي ورؤساء المحاكم والهيئة القضائية من محكمة الاستئناف و المحاكم الابتدائية بالإضافة إلى الخبراء المعتمدين في المحاكم.

وتأتي أهمية انعقاد هذه الندوة من أهمية مهنة الخبراء والتي تعد من المهن المساعدة للأجهزة القضائية، وتنظيم أعمال الخبرة الذي يساهم في استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية وزيادة ثقة المستثمرين في وجود قضاء عادل ومستقل في إمارة دبي، هذا بالإضافة إلى الاسهام في تحقيق العدل الذي ينعكس بدوره على بث الثقة والمصادقية في السلطة القضائية للإمارة وما يترتب على ذلك من شعور بالأمن والاستقرار.

وتأتي هذه الندوة من منطلق أن الخبراء هم شركاء ومعاونو القضاة في اصدار الأحكام، فمن مهام الخبير مد القاضي بالتفاصيل الفنية والمهنية للكشف عن ملابسات القضايا المعروضة أمام المحاكم المختلفة، وتقديم المشورة للقضاة خاصة في الجوانب الهندسية المتعددة وكيفية تقدير الاضرار الناجمة عن الحوادث، وغيرها من الأمور الفنية والتخصصية.

كما تم استعراض وضع برنامج إلكتروني لتنظيم جدول الخبراء ويسهم في متابعة اعمالهم، إذ تقوم الشعبة بدعم لجنة الخبراء والمحكمين من خلال استلام طلبات قيد الخبراء الجدد والتأكد من استيفائها للشروط لعرضها على اللجنة وتنفيذ القرارات الصادرة من لجنة الخبراء، واستلام تقارير الخبرة وكافة المذكرات والطلبات ومتابعة المأموريات المتأخرة لدى الخبراء، وصرف اتعاب الخبرة للسادة الخبراء، ومتابعة الغرامات الصادرة بحق الخبراء، واستقطاب الخبراء ذوو التخصصات النادرة.

كما تم ايضاح أهم الاحصاءات عن القضايا التي صدر بها حكم قضائي تهديدي وندب لها خبير وتم اسنادها للخبراء في جميع المجالات فقد بلغت نسبة الإنجاز ٩٦٪ خلال عام ٢٠١٢، و٨٤٪ في عام ٢٠١٣، وقد بلغ عدد القضايا المسندة منها للخبراء في عام ٢٠١٢ إلى ٢٦٢٤ قضية، وفي عام ٢٠١٣ بلغت ٣٢٢٢، وقد أنجز منها ٢٥٠٨ في عام ٢٠١٢، و٢٧٠٩ قضايا في عام ٢٠١٣، وبلغ عدد القضايا الاجمالي في عام ٢٠١٢، ٣٤١١ قضية، وفي عام ٢٠١٣، ٤٢٨٧ قضية.

وأن نسبة القضايا المحالة للخبرة بحسب درجات التقاضي خلال عام ٢٠١٢ بلغت ٧٢٪ بالنسبة للقضايا الابتدائية و ٢١٪ بالنسبة للاستئناف، و ٧٪ بالنسبة للتسويات الودية للمنازعات، وفي عام ٢٠١٣ بلغت نسبة القضايا المحالة للخبرة حسب درجات التقاضي ٦٣٪ بالنسبة للابتدائية، و ٢٠٪ بالنسبة للاستئناف و ١٧٪ بالنسبة للتسويات الودية للمنازعات، في حين بلغت نسبة قضايا الخبرة من مجمل القضايا لعام ٢٠١٢ ١٣٪. وفي عام ٢٠١٣: ١٥٪.

أما نسبة القضايا المحالة للخبرة حسب التخصص فقد بلغت ٤٧٪ للعقارية، و ٢٧٪ للهندسية، و ٨٪ مصرفية، و ٧٪ للمحاسبية، و ١١٪ بالنسبة للقضايا الأخرى، وقد تنوعت فئات الخبرة بين الحسابية والمصرفية والهندسية بكافة أنواعها، والعلامات التجارية، وتقنية المعلومات والأخطاء الطبية والتزييف والتزوير، والتأمين.

كذلك تضمنت الندوة ورشة عمل تضمنت مقترحات حول أفضل الممارسات لرفع كفاءة إدارة أعمال الخبرة، تناول فيها بداية المصاعب التي يواجهها الخبراء في أثناء تأدية أعمالهم خاصة في عدم حصولهم على كافة المستندات التي يتم طلبها من المتخصصين، وقدم مقترحات لتسهيل عمل الخبراء من أبرزها تكليف المحكمة للخصوم أثناء تداول الدعوى بالجلسات بتقديم كافة مستنداتهم أمام المحكمة بالجلسة الأولى أو الثانية لنظر الدعوى مع تكليفهم ببيان ما يود اثباته من كل مستند يقدم للمحكمة على وجه الدقة مما يسهل على المحكمة تكوين قناعتها وفي حالة رغبتها احالتها للخبرة تكون المهمة واضحة أمام الخبير في البحث بهذه المستندات والجهد محدد وتستطيع المحكمة بتقدير المدة الكافية لعمل الخبير وهذا يقلل الوقت والجهد على القاضي والخبير في بحث الأدلة.

وتضمنت المقترحات كذلك عدم احالة الدعوى للخبير إلا عقب الانتهاء من اجراء التحقيق كي لا يشغل الخبير في العمل القضائي، وتضمن حكم المحكمة الموقرة في حكم نذب الخبير تكليف الخصوم بتقديم كافة المستندات دفعة واحدة مترجمة للغة العربية بالجلسة الأولى، وحصر مهمة الخبير في بحث النقاط الفنية المعروضة أمام المحكمة دون المسائل القانونية، وعدم تكليف الخبير بالبحث عن ايجاد الدليل، وتفعيل الغرامات المنصوص عليها في قانون الاثبات والاجراءات المدنية بحق المماطل من الخصوم أمام الخبير وتقصير المدد الزمنية المحددة أمام الخبير لكي تتمكن المحكمة من الاشراف على خطة عمل الخبير وطريقة عمله، والاشراف المباشر على أعمال الخبرة بصورة تؤدي إلى حسن سير العدالة بتحقيق عدالة منجزة.

انطلاق الندوات التعريفية لمسابقة مكتوم بن محمد للمحاكمة الصورية لدورتها الثالثة ٢٠١٤



أقامت اللجنة العليا لـ «مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني» ١٠ ندوات تعريفية لجامعات وكليات القانون في دولة الإمارات لاطلاعهم على أهداف وشروط ومراحل الدورة الثالثة من «مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية»، فهي موجهة إلى طلبة كليات القانون في دولة الإمارات وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي، والتي تقام سنوياً بتنظيم محاكم دبي تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي في إمارة دبي، التي تنطلق من رؤية واضحة مفادها بناء جيل قانوني متمرس.

وعقدت الندوات الـ ١٠ في مختلف جامعات الدولة منها جامعة الإمارات وكلية الإمام مالك للشريعة والقانون، وجامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى جامعة الفريير والجامعة الأمريكية في الإمارات، وجامعة سانت جوزيف، وذلك بحضور أساتذة كليات القانون في الجامعات وطلاب القانون الذين سيتم ترشيحهم من قبل جامعاتهم.

وقد تناولت الندوة مراحل المسابقة التي تشمل مرحلتين، تتضمن الأولى إعداد مذكرات كتابية استناداً إلى وقائع حقيقية أو افتراضية، في حين تتمحور الثانية حول جولات متعددة من المرافعات الشفهية التي تجري بين الفرق المتنافسة من الجامعات والكليات المشاركة أمام لجنة التحكيم. كما أطلع الحضور على شروط وضوابط المشاركة في المسابقة والبرنامج الزمني وتفاصيل الجولة العامة والختامية المقرر انعقادها في شهر أبريل المقبل.

كما تم استعراض فئات جوائز مسابقة المحاكمة الصورية والتي تشمل فئة «التفوق العام» وفئة «أفضل فريق في إعداد المذكرات المكتوبة» وفئة «أفضل فريق في المرافعة الشفهية» وفئة «الطالب والطالبة الأكثر تميزاً»، كذلك تم توضيح شروط المشاركة منها أنها متاحة لجميع جامعات وكليات القانون بدول مجلس التعاون الخليجي التي تمنح درجة الليسانس في القانون أو في الشريعة والقانون أو ما يعادلها مؤهلة للمشاركة في المسابقة بفريق مشكل من عدد يضم (٤) أربعة طلاب، وأن جميع الطلبة والطالبات المسجلين في تلك الجامعات والكليات مؤهلين للمشاركة، مع مراعاة ما جاء في البندين ٢٠١ يجوز للجامعات والكليات المشاركة بفريق واحد مكون من عدد (٤) أربعة طلاب، على ان يتم تحديد عدد (٢) طالبين احتياط.

بنك «الإمارات دبي الوطني» يبرم شراكة استراتيجية مع مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني

قام بنك «الإمارات دبي الوطني»، البنك الرائد في منطقة الشرق الأوسط، بإبرام اتفاقية شراكة استراتيجية مع مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، ليقدم البنك بموجبها الدعم لعدد من البرامج والمبادرات التي تحتضنها محاكم دبي خلال عام ٢٠١٤، والتي تضم عدة برامج ومبادرات في دورتها الثالثة التي تختص في بناء جيل قانوني ورفع قدراتهم.

وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام البنك المتواصل بدعم المبادرات المجتمعية والتوعوية، لاسيما المبادرات المرتبطة بتعزيز وتطوير التعليم والتدريب في المجال القضائي والقانوني. كما تعتبر هذه الشراكة امتداد لعلاقة التعاون الوثيقة التي تجمع «بنك دبي الوطني»، وهو أول بنك وطني تأسس في الدولة وأحد البنكين اللذين قام على اندماجهما بنك «الإمارات دبي الوطني»، بمحاكم دبي، والتي بدأت بافتتاح أول فرع للبنك في المؤسسة القضائية قبل أكثر من ١٩ عاماً.

بمشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي في المحاكمة الصورية

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني تكرم الفائزين لعام ٢٠١٤



تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي أقيم الحفل الختامي لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، تخللها تكريم الفائزين في الدورة الثالثة لمسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، ومسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للبحوث الطلابية العملية القانونية، وذلك بتنظيم محاكم دبي، لتطوير قدرات العاملين بالسلطة القضائية وتحفيز ريادة الأعمال القانونية، إذ تعد هذه المبادرات الموجهة للمجتمع القانوني والقضائي الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة.



إن مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، استضافت في دورتها الثالثة للمرة الأولى متسابقين من كليات القانون في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، لتعم الفائدة، وتزداد المعرفة والخبرات من خلال اللقاء المباشر بين أكبر عدد ممكن من طلاب القانون في دول مجلس التعاون.

هذا كما دشّن مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، التقرير السنوي لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني لعام ٢٠١٢، وقد تضمن التقرير السنوي كلمة لسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم راعي المبادرات، كما شرح كيفية نشأت المبادرات من محاكم دبي، والتوسع إلى ٦ مبادرات والتوسع الخليجي والعالمي في تلك المبادرات، وتطوير مسابقة مكتوم بن محمد للمحاكمة الصورية منذ دورتها الأولى في عام ٢٠١٢.



بالإضافة إلى الفائزين في دورات مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم الطلابية للبحوث العلمية القانونية، ونبذة عن قضاة الغد والمبتعثين في برنامج سموه للبعثات والمنح الدراسية القانونية، وأكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي، وبرنامج سموه للدراسات والبحوث القضائية، والندوات التي عقدت ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية، وكذلك تطرق التقرير السنوي إلى شركاء المعرفة ورعاة تحقيق الإنجازات.

ومن جانب آخر تابع حضور الحفل الختامي لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني الجولة الختامية لمسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية التي قد أستمريت جولاته على مدار اليوم، وذلك بعد تأهل فريقين من جامعة الإمارات وكلية الإمام مالك للشريعة والقانون في الجولات العامة التي قدم فيها أكثر عن ٧٠ متسابقاً مرافعات شفوية أمام هيئة تحكيم قضائية من محاكم دبي في جو يحاكي الوقائع الحقيقية للمحاكمة.

وقد كرم سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، رعاة المبادرات وهم بنك الإمارات دبي الوطني، وشركة الإمارات للمزادات، ومؤسسة دبي للاستثمار الحكومية، ووصل لإدارة الأصول، وشركة داماك، بالإضافة إلى الراعي الإعلامي مؤسسة دبي للإعلام.



كما تضمن حفل الختام تكريم الفائزين بفئات مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، حيث فاز فريق كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بالمركز الأول لجائزة التفوق العام، وفاز فريق جامعة الإمارات بالمركز الثاني، وفاز فريق جامعة الإمارات بفئة أفضل مرافعة شفوية، فيما فاز فريق كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بفئة أفضل مذكرة مكتوبة، وتم كذلك تكريم الطالب عثمان سالم الحيسي من كلية الإمام مالك للشريعة والقانون عن فئة الطالب الأكثر تميزاً في جولات المسابقة بمجموع درجات قدرها ٩٤، وكذلك الطالبة منى محمد شاكر من جامعة الإمارات عن فئة الطالبة الأكثر تميزاً في جولات المسابقة بمجموع درجات قدره ٩٣.



وأيضاً تم تكريم الجامعات المشاركة في مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية ٢٠١٤ ، وهي جامعة الإمارات، وأكاديمية شرطة دبي، وكلية الإمام مالك للشريعة والقانون، وجامعة العين للعلوم والتكنولوجيا ، وجامعة سان جوزيف، وجامعة الجزيرة، والجامعة الأمريكية في الإمارات، بالإضافة جامعة مملكة البحرين.

وكذلك تم تكريم الفائزين في مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للبحوث الطلابية العلمية القانونية ٢٠١٣، المحور الأول: «الأحوال الشخصية: تطبيق القانون الأجنبي في الأحوال الشخصية»، وفاز بالمركز الأول الطالب/ سالم سعيد علي الغيثي من جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، وفازت الطالبة أمينة خليل الفضالة من جامعة سانت جوزيف بالمركز الثاني، وفازت الطالبة سحر عبدالله الخوري من جامعة سانت جوزيف بالمركز الثالث.

كما كرم مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، عن المحور الثاني «قانون العمل: حماية أجور العامل وفقاً لقانون العمل الاتحادي» بالمركز الأول الطالبة زهراء غدير رستم أحمد من جامعة سانت جوزيف، والطالبة عزة عبدالوهاب أحمد المشرع من كلية الامام مالك للشريعة والقانون بالمركز الثاني، والطالب إبراهيم عبدالله حسين بن علي من جامعة الشارقة، بالمركز الثالث.

وعن محور الثالث «التجاري: دمج الشركات في قانون الشركات الإماراتي» في مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للبحوث الطلابية العلمية القانونية ٢٠١٣، تم تكريم الطالبة عايدة مصطفى عبدالرحمن الفارسي من جامعة الإمارات، الفائزة بالمركز الأول، والطالبة نورة حمد الدرهمي من جامعة الإمارات بالمركز الثاني، والطالب مجدي غريب ناصر الاحبابي من جامعة الغرير بالمركز الثالث، وعن المحور الرابع: «العقاري: مدى مسؤولية المطور العقاري الفرعي» الطالبة رشا إبراهيم سالم من كلية الامام مالك للشريعة والقانون بالمركز الأول، والطالبة عاشة محمد عمر البناي من كلية الامام مالك للشريعة والقانون بالمركز الثاني.

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني تطلق موقعها الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية



بتوجيهات من سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، دشّن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني الموقع الإلكتروني للمبادرات، وباللغتين العربية، والإنجليزية.

ويتضمن الموقع الإلكتروني لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم www.maktouminitiative.ae، عدة أبواب تتضمن معلومات عن المبادرات، والشركاء الاستراتيجيين، والرعاة، والمكتب التفاعلية، والخدمات الإلكترونية، التي تتيح للراغبين من طلبة القانون التسجيل للمشاركة في المسابقات، إلى جانب نافذة عن إنجازات المبادرات منذ إنطلاقها.

وتضمن الموقع صفحة متخصصة للشركاء الاستراتيجيين للمبادرات وهم محاكم مركز دبي المالي العالمي، ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وكذلك شركة التقنية لحلول الأعمال، وداماك العقارية، والإمارات للمزادات، وبنك الإمارات دبي الوطني، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ومؤسسة دبي للإعلام، ومجموعة وصل لإدارة الأصول، ومعلومات عن الرعاة.

(اتفاقيات واستقبالات)

اتفاقيات:

محاكم دبي توقع اتفاقية تعاون مع الأكاديمية الوطنية للبحث والتطوير



وقع سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، و سعادة سالم الشاعر السويدي رئيس مجلس الإدارة في الأكاديمية الوطنية للبحث والتطوير، مذكرة تفاهم مع الأكاديمية انطلاقاً من أهمية مبدأ المشاركة ورغبة من الطرفين في توطيد أواصر التعاون المتبادل بينهما، والتنسيق المشترك لتحقيق أهدافهما في تطوير الكوادر البشرية التي تذخر بها محاكم دبي والدعم والمساهمة في التطوير المهني والبحث العلمي في مختلف المجالات إضافة إلى نشر المعرفة الإدارية والتقنية ونشر الفكر المعرفي والوعي التقني، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة وكذلك المؤسسات المماثلة في العالم العربي والمنظمات الدولية.

حيث اتفق الطرفان ان تتولى الاكاديمية الوطنية للبحث والتطوير تقديم منحة تدريب مجانية لعدد ٥٠٠ متدرب من موظفي محاكم دبي، في تخصصات مختلفة منها (القيادة - التميز في خدمة المتعاملين - سلوكيات الأعمال في بيئة عمل متميزة - مهارات التواصل)، من خلال مدربين محترفين ومعتمدين من قبل الأكاديمية للقيام بعملية التدريب والتأهيل، هذا بالإضافة إلى توفير المواد العملية للدورات التدريبية، كذلك أن يتم التعاون مع الإدارات المعنية في المحاكم لتقديم الدعم الفني والإداري والاستشارات التدريبية اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى المرجوة على الوجه الأمثل.

محاكم دبي تبرم اتفاقية مع شركة «إسناد» لخدمات الأعمال



وقعت محاكم دبي اتفاقية مشتركة مع شركة تقديم خدمات الأعمال «إسناد»، وذلك لتقديم الخدمات الإلكترونية للمتعاملين عن طريق إتاحتها عبر تلك الشركات، حرصاً من محاكم دبي لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين وذلك من خلال التعاقد مع شركات رائدة ومتخصصة في مجال خدمات السكرتارية والطباعة، حيث تم التوقيع الاتفاقية بحضور سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي.

نصت الاتفاقية على أن توفر المحاكم التدريب والتأهيل لموظفي شركة اسناد على استخدام البوابة الإلكترونية الخاصة بالخدمات الإلكترونية لمحاكم دبي، واعطاء مقدمي الخدمة الصلاحية اللازمة لدخول البوابة الإلكترونية وتوفير المعلومات والكتيبات اللازمة للخدمات الإلكترونية.

على أن توفر شركة «إسناد» فريق مؤهل ومدرب لتقديم الخدمات الإلكترونية وأن يتحمل كافة المسؤوليات الناتجة عن عدم دقة البيانات التي يتم ادخالها في البوابة الإلكترونية لمحاكم دبي والضرر الناشئ عن الخطأ، وان يلتزم بفتح حساب لدى حكومة دبي الإلكترونية لتنظيم عملية الدفع إلكتروني لرسوم الدعاوي والطلبات والمحركات، والالتزام بالتعليمات الصادرة عن محاكم دبي وتطبيقها، فالخدمات التي ستقدمها الشركة لمتعاملي محاكم دبي هي الطباعة، والترجمة القانونية، بالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية مثل تسجيل الدعاوي ومعاملات الكاتب العدل والطلبات الإلكترونية.

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع جامعة دبي لإعداد كوادرها البشرية



وقع سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، مذكرة تفاهم مع جامعة دبي بحضور سعادة الدكتور عيسى البستكي رئيس جامعة دبي، انطلاقاً من أهمية مبدأ المشاركة ورغبة من الطرفين في توطيد أواصر التعاون المتبادل بينهما، والتنسيق المشترك لتحقيق أهدافهما في تطوير الكوادر البشرية التي تذخر بها محاكم دبي والدعم والمساهمة في التطوير المهني.

وتنص مذكرة التفاهم على ان تقوم جامعة دبي بإعداد الكوادر البشرية من موظفي محاكم دبي وتميئته وتطويره لسد الشواغر والاحتياجات الدورية والسنوية للوظائف المتاحة لدى الدائرة، إضافة إلى قيام الجامعة بضممان أربع مقاعد دراسية لخريجي الثانوية العامة المرشحين من قبل محاكم دبي، إضافة إلى قيام الجامعة بتقديم خدمات استشارية للدراسات والابحاث في مجال الموارد البشرية لمصلحة محاكم دبي وذلك بعقود منفصلة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، كما تنص المذكرة ايضا على ان يحق لمحاكم دبي ارسال عدد لا يزيد عن موظف واحد لحضور الفعاليات التي تعقد في الجامعة.

وتشمل المذكرة كذلك أن تستقبل محاكم دبي على حسب الامكانية عدد محدد من المتدربين سنوياً من ضمن طلاب جامعة دبي للتدريب العملي قبل التخرج، وأن تقدم الجامعة تسهيلات وخصومات لموظفي محاكم دبي، ومنح الفرص المتبادلة لكلا الطرفين للمشاركة في مشروعات الطرف الاخر والمشاركة في تحمل التكاليف المادية، ويتم التعاون بين الطرفين في المؤتمرات والندوات والمعارض ذات الاهتمام المشترك، كما تقوم جامعة دبي بتقديم ١٠ دعوات مجانية لموظفي المحاكم كل سنة لحضور الورش والندوات والمؤتمرات التي تنظمها الجامعة.

محاكم دبي توقع عقداً مع مواصلات الإمارات لتأجير ٤ مركبة جديدة لمحاكم دبي



وقعت محاكم دبي، ومؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات (مواصلات الإمارات)، عقداً يقضي بتأجير مركبات مزودة بأجهزة تتبع لمحاكم دبي، ويعد الأول من نوعه من حيث عدد السيارات التي تتعاقد عليها محاكم دبي لإنجاز أعمالها.

وبموجب العقد الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من شهر أغسطس لعام ٢٠١٤ ويستمر لمدة ٥ سنوات، حيث توفر مواصلات الإمارات عدد ٤٤ مركبة جديدة موديل ٢٠١٤ لمحاكم دبي، منها ٤٢ مركبة صالون، ومركبتان دفع رباعي، مع تركيب أجهزة تتبع للمركبات، وذلك لتغطية الاحتياجات الأساسية والاحتياطية في الأماكن التي تحددها المحاكم.

وتلتزم مؤسسة مواصلات الإمارات بموجب العقد بتوفير المركبات وفقاً للمواصفات المطلوبة وبجالة فنية ممتازة وبدون تحديد حد أقصى للكيلومترات المقطوعة طوال مدة العقد، وتوفير جميع عوامل السلامة والأمان في المركبات بما يتفق مع القواعد القانونية الصادرة من إدارة المرور والتراخيص، بالإضافة إلى توفير خدمات الصيانة الدورية للمركبات والأيدي العاملة المدربة تفادياً لتكرار الأعطال في المركبات.

محاكم دبي توقع مذكرة تعاون مع جمعية دار البر لتقديم الدعم والمساعدة للحالات الإنسانية



وقعت محاكم دبي، وجمعية دار البر، مذكرة تعاون تقضي بتقديم الدعم والمساعدة للحالات الإنسانية، انطلاقاً من رغبة الطرفين في تفعيل الجهود المشتركة في إرساء قواعد العمل الخيري، وتعزيز الشراكة المجتمعية لخدمة المجتمع المحلي والخارجي.

ووقع مذكرة التعاون سعادة طارش عيد محمد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة عبد الله علي بن زايد، المدير التنفيذي لجمعية دار البر، وبموجب المذكرة تقوم جمعية دار البر ببحث ودراسة الحالات الإنسانية التي تحولها محاكم دبي، وبحسب الإمكانيات المتاحة وبما يتناسب مع الشروط والقوانين المعمول فيها بالجمعية، وتقديم المساعدة اللازمة لها.

ونصت المذكرة على أن تقدم محاكم دبي الدعم اللازم لجمعية دار البر بجميع السبل المتاحة في مجال العمل الخيري والإنساني، عبر زيادة التوعية المجتمعية لمنتسبي المحاكم بأهمية تحمل المسؤولية المجتمعية، وكذلك إطلاق محاكم دبي للمبادرات والفعاليات الخيرية لموظفيها وعملائها لدعم أنشطة ومشاريع جمعية دار البر الخيرية، وكذلك قيام محاكم دبي بنشر وتوزيع المطبوعات الإعلانية أو التوعوية التي تعزز وحدة المجتمع والدور التكافلي وتوعية أفراد الأسرة، وذلك لدى مراكز وفروع المحاكم في دبي، بعد أن تقوم الجمعية باعتماد هذه المطبوعات من الجهات الرسمية في دولة الإمارات.

كما اتفقت محاكم دبي، وجمعية دار البر بموجب مذكرة التعاون على تنفيذ برامج وأنشطة وفعاليات دينية وتثقيفية ودورات تدريبية بشكل مشترك، حيث يقدم الطرفان الدعوات لمنتسبيهما في حال رغبتهم حضور أي من الأنشطة التي يتفق على تنفيذها، وتشكيل لجنة مشتركة من الطرفين لتنفيذ بنود المذكرة التي تبلغ مدتها عام ميلادي واحد يبدأ من تاريخ توقيعها، وتجدد تلقائياً ما لم يطلب أي طرف إيقاف العمل بها أو تعديلها.

استقبالات :

بحث التعاون بين محاكم ونيابة دبي



التقى المستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي، سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، بهدف تعزيز أوجه التعاون والعلاقة المشتركة بين الطرفين في كل المجالات، وتم مناقشة كل ما يستدعي تطوير القدرات بين الطرفين وتبادل الخبرات وبعض الموضوعات التي تعني بالجانب القضائي والقانوني والرؤية المستقبلية لبعض المبادرات المزمع إنجازها مع شركاء رئيسيين تسريعاً لإجراءات التقاضي وذلك بما ينسجم مع توجهات الحكومة في تطوير الخدمات الحكومية إلى أفضل المستويات العالمية.

مدير عام محاكم دبي يستقبل الأمين العام لمكتب سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان



استقبل سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي اللواء ناصر الخريباتي الأمين العام لمكتب سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وذلك لتعزيز العلاقة بين الوزارات والدوائر المحلية، كما استعرض المزايا المترتبة من التعاون بين الوزارات الاتحادية والدوائر المحلية.

محاكم دبي تستقبل ٢٠ محامي من الكويت ضمن برنامج «زيارة مغرد»



استقبلت محاكم دبي ٢٠ محامي من جمعية المحامين في الكويت ضمن برنامج «زيارة مغرد»، فالبرنامج يفتح قنوات جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة وبتاحة الفرصة للأفراد لزيارة مرافق محاكم دبي والتعرف على النظام القضائي المعمول به في المحاكم والإجراءات والخدمات التي تقدمها للمتقاضين.

ويشمل برنامج الزيارة التعريف ببرنامج « زيارة مغرد »، والذي يستهدف جمع المهتمين بالتعرف على خدمات محاكم دبي وتلقي المقترحات والتعرف على ملاحظاتهم، وكذلك من جانب الحرص على نشر رؤية ورسالة محاكم دبي في تعريف المتعاملين والمجتمع بصورة عامة بهما إلى جانب التعريف بخدمات وإجراءات محاكم دبي ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول هذه الإجراءات.

مدير عام محاكم دبي يستقبل القنصل العام لجمهورية قيرغيزستان



استقبل سعادة طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي ، سعادة قوبان أومور الييف القنصل العام لجمهورية قيرغيزستان، وجرى خلال اللقاء تبادل أوجه التعاون المشتركة بين الجهتين في المجالات القانونية، والقضائية، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها بحضور القاضي عبدالقادر موسى، نائب مدير عام المحاكم .

مدير عام محاكم دبي يستقبل القنصل العام لجمهورية العراق



استقبل سعادة خبير طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي السفير عصمت عكيد صديق القنصل العام لجمهورية العراق في الدولة، وجرى خلال اللقاء تبادل أوجه التعاون المشتركة بين الجهتين في المجالات القانونية، والقضائية، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها.

الاتحاد الدولي للحقوقيين يطلع على تطور محاكم دبي



اطلع سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، خلال زيارة القاضي السكندر بلهوفك رئيس الاتحاد الدولي للحقوقيين لمقر محاكم دبي على التطور الكبير الذي يشهده العمل القضائي في دولة الإمارات، بحضور المحامي زايد سعيد الشامسي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين.

مدير عام محاكم دبي يبحث التعاون الاستراتيجي مع وكيل وزارة العمل



ألتقى سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، في مبنى المحاكم سعادة حميد بن ديماس السويدي وكيل الوزارة المساعد لقطاع العمل في وزارة العمل، وذلك لبحث التعاون المشترك بين الدائرة ووزارة العمل والتي تأتي ضمن اطار تعزيز الشراكة بين محاكم دبي والجهات ذات الصلة سواء كانت محلية أو اتحادية.

الباب الأول

الفصل الثالث

التطورات والتحولات في محاكم دبي سنة ٢٠١٣

- ١- الإدارة العليا (اتفاقيات و استقبالات)
- ٢- الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي
- ٣- جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٣ - الدورة التاسعة
- ٤- مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات و منتديات)



وقد تم مناقشة متطلبات الشراكة الاستراتيجية بين محاكم دبي ووزارة العمل وذلك لوضع آلية لإلزام المؤسسات والشركات المنفذ ضدها لتسوية المستحقات المترتبة عليها ووضع آلية لتفعيل اجراءات التنفيذ «حظر على المنشآت والشركات»، على أن يتم مراجعة المحاكم في حالة التحصيل والسداد مع الأخذ بعين الاعتبار تسهيل اجراءات السداد في حالة ارتفاع تكلفة التنفيذ وذلك لعدم الحاق الضرر بالمنفذ ضده.

كما تم مناقشة منح صلاحية الدخول والاطلاع على نظام الاستفسار عن المنشأة التابع لوزارة العمل، ودعم جهود وزارة العمل ومشاركتها ضمن الجهات الحكومية والاتحادية في مشروع غرفة العمليات من خلال منح صلاحيات الأنظمة الخاصة بالوزارة «نظام الحظر»، كذلك تم استعراض تبسيط اجراءات التسويات العمالية من خلال تقليل الفترة الزمنية المستغرقة مع مراعاة أن الضمانات المصرفية لا تستخدم إلا للعمال.

محاكم دبي تطلع على منظومة خدمات مواصلات الإمارات



استقبل سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وفد التسويق الإستراتيجي بمواصلات الإمارات، برئاسة مديرها العام سعادة محمد عبدالله الجرمي، وذلك بهدف الاطلاع على منظومة الأنشطة والخدمات المتنوعة التي تقدمها المؤسسة لصالح المؤسسات الحكومية في الدولة.

وتأتي هذه الزيارة ضمن علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، والتي تم تتويجها مؤخراً بإبرام عقد مشترك مدته ٥ سنوات لتأجير ٤٤ مركبة حديثة لصالح محاكم دبي، وتزويدها بأجهزة تعقب إلكتروني، وذلك لاستخدامها في إنجاز أعمال الدائرة وتغطية احتياجاتها الأساسية والاحتياطية في الأماكن التي تخدمها المحاكم.

كما تم مناقشة فرص التعاون المتبادل، والوقوف على التجهيزات الخاصة ببدء تنفيذ خطة البرنامج التدريبي لموظفي المحاكم لإدارة أنظمة التعقب الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية في المركبات المؤجرة، إلى جانب وضع آليات مستقبلية لبلورة علاقات عمل ومبادرات استراتيجية مشتركة بين الطرفين في قطاعات النقل والتأجير والخدمات الفنية.

محاكم دبي تستقبل وفد من «دنانا»



استقبل سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي وفد من وكالة دبي الوطنية للسفر «دنانا»، حيث سلم الوفد درع «دنانا» لمدير عام محاكم دبي تقديرا للعلاقة الاستراتيجية التي تجمع بين «دنانا» محاكم دبي بشكل خاص، وتحرص وكالة دبي الوطنية للسفر «دنانا» على بناء علاقات استراتيجية مع الهيئات والمؤسسات، وتقديم تسهيلات خاصة لموظفيها والعاملين فيها.

مدير عام محاكم دبي يستقبل محامي للاطلاع على النظام القضائي بإمارة دبي



استقبل سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، المحامي ريتشارد ويلسون، وذلك للاطلاع على النظام القضائي في إمارة دبي، وذلك بحضور القاضي جاسم باقر رئيس المحاكم الابتدائية والقاضي محمد السبوسي رئيس المحكمة التجارية الابتدائية.

كما قام المحامي بجولة للاطلاع على أفضل الممارسات في الجهاز القضائي بمحاكم دبي، حيث أطلع على الخدمات المقدمة للمتقاضين في صالة الخدمات المركزية (صالة نايف)، والخدمات الإلكترونية التي هدفها تسريع وتسهيل عملية التقاضي.

مدير عام محاكم دبي يستقبل الدكتور ديفيد نورتون الرائد في مجال إدارة الأداء الاستراتيجي على مستوى العالم



استقبل سعادة خبير / طارق عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي في مكتبه الدكتور ديفيد نورتون مؤسس ومدير مجموعة شركات بلاديوم والذي يعتبر من الرواد في مجال إدارة الأداء الاستراتيجي على مستوى العالم، وذلك انطلاقاً من أهمية التعلم والاستفادة من الخبراء والمفكرين الاستراتيجيين في تطوير المهارات والعمل وضرورة استفادة الموظفين من معارفهم وخبراتهم .

حيث قدم الدكتور في بداية الورشة السيرة الذاتية الخاصة به حيث يعتبر الدكتور ديفيد مفكر ومحاضر وكاتب عالمي وهو الشريك المؤسس ومدير لعدة « شركات متخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية الاستراتيجية » ، وأشار الدكتور ديفيد نورتون في العرض الخاص به دور القيادة في تنفيذ الاستراتيجية وأهمية تنفيذها وكيفية بناء نظام استراتيجي إداري وممارسته على مستوى الوحدات التنظيمية، و تطرق الدكتور إلى الحديث عن الخريطة الاستراتيجية ودورها في مساعدة المؤسسة في ايجاد الأسباب والحصول على النتائج المرجوة .

محاكم دبي تعقد اجتماعاً تنسيقياً مع القنصلية الأمريكية



عقد سعادة القاضي محمد مبارك السبوسي رئيس المحكمة التجارية في محاكم دبي، اجتماعاً تنسيقياً مع السيد يوسف جيلبين نائب قنصل - القسم الاقتصادي والسياسي في القنصلية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بشأن عدد من المواضيع المتعلقة بتطور أداء الخدمات في المحكمة التجارية. حيث عرض رئيس المحكمة التجارية الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي بدرجاتها الثلاث وكذلك ما يخص المحكمة التجارية وتخصصاتها الفرعية وتصنيف الدعاوى التجارية، والأمور المختصة بالمحكمة مثل قضايا البنوك، و الأوراق التجارية، والملكية، وكيفية تحويل كتابة القضايا يدوياً إلى طباعتها إلكترونياً، كما أوضح المدة الزمنية المستغرقة في تسجيل الدعوى إلى موعد الجلسة والفصل فيها، وذكر تطبيقات محاكم دبي الذكية المقدمة للمتعاملين، لتوفير الوقت والجهد وسرعة البت في القضايا.

مدير عام محاكم دبي يلتقي رئيس جالية البهرة



استقبل سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، في مكتبه، رئيس جالية البهرة والوفد المرافق له، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك بينهما في المجالات القضائية والقانونية.

حاكم الشارقة يكرم محاكم دبي ضمن جائزة الأسرة العربية في دورتها الثانية



كرم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بحضور سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، الفائزين في جائزة الأسرة العربية في دورتها الثانية التي حملت شعار «بالترايط الأسري نسمو ونرتقي»، وتسلم المكرمون في مسرح قصر الثقافة شهادات التقدير والجوائز المخصصة لهم تقديراً لما قدموه من بصمات واضحة ومشرفة في العمل الاجتماعي والأسري. وكرم سموه محاكم دبي التي فازت بفضة المؤسسات الحكومية أو الأهلية الداعمة للثقافة الأسرية والأمان الأسري.

محاكم دبي تدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية لبيعها أعلى سفينة عبر التطبيقات الذكية



دخلت محاكم دبي في موسوعة جينيس للأرقام القياسية لبيعها أعلى سفينة عبر مزاد إلكتروني من خلال التطبيقات الذكية المستخدمة، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين محاكم دبي والإمارات للمزادات إذ بلغت قيمة السفينة قرابة ٧٤ مليون درهم.

حيث تسلم سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، شهادة التسجيل من إدارة الموسوعة العالمية للأرقام القياسية «جينيس» خلال استقبالهم لوفد الموسوعة بحضور القاضي عبدالقادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، والقاضي جاسم باقر رئيس المحاكم الابتدائية والقاضي خالد عبيد المنصوري وإبراهيم الحوسني مدير إدارة التنفيذ، وعبد الله مطر المناعي المدير التنفيذي للإمارات للمزادات، وقد شارك بالمزاد مجموعة من المستثمرين من شتى دول العالم، مما كان له الأثر في الوصول إلى أعلى سعر، وتم ارساء المزاد على صاحب أعلى عطاء، وهي إحدى الشركات الكبرى التي شاركت بالمزاد من مقرها في شرق آسيا.

جوائز محاكم دبي للتميز الدورة التاسعة ٢٠١٤-

مدير عام محاكم دبي ي دشّن الدورة التاسعة لجوائز محاكم دبي للتميز



دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، برنامج جوائز محاكم دبي للتميز في دورتها التاسعة، تحت شعار « ابداع، تميز، فوز»، في حفل شهده كافة رؤساء المحاكم، ومدراء الادارات، وجمع غفير من الموظفين.

وقد تم استحداث فئات نجوم الخدمة، والتي تستهدف موظفي الصف الأمامي في محاكم دبي، الذين لهم اتصال مباشر مع المتعاملين حيث تشمل جائزة نجوم الخدمة، نجم خدمة المتعاملين، و نجم الإعلانات القضائية، ومأمور التنفيذ المتميز، ونجم مبادرة رد وفالك طيب، و نجم مبادرة يرجى الاتصال، وستتم المنافسة خلال الدورة التاسعة لبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٤، حول «٨» فئات ادارية، و «٢» وظيفية، وستتضمن الفئات الإدارية كلاً من، فئة تحقيق التميز» المحكمة المتميزة»، و الدائرة القضائية المتميزة، وفريق العمل المشترك المتميز، و المشروع المشترك المتميز، وفريق العمل المتميز، والمشروع المتميز، والقسم الإداري المبدع، والفكرة المبدعة، كما تشمل فئات التميز الوظيفي، القاضي المتميز، والقاضي الإلكتروني المتميز.

بينما ستتضمن فئات التفوق الوظيفي، الموظف المتميز في المجال الإداري، و الموظف المتميز في الوظائف المتخصصة، والموظف المتميز في المجال الميداني، الموظفة المتميزة، والموظفون الجدد، وفئة الموظف المبدع، وفئة المدير المبدع.

محاكم دبي تحتفي بالفائزين في جوائز محاكم دبي للتميز الدورة التاسعة ٢٠١٤ -

محاكم دبي تحتفي بتميزها في الدورة التاسعة لبرنامج جوائز الدائرة للتميز لعام ٢٠١٤





احتفت محاكم دبي في الحفل السنوي الذي أعدته لموظفيها، حيث كرم سعادة خبير/ طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، الموظفين القدامى والفائزين في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز في دورته التاسعة لعام ٢٠١٤، وذلك بحضور القاضي الدكتور على إبراهيم الإمام رئيس محكمة التمييز والقاضي عيسى محمد شريف رئيس محكمة الاستئناف والقاضي جاسم محمد باقر رئيس المحكمة الابتدائية ورؤساء المحاكم التخصصية ومديري الإدارات وموظفي محاكم دبي.



وقد كرم مدير عام محاكم دبي الفائزين ببرنامج جوائز محاكم دبي للتميز لعام ٢٠١٤، والتي تضمنت العديد من الفئات منها فئات التميز الإداري، حيث فاز بفئة تحقيق التميز (المحكمة المتميزة) المحكمة التجارية وعن الدائرة القضائية المتميزة الدائرة التجارية الكلية الأولى، وعن فئة الإدارة المتميزة إدارة القضايا المدنية، والمبادرة المتميزة «إدارة مواقع التواصل الاجتماعي»، والقسم المبدع قسم التنفيذ العمالي والرسوم، والفكرة المبدعة «فكرة خارج السرب».



كما قام سعادته بتكريم فئات التميز الوظيفي الخاصة، وشملت القاضي المتميز أحمد ثابت العامري، وقاضي التنفيذ المتميز خالد عبيد المنصوري، وكذلك فئات التفوق الوظيفي عن فئة المدير المبدع عمر محمد شريف، والموظف المتميز في المجال الإداري يعقوب محمد أحمد من إدارة التنفيذ، والموظف المتميز في الوظائف المتخصصة سعاد عبدالله فريدي من إدارة الشؤون المالية والإدارية، والموظف المتميز في المجال الميداني محمد بهاء الدين نعمان إدارة التنفيذ، والموظفة المتميزة مريم سالم الشامسي، والموظفون الجدد وحصل عليها بالتساوي محمد حسن الصاروخ ومنى درويش ميران، وفئة الموظف المبدع شيخة عبدالله الكتيبي.



كذلك كرم فئات نجوم الخدمة، وهي فئة خدمة المتعاملين علي محمد حسن من إدارة التنفيذ، وأفضل معلمي محمد عبدالله أحمد، وأفضل مأمور تنفيذ محمد بهاء الدين، وفئة أمين السر المتميز محمد عيسى البلوشي، ونجم مبادرة رد وفالك طيب جابر بلال البلوشي من إدارة الكاتب العدل، ونجم مبادرة يرجى الاتصال أحمد الشحي من إدارة الأحوال الشخصية، وعن الفئة الخدمية المستخدم السيد محمد نور إدارة الشؤون المالية والإدارية.



كما كرم سعاداته ٧٠ موظفاً من موظفي المحاكم لإكمالهم نحو ٢٥ سنة في العمل بالدائرة، وأفضل ثلاث إدارات حاصلة على أعلى نسبة رضا الموظفين وهي إدارة الموارد البشرية وإدارة الرقابة المالية ومركز التسوية الودية للمنازعات.



الدائرة المبتكرة

ودشن سعادة خبير طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي مبادرة جديدة لعام ٢٠١٥ وهي «الدائرة المبتكرة» والتي تتضمن العديد من البرامج منها بورصة الابتكار ونادي المبتكرين ومختبرات الابتكار، ولقاءات الابتكار، وحوار الابتكار، والشركاء المبتكرون وفئة الوحدة التنظيمية المبتكرة والتي سيتم إطلاقها خلال العام المقبل.

كما تخلل الحفل فقرة خاصة عن «بصمة الولاء»، حيث قام سعادة خبير / طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة القاضي / عبد القادر موسى محمد، نائب مدير عام محاكم دبي، ورؤساء المحاكم ومدراء الإدارات وموظفي محاكم دبي، بوضع بصماتهم على لوحة لتشكيل علم الإمارات، وفقرة عن «ميثاق التعهد» والتي يتعهد فيها القيادات القضائية والإدارية في محاكم دبي بتوفير بيئة عمل محفزة وشجعة تمكن القضاة والموظفين من تحقيق الإبداع والابتكار في كافة مجالات العمل القضائية والإدارية في محاكم دبي.

تكريم فئات التميز الإداري (المحاكم والادارات) ٢٠١٤ :

- فئة تحقيق التميز (المحكمة المتميزة)
- فئة الدائرة القضائية المتميزة
- فئة الدائرة القضائية المتميزة
- فئة الفريق المتميز
- فئة المشروع المشترك المتميز
- فئة القسم المبدع
- فئة القاضي المتميز
- فئة القاضي المتميز ٢٠١٣ : القاضي أحمد علي الظنحاني
- تكريم رواد القضاء الإلكتروني- عن فئة القاضي الإلكتروني ٢٠١٣

تكريم مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٤

- فئة المدير المبدع
- فئة التميز الوظيفي؛
- فئة الموظف المتميز في المجال التخصصي -
- فئة الموظف المتميز في المجال الإداري -
- فئة الموظفة المتميزة
- السيدة / مريم سالم الشامسي
- فئة الموظف المتميز في المجال الميداني
- فئة الموظف الجديد
- السيد / منى درويش ميران
- السيد / محمد حسن الصاروخ
- فئة الموظف المبدع
- فئة التحدي
- فئة أمين السر المتميز؛
- أمين السر المتميز- الاحوال الشخصية-
- أمين السر المتميز - التنفيذ-
- أمين السر المتميز - القضايا المدنية -
- فئة خدمة الجمهور المتميز؛
- فئة خدمة الجمهور -
- فئة الجندي المجهول :

- الجندي المجهول-
- الجندي المجهول-
- الجندي المجهول -
- الفئة الخدمية :
- الفئة الخدمية
- الفئة الخدمية
- الفئة الخدمية
- مشاركات محاكم دبي

مؤتمرات:

محاكم دبي تشارك في المؤتمر الدولي السابع للمنظمة الدولية في سيدني الاسترالية



شاركت محاكم دبي في المؤتمر الدولي السابع للمنظمة الدولية لإدارة المحاكم في مدينة سيدني الاسترالية، والذي يدور حول كيفية تقديم أفضل استراتيجيات التميز في إدارة المحاكم، وذلك حرصاً من محاكم دبي على تقديم أفضل استراتيجيات التميز وتوفير خدمات الدعم الإداري في إدارة الممارسات القضائية، ومنظومة العمل القضائي في المحاكم، والذي يدور حول كيفية تقديم أفضل استراتيجيات التميز في إدارة المحاكم.

حيث قدم المستشار يوسف السويدي مستشار أول التخطيط والأداء المؤسسي، ورقة عمل حول « التخطيط الاستراتيجي للتسوية الودية للمنازعات »، وأشار إلى أن المؤتمر فرصة متميزة لالتقاء المؤسسات والهيئات القضائية علي المستويين الإقليمي والعالمي وذلك لتبادل المعرفة والخبرات والتعرف على أحدث الاستراتيجيات وأفضل الممارسات في مواجهة التحديات المتجددة في إدارة المحاكم والتعرف على طرق إدارة التغيير لتحقيق التنمية والارتقاء بنظم إدارة المحاكم.

شارك عبدالله الريس رئيس قسم الخدمات المركزية في محاكم دبي في تقديم ورقة عمل حول «ممارسات محاكم دبي في التعامل مع ثقافات وجنسيات متعددة» حيث واكبت محاكم دبي تعدد الجنسيات والثقافات في الدولة من خلال توفير مجموعة من الخدمات الفعالة يقدمها كادر

وظيفي مؤهل يجيد عدة لغات ويجب على الاستفسارات المختلفة سواءً الحضورية أو عن طريق المكالمات الهاتفية والاستفسارات الإلكترونية، وفوفرت الدائرة خدمات الكاتب العدل للتصديق على عقود الزواج لغير المسلمين الصادرة من الكنائس، وتصديق المحررات الصادرة بلغة اجنبية والمترجمة للغة العربية، والتصديق على اثبات الوصية لمختلف الديانات، قسم مختص يضم مترجمين قانونيين معتمدين (١٩ مترجماً) متخصصاً في ١٣ لغة

منتديات

مدير عام محاكم دبي يعرض تجربته في ملتقى قادة التميز بـ «إقامة دبي»



استقبلت الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي سابقاً في «ملتقى قادة التميز»، وكان لدى استقباله اللواء محمد أحمد المري مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، واللواء ناصر عبدالرزاق الرزوقي رئيس مجلس إدارة اتحاد التايكواندو والكارتية نائب رئيس الاتحاد الدولي للكارتية، ومساعدو المدير العام، وذلك ضمن أطر تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات المكتسبة من التجارب المقترحة ووفق القيم التي تحدها علاقاتها الداخلية والخارجية وتعكس ثقافة الإدارة في التطوير المستمر والاتصال الفعال. ويهدف الملتقى إلى تنظيم سلسلة من المنتقيات تحت مسمى «قادة التميز» التي من خلالها نلتقي بالنماذج الناجحة التي تفتخر بها دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل نقل المعرفة والخبرات عبر سرد قصص نجاحاتهم الحافلة بالإنجازات على المستويين العام والخاص، ومساعدتهم في تشجيع المواطنين والموظفين للتميز بخدمة الدولة.

محاكم دبي تقيم لقاء برنامج ٣٦٥ لاستعراض نتائج مؤشرات المحاكم والإدارات

أقامت محاكم دبي لقاء «برنامج ٣٦٥» مؤخراً، والذي يلتقي فيه مدير عام محاكم دبي مع فرق تطوير العمل المؤسسي لكل محكمة ووحدة إدارية، وذلك بحضور جميع الفرق على مستوى المحاكم والإدارات والمعنيين وذلك بتخصيص يوم كامل لاستعراض نتائج الأداء عن عام ٢٠١٣ في تلك الوحدات.



يشمل اللقاء مراجعة تقرير متابعة نسب إنجاز التكاليفات الصادرة من فريق القيادة وفريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي والإدارة العليا، بالإضافة إلى نتائج الوحدات الإدارية فيما يتعلق بنظامي الشكاوي والاقتراحات، كما تم مناقشة التعديلات أو التغييرات على الهيكل التنظيمي وفقاً لاحتياجات ومتطلبات الإدارات لعام ٢٠١٤.

كما دشّن مدير عام محاكم دبي مبادرة «أسعد دائرة» والتي تم إعلان عنها خلال حفل برنامج جوائز محاكم دبي ٢٠١٣، فهو برنامج تحفيزي لزيادة درجة ولاء وانتماء الموظف في محاكم دبي وذلك بالتعاون بين إدارة الموارد البشرية والوحدات التنظيمية الأخرى، ويهدف إلى تعزيز درجة الانتماء والولاء لجميع موظفي الدائرة وزيادة الموارد البشرية، كذلك خلق بيئة عمل محفزة على الإبداع والابتكار وتعزيز التواصل بين الموارد البشرية في الدائرة، والذي سيبصّب في زيادة رضا الموارد البشرية والتي سوف تنعكس على أدائهم والخدمات المقدمة من قبلهم وبالتالي العمل على تحقيق السعادة للمجتمع.

وفي ختام لقاء «برنامج ٣٦٥» قام أعضاء فرق التطوير المؤسسي من رؤساء محاكم وقضاة ومدراء إدارات وموظفي الإدارات بتركيب لوحة «بصمة واحدة» بهدف تعزيز عمل روح الفريق الواحد، والتي نتج عنها لوحة مصورة لمبنى محاكم دبي، كما أعلن مدير عام محاكم دبي فريق عمل التطوير المؤسسي المتميز في إلقاء العرض وقد فاز على مستوى المحاكم عرض المحكمة الابتدائية المدنية، وعلى مستوى الإدارات عرض إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي.



مدير عام محاكم دبي في «رؤى حول القيادة» بـ دبي للعقارات»



نظمت «مجموعة دبي للعقارات»، العضو في دبي القابضة، مؤخراً النسخة السادسة من منتدى «رؤى حول القيادة»، بالتعاون مع محاكم دبي. وغطى المنتدى، الذي قدّمه مدير عام محاكم دبي السابق الدكتور أحمد بن هزيم، الحقائق الرئيسية حول محاكم دبي وتطبيق الممارسات القانونية في المؤسسات. وسلّط الضوء على استراتيجية محاكم دبي بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ ومهمة المحاكم وطموحاتها المستقبلية الرامية إلى تعزيز الثقة بالنظام القضائي على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال زيادة فعالية وكفاءة الأداء الداخلي، وأوصى طاقم مجموعة دبي للعقارات بالاعتماد الأنظمة القانونية وإدارتها ضمن المؤسسة، كما قدّم رؤية حول دمج النظام القانوني الحديث في العمليات الإدارية للمؤسسات.

محاكم دبي تطلق ٥٣ مشروعاً تطويرياً لخدماتها في ٢٠١٤



كشف مدير عام محاكم دبي سابقاً الدكتور أحمد بن هزيم خلال ملتقى حوارى بعنوان «كيف نحقق الرقم ١ وكيف نحافظ عليه» عن إطلاق ٥٣ مشروعاً تطويرياً جديداً للخدمات خلال ٢٠١٤ تسهم في تطوير المعاملات المقدمة لدينا، وتحديث للخدمات الموجودة .

ومن هذه الخدمات اتاحه المجال لمكاتب المحاماة تسجل جميع أنواع القضايا إلكترونياً حيث نسعى للتوسع لتشمل جميع أنواع القضايا، وتحديث خدماتنا للتطبيقات على الهواتف الذكية، وتشجيع مكاتب المحاماة على استخدام كاتب العدل الإلكتروني إضافة إلى إتاحة المجال للمحاميين خدمات كاتب العدل من خلال هذه المكاتب.

اقتصادية دبي توثق عقود تأسيس الشركات إلكترونياً بالتعاون مع محاكم دبي



في ضوء مبادرة دبي الذكية وبالترزامن مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي للتحول للمدينة الأذكى في العالم، أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، مبادرة «توثيق عقود تأسيس الشركات إلكترونياً» بالتعاون مع محاكم دبي، وجاء ذلك في الندوة التي نظمتها دائرة التنمية الاقتصادية تحت عنوان «المبادرات الذكية لاقتصادية دبي».

وتهدف مبادرة دبي الذكية إلى تحويل دبي إلى المدينة الأذكى في العالم، وذلك من خلال ١٠٠ مبادرة و ١٠٠٠ خدمة ذكية تعمل على تحسين جودة الحياة في دبي، وترتكز على ٦ قطاعات رئيسية تتمحور حول تحقيق اقتصاد أذكى، وأسلوب حياة أذكى، ومواصلات أذكى، وحوكمة أذكى، بيئة أذكى، وأجيال أذكى، وذلك ضمن ٣ محاور رئيسية، هي: التواصل، والتكامل، والتعاون.





الباب الثاني

الفصل الأول

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية

نتائج مؤشرات الأداء في كل من :-

١. المحاكم الثلاث العامة
٢. المحاكم الابتدائية
٣. محكمة الاستئناف
٤. محكمة التمييز
٥. التنفيذ المدني
٦. القضايا الجزائية
٧. الكاتب العدل
٨. الأحوال الشخصية
٩. مركز التسوية الودية للمنازعات



مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية

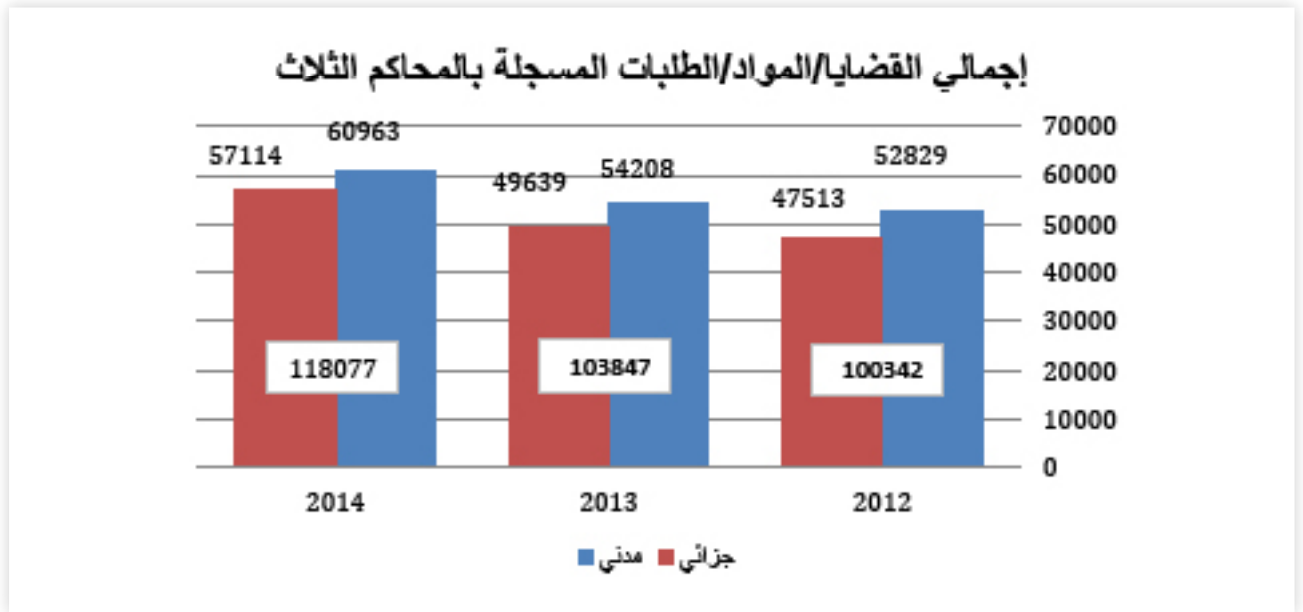
(١)

نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث

(المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز).

أ) إجمالي القضايا المسجلة (جزائي، مدني) / المواد / الطلبات المسجلة بالمحاكم الثلاث.

توضح الإحصائيات العامة لمحاكم دبي إلى وجود زيادة بنسبة وقدرها ١٤٪ في مجموع عدد القضايا المسجلة بالمحاكم الثلاث (الابتدائية، الاستئناف، والتمييز) في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٣، حيث تم تسجيل عدد ١١٨٠٧٧ (قضية / مادة / طلب) في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٠٢٨٤٧ (قضية / مادة / طلب) في عام ٢٠١٣، وقد بلغت نسبة الارتفاع في القضايا المدنية منها في عام ٢٠١٤ ما نسبته ١٢٪، والجزائية المسجلة بمحاكم دبي ١٥٪. ويوضح الرسم البياني التالي مقارنة القضايا والمواد والطلبات المسجلة خلال الأعوام السابقة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

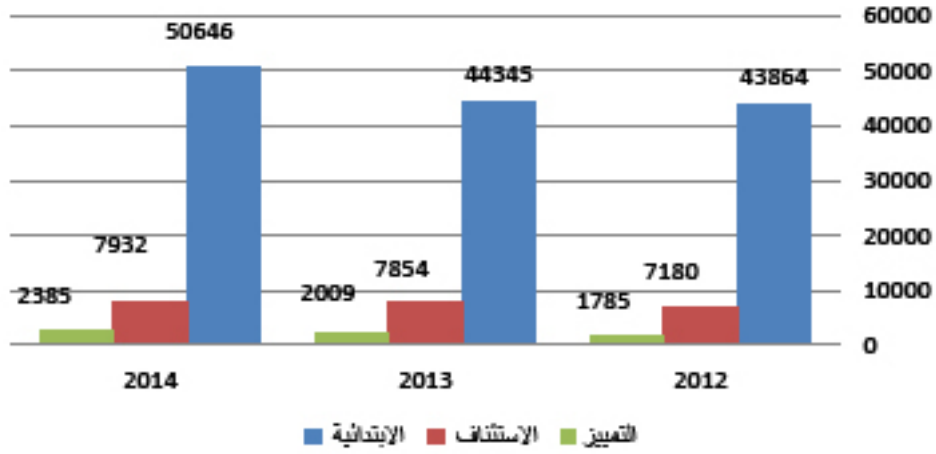


وبتفصيل الإحصائيات وتحليلها ومقارنتها على مستوى درجات التقاضي يتضح بأن الارتفاع في عدد القضايا في المحاكم الثلاث المحكمة الابتدائية، محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز على النحو التالي:

أولاً: القضايا المدنية:

- **المحاكم الابتدائية:** تم تسجيل نسبة ارتفاع وقدرها ١٤٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. أي بارتفاع عدد ٦٣٠١ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد ٥٠٦٤٦ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤٤٣٤٥ في ٢٠١٣.
- **محكمة الاستئناف:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ١٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ أي بزيادة عدد ٧٨ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد ٧٩٢٢ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٧٨٥٤ في ٢٠١٣.
- **محكمة التمييز:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ١٩٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ أي بزيادة عدد ٢٧٦ قضية، حيث تم تسجيل عدد ٢٢٨٥ قضية في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٠٠٩ قضية في ٢٠١٣.

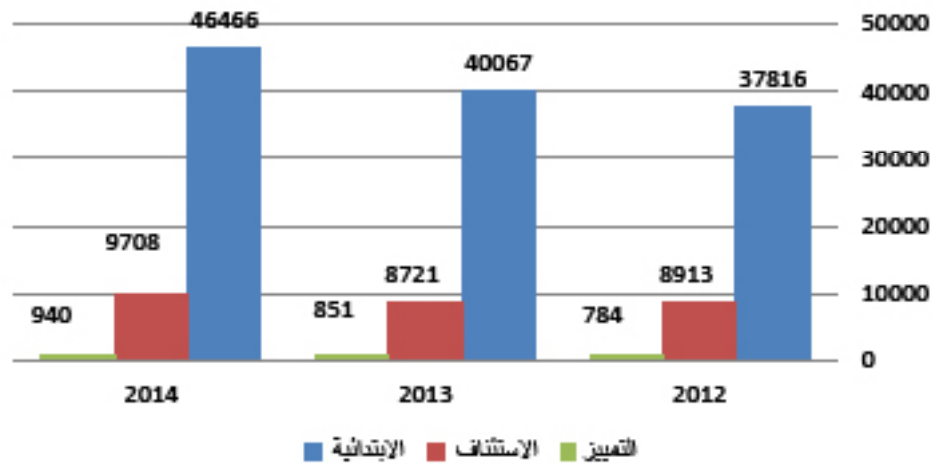
القضايا / المواد / الطلبات المدنية المسجلة



ثانياً القضايا الجزائية :

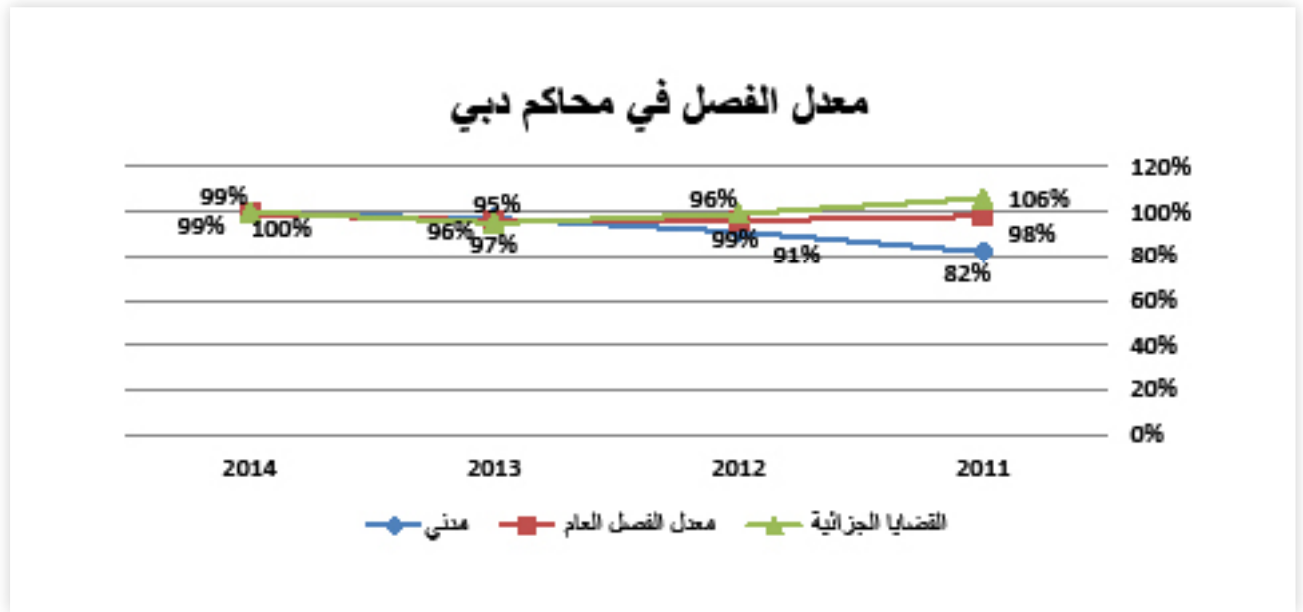
- المحكمة الابتدائية: تم تسجيل نسبة ارتفاع قدرها ١٦٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. أي بزيادة عدد قضية ٦٢٩٩ حيث تم تسجيل عدد ٤٦٤٦٦ قضية في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤٠٠٦٧ قضية في ٢٠١٣.
- محكمة الاستئناف: تم تسجيل نسبة ارتفاع قدرها ١١٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ أي بارتفاع بلغ ٩٨٧ قضية، حيث تم تسجيل عدد ٩٧٠٨ قضية في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٨٧٢١ قضية في ٢٠١٣.
- محكمة التمييز: تم تسجيل نسبة ارتفاع قدرها ١١٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ أي بارتفاع عدد ٨٩ قضية، حيث تم تسجيل عدد ٩٤٠ قضية في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٨٥١ قضية في ٢٠١٣.

القضايا الجزائية المسجلة



ب) إجمالي معدل الفصل في المحاكم الثلاث (القضايا ذات الطبيعة النزاعية)

هناك ارتفاع في معدل الفصل العام لمحاكم دبي بلغ ٩٩% وبالنزول إلى النوع الرئيسي للقضايا يتبين وجود ثبات في معدل فصل القضايا المدنية وارتفاع في معدل فصل القضايا الجزائية بلغ ٥%. جدير بالذكر بأن ارتفاع في معدل الفصل خلال العام ٢٠١٤ ترافق مع ارتفاع في عدد القضايا حيث تم تسجيل ٨٢١٨٧ قضية في ٢٠١٤ وأسندت للجلسات، بينما تم تسجيل ٧٧٩٠٧ قضية في ٢٠١٣، بالإضافة زيادة في عدد الأحكام بلغت ١٠% عن العام ٢٠١٣ أي بزيادة عدد ٧٧٥٥ حكم حيث تم الفصل في ٨٢٢٧٩ قضية في ٢٠١٤ بينما تم الفصل في ٧٤٥٢٤ قضية في ٢٠١٣.



نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية

(٢)

مؤشرات أداء المحكمة الابتدائية

أ) المحكمة الابتدائية (القضايا المدنية + القضايا الشرعية)¹:

١. حجم العمل²:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٢٨) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ (٢١١٩٦) قضية في المحكمة الابتدائية عام ٢٠١٤م، منها (٥٥١٠) قضية (أي ما نسبته (٢٦٪) من حجم العمل) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٢م وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٤/١/١، بالإضافة إلى عدد (١٥٦٨٦) قضية جديدة (أي ما نسبته ٧٤٪ من حجم العمل) سُجّلت خلال عام ٢٠١٤م.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م، لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤م بنسبة (١٨٪) حيث تم تسجيل عدد (١٥٦٨٦) في عام ٢٠١٤م بينما في عام ٢٠١٣م تم تسجيل (١٩٠٥٨) قضية.

بنهاية ٢٠١٤م تم فصل (١٥٥٧٥) قضية أي ما نسبته (٧٣٪) من حجم العمل، وترحيل (٥١٤٦) قضية (متداولة) أي ما نسبته (٢٤٪) إلى عام ٢٠١٥م، وكان حجم القضايا المعلقة (٤٧٥) قضية أي ما نسبته (٢٪) من إجمالي حجم العمل.

يوجد انخفاض بنسبة وقدرها (١٧٪) في متوسط عدد الأحكام في الشهر حيث سجل المتوسط (١٢٩٨) حكم في الشهر في عام ٢٠١٤م مقارنة (١٥٦٣) حكم في الشهر في عام ٢٠١٣م. إضافة إلى انخفاض في عدد القضايا المحكومة بنسبة وقدرها ١٧٪ في عام ٢٠١٤م مقارنة بـ ١٨٧٥٣ قضية في عام ٢٠١٣م.

٢. سرعة الفصل الشاملة³:

يوجد ارتفاع في نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر (٦٠٪) في ٢٠١٤م من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر مقارنة بـ نسبة وقدرها ٥٧٪ في عام ٢٠١٣م. حيث انخفضت عدد القضايا المحكومة خلال ٣ أشهر من ١٠٧٢٢ في عام ٢٠١٣م إلى ٩٣١٢ في عام ٢٠١٤م بنسبة انخفاض قدرها ١٣٪، كما يمكن ملاحظة أن (٢٠٪) من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر و (٩٪) تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر و (٤٪) فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر و (٧٪) فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهر.

٣. معدل الفصل⁴:

ارتفع معدل الفصل حيث بلغ ٩٩٪ في عام ٢٠١٤م مقارنة بـ ٩٨٪ في عام ٢٠١٣م.

(١) القضايا المدنية + الشرعية: هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات المدنية ولا تتصل بالمعاملات التجارية بطبيعتها أو المعاملات التجارية التي يكون طرفيها من التجار أو بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كدعوى فض الشبوع في العقارات بقضايا الميراث أو قضايا العاملين بالدولة ضد الحكومة. /هي القضايا المدنية ذات الطبيعة النزاعية وهي (المدنية الجزئية، المدنية الكلية، التجارية الجزئية، التجارية الكلية، العمالية الجزئية، العمالية الكلية والعقارية الجزئية والعقارية الكلية، أحوال نفس مسلمين، أحوال نفس غير مسلمين).

(٢) حجم العمل: عبارة عن القضايا المرحلة من سنوات سابقة + القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤م.

(٣) سرعة الفصل الشاملة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة بغض النظر عن تاريخ تسجيلها.

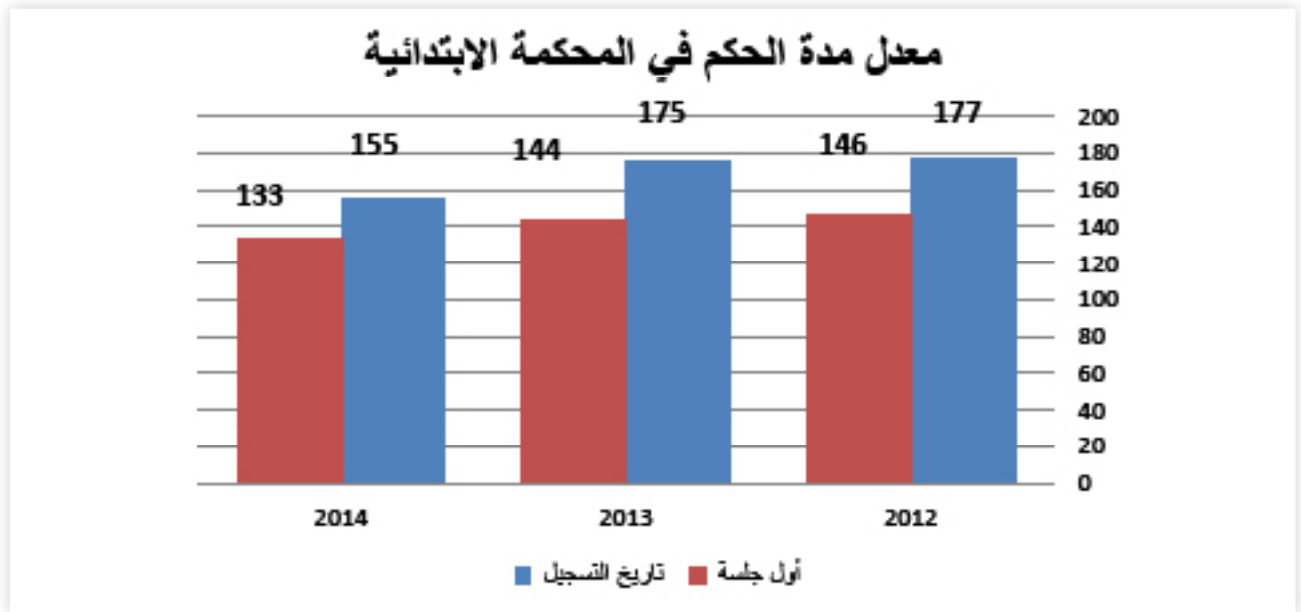
(٤) معدل الفصل: عبارة مؤشر أداء يقيس إجمالي القضايا المحكومة في عام ٢٠١٤م / القضايا المسجلة %.

٤. عمر القضايا المرحلة⁵:

القضايا المرحلة⁶ في نهاية عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٤م يبلغ عددها ٥١٤٦ قضية، ويبلغ عمر (٨٦٪) منها أقل من ٣٦٥ يوم أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤م، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن (٧٪) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٢م، كما تعود ٧٪ من القضايا إلى ما قبل ٢٠١٣، بمجموع (٣٤٥) قضية.

٥. معدل مدة الحكم⁷:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٤م معدلاً وصل إلى ١٥٥ يوماً مقارنة بـ ١٧٥ يوماً في عام ٢٠١٣.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٤م معدل منخفض حيث وصل إلى ١٢٣ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ١٤٤ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.



(5) عمر القضايا المرحلة: هو مؤشر أداء يقيس الفترة الزمنية من تاريخ التسجيل إلى تاريخ طباعة التقرير للقضايا التي لم يصدر بها حكم، ويستخدم لمعرفة العمر الزمني للقضايا للتأكد من عدم وجود قضايا مسجلة لفترات طويلة لم تصدر بها أحكام.

(6) القضايا المرحلة: هي القضايا المتداولة ويعود تاريخ تسجيلها لسنوات سابقة، ولم يصدر بها حكم.

(7) يمثل هذا المؤشر معدل مدة فصل القضايا بالأيام والتي تم فصلها قطعياً خلال السنة المحددة. (ويتم احتسابه =مجموع الفترات من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الحكم القطعي للقضايا التي فصلت قطعياً خلال السنة / مجموع القضايا المنفصلة قطعياً خلال السنة.

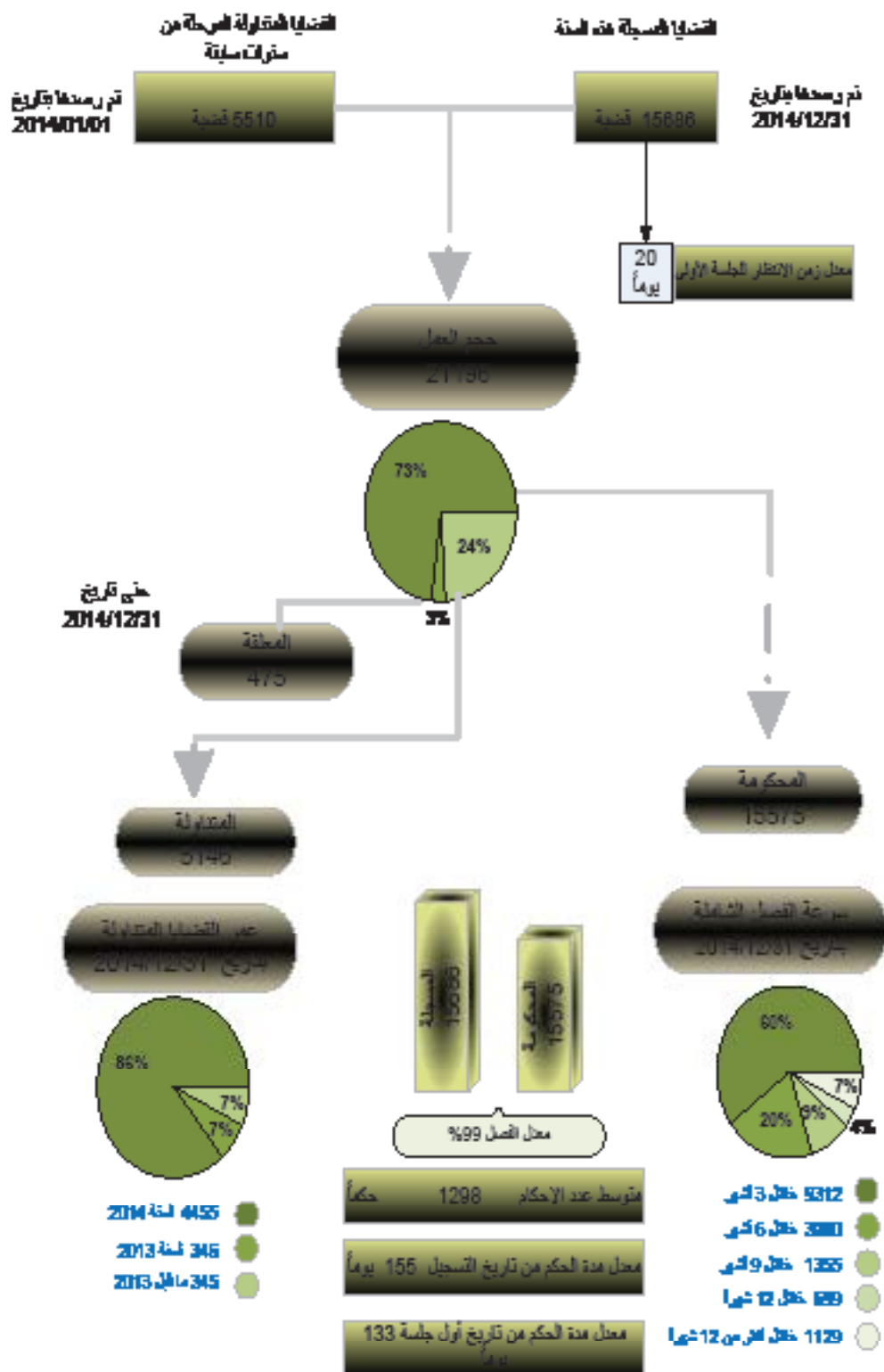
معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى⁸ :

انخفض معدل زمن الانتظار انخفاضاً إيجابياً إلى ٢٠ يوماً في ٢٠١٤ ، مقارنة بـ ٢٠ يوماً في ٢٠١٣ .

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			الستوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢٠	٢٣	١٨٨٨٨	٢٥	٢٥	١٩٠٢٩	٣٠	٢٩	١٨١٦٦	المحكمة الابتدائية

(8) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد) : هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة .

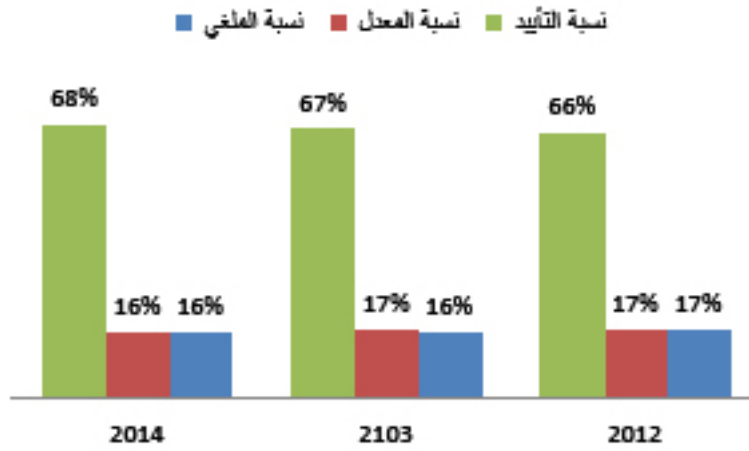
حجم العمل في المحاكم الابتدائية لسنة 2014



٦. دقة الأحكام في المحاكم الابتدائية :

الأداء بصورة عامة خلال عام ٢٠١٤ حقق ارتفاع إيجابي وقدره (١%) بنسبة تأييد الأحكام مقارنة بالعام الماضي وبالنظر إلى نسبة التعديل في عام ٢٠١٤ حققت نسبة (١٦%) مقارنة بالعام السابق، بالنسبة إلى معدل الإلغاء يوجد ثبات وبلغ (١٦%).

نسبة الدقة في الأحكام المحكمة الابتدائية



ب- المحكمة المدنية الابتدائية

١. القضايا المدنية الجزئية⁹:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٣٢) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٤١٨ قضية في القضايا المدنية الجزئية عام ٢٠١٤ منها ٣٠٩ قضية مرحلة من سنوات سابقة أي ما نسبته ٢٢٪ تعود لسنة ٢٠١٣ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠١٤، تضاف إليها ١١٠٩ قضية جديدة بما نسبته ٧٨٪ سُجِلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ بنسبة وقدرها ٨٪ حيث تم تسجيل عدد ١١٠٩ في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٣ فقد تم تسجيل ١٠٣٩ قضية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ٩٦٣ قضية أي ما نسبته ٦٨٪، وترحيل ٣٥٩ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٥٪ وكان عدد القضايا المعلقة ٩٦ قضية أي ما نسبته ٧٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٥٣٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٣٦٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ٧٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، ٢٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٢٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

تم تحقيق معدل الفصل ٨٧٪، حيث تم فصل ٩٦٣ قضية كنسبة من ١١٠٩ قضية مسجلة، وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ سجل انخفاض بنسبة ٢٤٪ في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٤ حيث تم فصل ٩٦٣ قضية في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٢٧٣ قضية في عام ٢٠١٣.

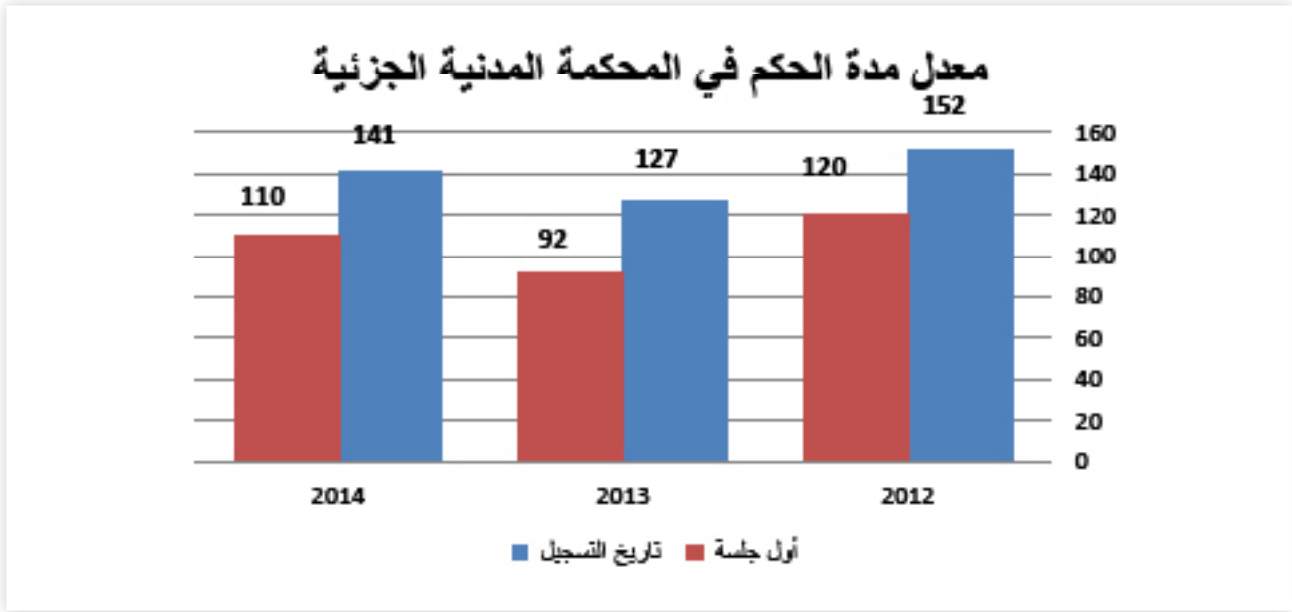
٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٩٥٪ (٣٤٢ قضية) منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن ٤٪ (١٥ قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣، وهناك نسبة قليلة ١٪ (٢ قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠١٣.

(9) القضايا المدنية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

٥,١ معدل مدة الحكم:

- معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل: حققت المحكمة المدنية في عام ٢٠١٤ معدلا وصل إلى ١٤١ يوما مقارنة ب١٢٧ يوما في عام ٢٠١٣.
- معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت المحكمة المدنية في عام ٢٠١٤ معدلا وصل إلى ١١٠ يوما من تاريخ أول جلسة مقارنة ب٩٢ يوما من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.



٦,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى¹⁰:

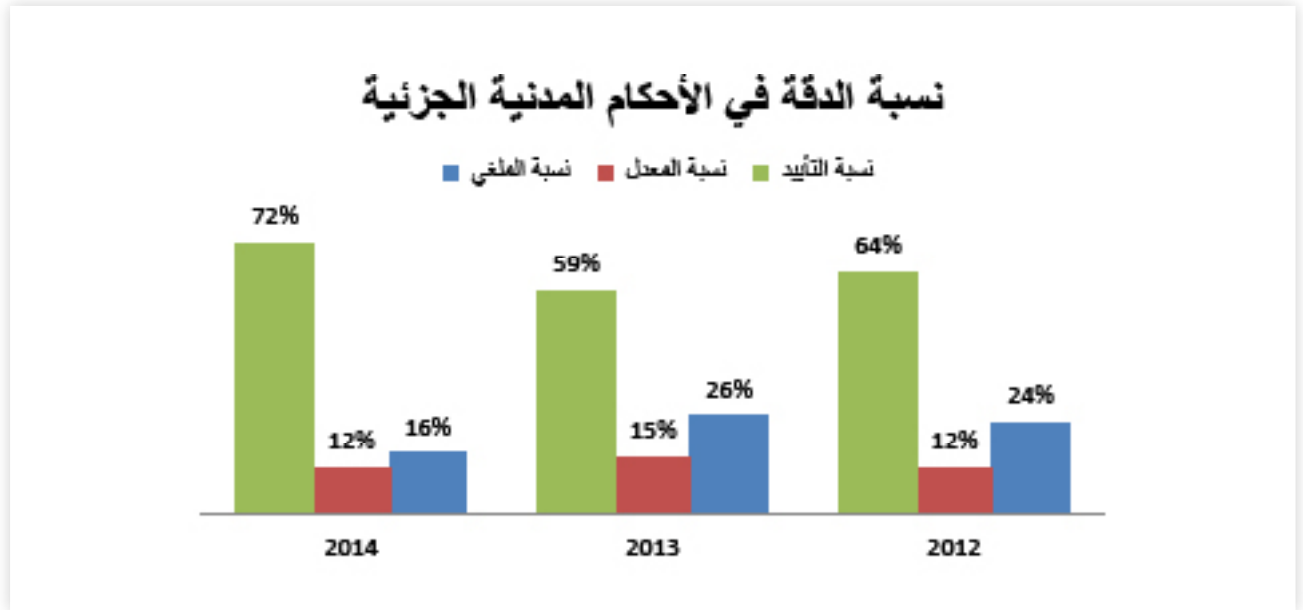
انخفض معدل زمن الانتظار انخفاضاً إيجابياً وصل إلى ٢٨ يوماً في ٢٠١٤ مقارنة ب ٢٩ يوماً في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢٨	٢٢	١٠٩٩	٢٩	٢٢	١٠٢٣	٣٤	٣٠	١٢٧٢	المحكمة المدنية الجزئية

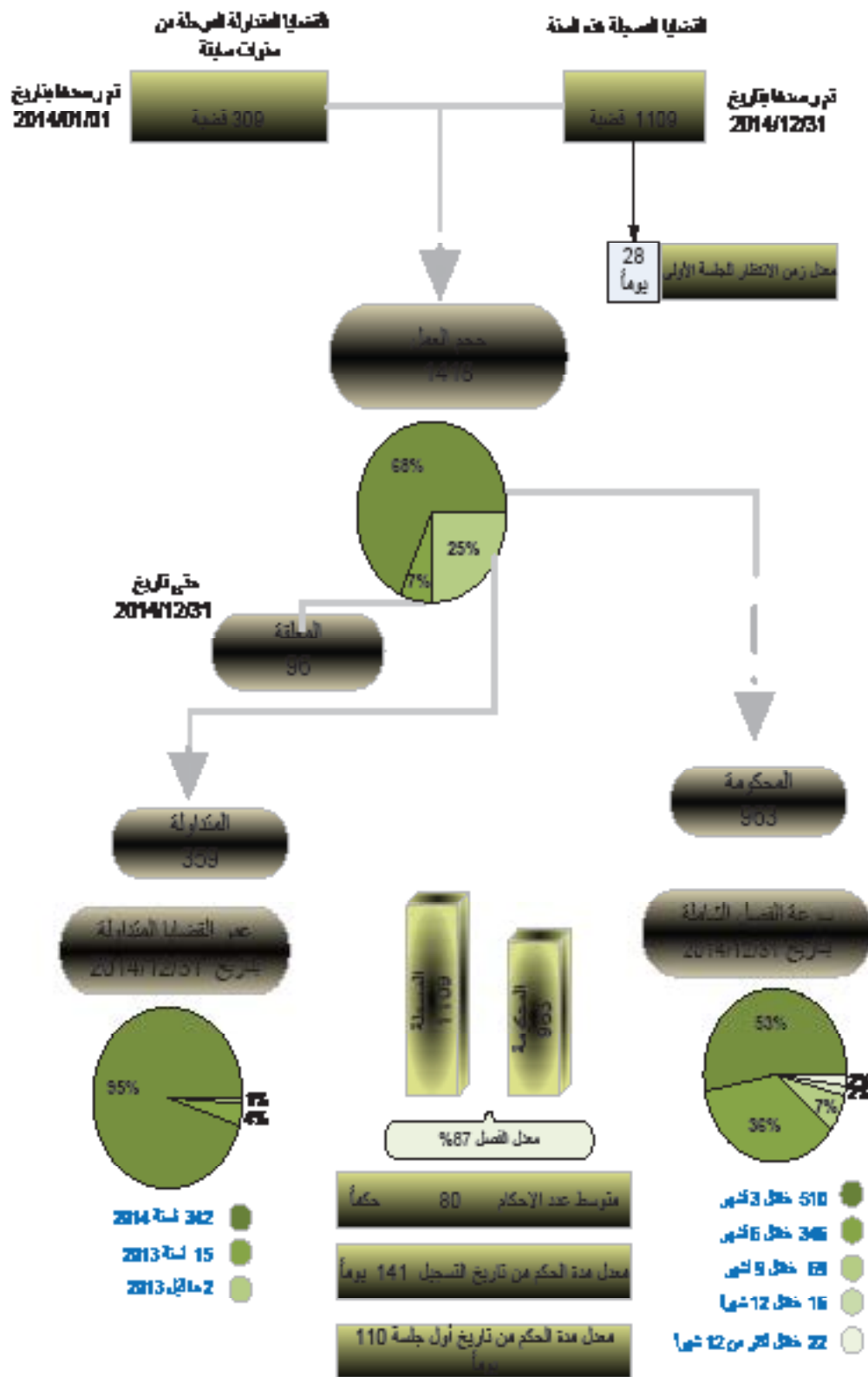
(10) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

٧,١ دقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية :

تم رصد ارتفاع إيجابي في نسبة التأييد بنسبه وقدرها ١٣٪ حيث سجلت ٧٢٪ في عام ٢٠١٤ (مقارنة بـ ٥٩٪ في عام ٢٠١٣). وبالنظر إلى نسبة التعديل في ٢٠١٤ يلاحظ انخفاض بنسبه وقدرها ٣٪ حيث انخفضت النسبة من ١٥٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٤. وبالنسبة إلى نسبة الملغي يوجد انخفاض في المؤشر مقارنة بعام ٢٠١٣م. حيث بلغت نسبة الملغي إلى ١٦٪ (مقارنة بـ ٢٦٪ في عام ٢٠١٣).



حجم العمل في المحكمة المدنية للجزيرة 2014



٢. القضايا المدنية الكلية¹¹ :

١,٢ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٣٦) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٢٥٤ قضية في القضايا المدنية الكلية في عام ٢٠١٤، منها ٣٤١ قضية (ما نسبته ٢٧٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٣ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠١٤، بالإضافة إلى عدد ٩١٣ قضية جديدة (ما نسبته ٧٣٪) سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بنسبة و قدرها ١١٪ بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ حيث تم تسجيل عدد ٩١٣ قضية في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٣ فقد تم تسجيل ٨٢٤ قضية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ٩٤٥ قضية أي ما نسبته ٧٤٪، وترحيل ٣٤٥ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٦٪ إلى عام ٢٠١٥ من إجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة :

٥١٪ نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر في ٢٠١٤، كما يمكن ملاحظة أن ٢١٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١٢٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٦٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ١٠٪ تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,٢ معدل الفصل :

بلغ معدل الفصل ١٠٤٪ في عام ٢٠١٤ حيث تم فصل ٩٤٥ قضية كنسبة من ٩١٣ قضية مسجلة، مقارنة ب ١١٦٪ في عام ٢٠١٣.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ سُجّل انخفاض بنسبة و قدرها ١٪ في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٤، حيث تم فصل ٩٤٥ قضية مقارنة ب ٩٥٥ قضية في عام ٢٠١٣، و انخفض متوسط عدد الأحكام في الشهر بنسبه و قدرها (١٪).

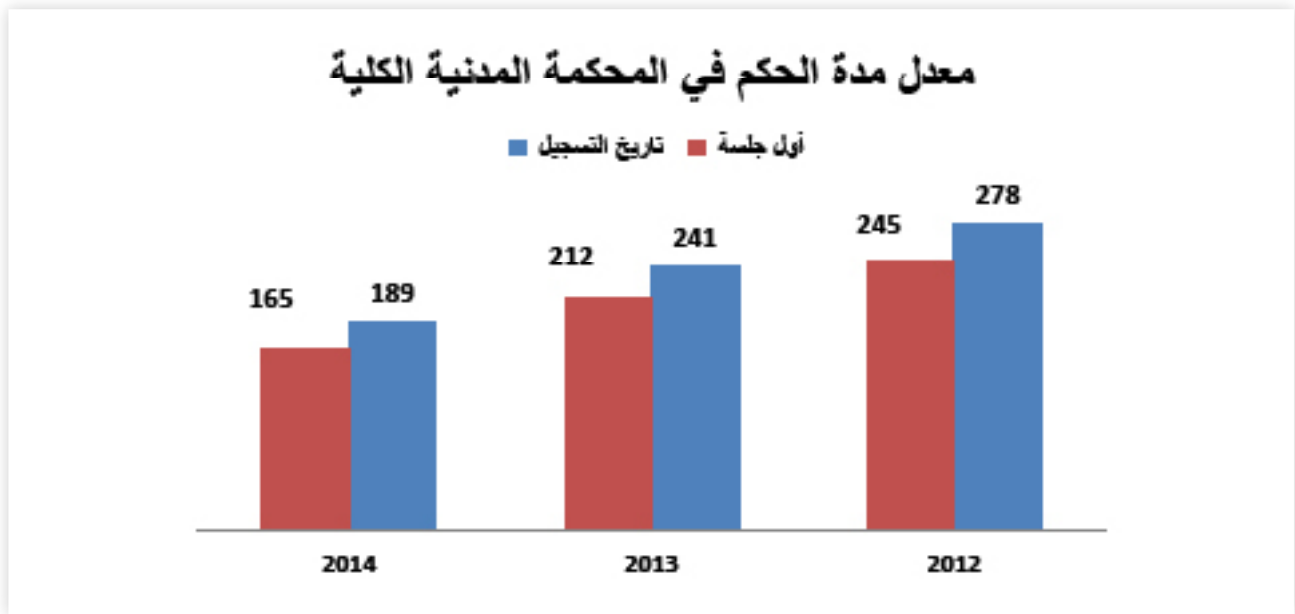
٤,٢ عمر القضايا المرحلة :

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٨٩٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ (٣١٥ قضية)، وهي نسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس ملحوظ بها، كما أن ٥٪ من القضايا المرحلة (١٩ قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣، و نسبة ٦٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠١٣ م (٢٠ قضية).

(١١) القضايا المدنية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم، أو القضايا المدنية غير محددة القيمة.

٥,٢ معدل مدة الحكم :

- معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل: حققت المحكمة المدنية الكلية في عام ٢٠١٤ معدلا إيجابياً وصل إلى ١٨٩ يوماً مقارنة ب ٢٤١ يوماً في عام ٢٠١٣.
- معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت المحكمة المدنية الكلية في عام ٢٠١٤ معدلا إيجابيا وصل إلى ١٦٥ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٢١٢ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.



٦,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى¹² :

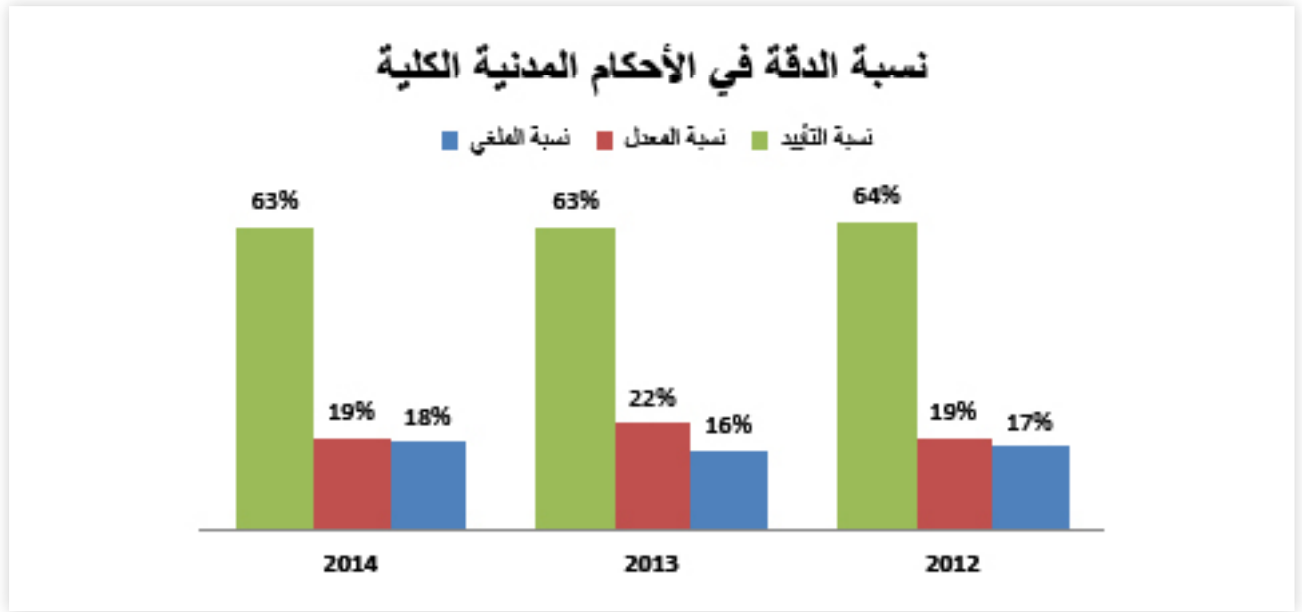
انخفض معدل زمن الانتظار في المحكمة المدنية الكلية انخفاضاً إيجابياً يصل إلى ٢٠ يوماً في ٢٠١٤ مقارنة ب ٢٦ في ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢٠	٢٤	٩١٤	٢٦	٢٥	٨٢٤	٢٨	٣٠	٨٩٠	المحكمة المدنية الكلية

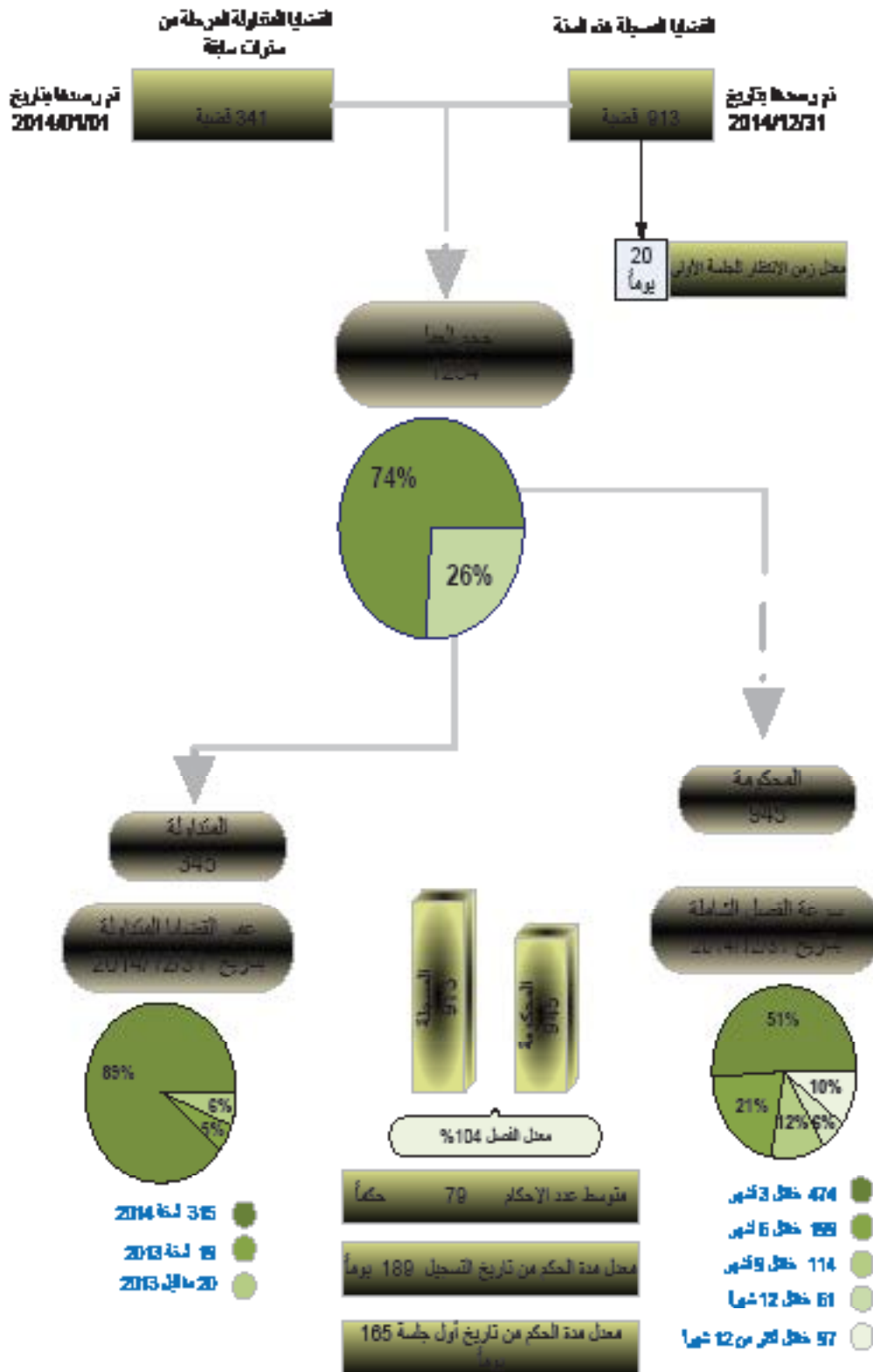
(12) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة)

٧,٢ دقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية :

يلاحظ ثبات في نسبة تأييد الأحكام المدنية الكلية حيث بلغت ٦٣٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. وانخفاض بمقدار ٢٪ في نسبة المعدل في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. بالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح ارتفاع بنسبة وقدرها ٢٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.



حجم العمل في المحكمة المتفنية لولاية 2014



ج- المحكمة التجارية الابتدائية

١. القضايا التجارية الجزئية¹³ :

١,١ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٤٠) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٤٤٦ قضية في القضايا التجارية الجزئية عام ٢٠١٤، منها ٣٢٢ قضية (أي ما نسبته ٢٢٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٣ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠١٤، بالإضافة إلى عدد ١١٢٤ قضية (ما نسبته ٧٨٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ قُدر بنسبة ٢٪ حيث تم تسجيل عدد ١١٢٤ قضية في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٣ فقد تم تسجيل ١١٠٥ قضية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ١١٧٨ قضية أي ما نسبته ٨٠٪ (مقارنة ب ٦٠٪ في ٢٠١٣)، وترحيل ٣٨٠ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٠٪ إلى عام ٢٠١٥.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة :

٤٧٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر ، كما يمكن ملاحظة أن ٢٩٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر ، ١٦٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر ، و ٥٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً ، و ٣٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً .

٣,١ معدل الفصل :

بلغ معدل الفصل ١٠٥٪ في عام ٢٠١٤ (مقارنة ب ٨٨٪ في ٢٠١٣) حيث تم فصل ١١٧٨ قضية كنسبة من ١١٢٤ قضية مسجلة في ٢٠١٤.

٤,١ عمر القضايا المرحلة :

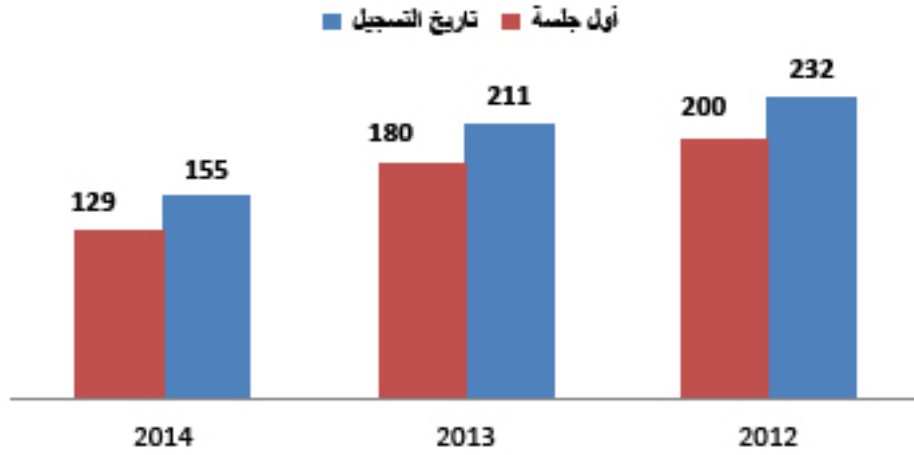
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٩٨٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ ، وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها ، كما أن ١٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣ ، وهناك ٤ قضايا بنسبة ١٪ فقط يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠١٣. وخلاصة الأداء في هذا المقياس تشير إلى ايجابية الأداء.

٥,١ معدل مدة الحكم :

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل :** حققت المحكمة التجارية في القضايا التجارية الجزئية معدلا ايجابيا وصل الى ١٥٥ يوما في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٢١١ يوما في عام ٢٠١٣.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة التجارية في القضايا التجارية الجزئية معدلا ايجابيا وصل إلى ١٢٩ يوما في عام ٢٠١٤ من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١٨٠ يوما من في عام ٢٠١٣.

معدل مدة الحكم في المحكمة التجارية الجزئية



٦,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى¹⁴ :

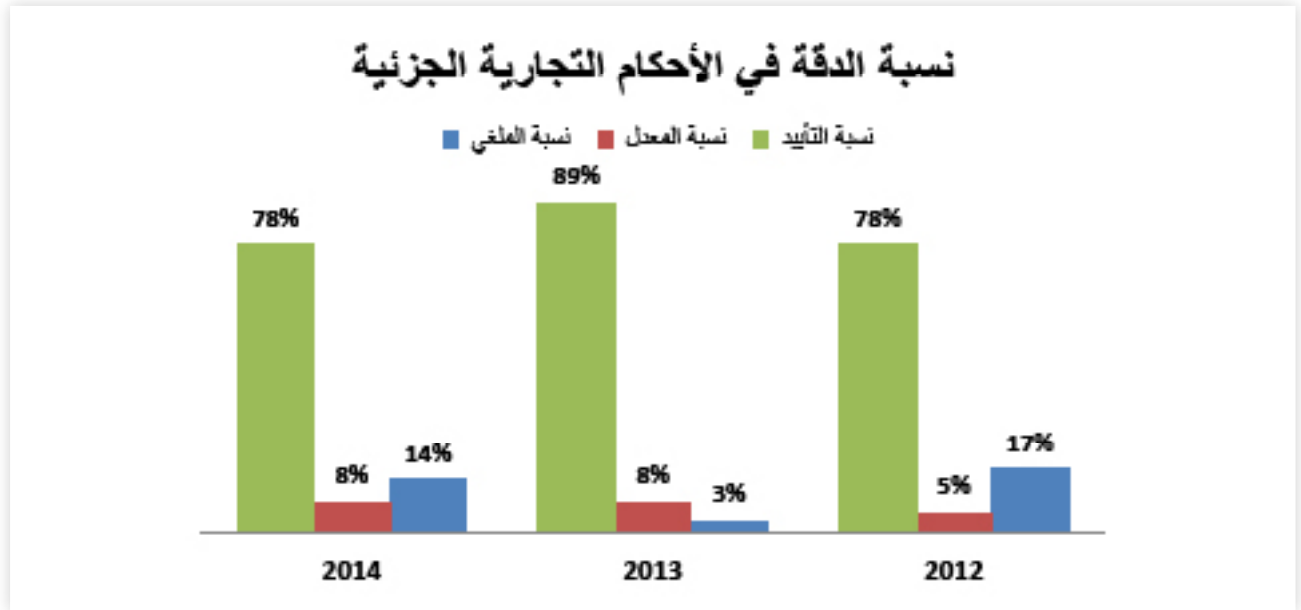
حقق مؤشر معدل زمن الانتظار انخفاض إيجابي وصل إلى ٢١ يوماً في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٣٠ يوماً في ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢١	٢٥	١١٢٤	٣٠	٢٣	١١٠٢	٢٩	٣١	٨٤٧	المحكمة التجارية الجزئية

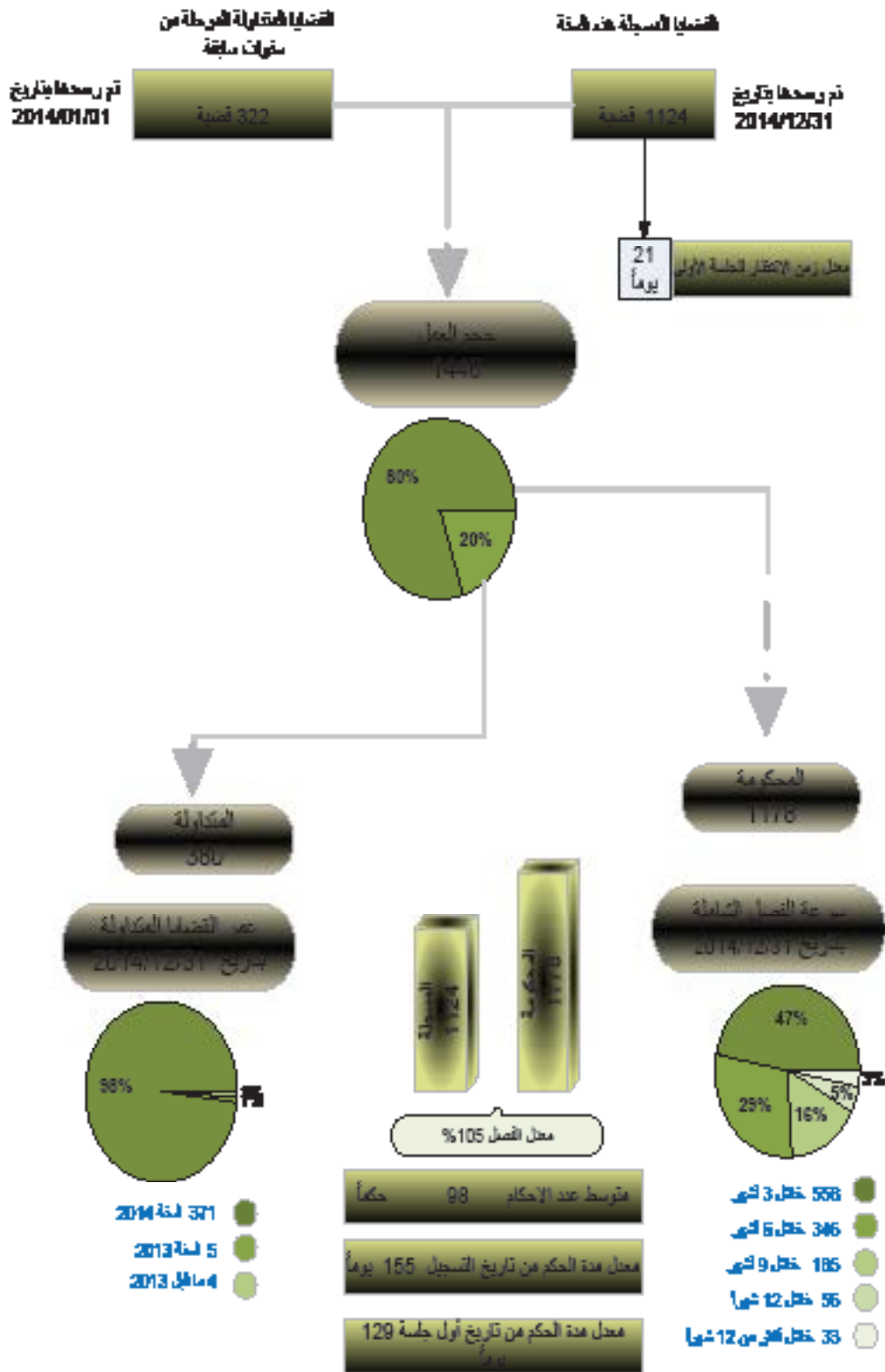
(14) معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

٧,١ دقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية :

سجلت المحكمة التجارية الجزئية انخفاض سلبي في نسبة تأييد الأحكام التجارية الجزئية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث سجلت نسبة ٧٨٪ تأييد في عام ٢٠١٤ مقابل ٨٩٪ في عام ٢٠١٣ وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ ثبات في الأداء بنسبه ٨٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ ، وبالنسبة إلى معدل الإلغاء فقد سجل ارتفاع سلبي بمقدار ١١٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ .



حجم العمل في المحكمة التجارية الجزئية 2014



٢. القضايا التجارية الكلية¹⁵ :

١,٢ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٤٤) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٣٦٨١ قضية في القضايا التجارية الكلية عام ٢٠١٤، منها ١٢١٣ قضية (ما نسبته ٣٦٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٢ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٤/١/١، بالإضافة إلى عدد ٢٣٦٨ قضية (ما نسبته ٦٤٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ قُدر بنسبة ٧٪ حيث تم تسجيل عدد ٢٣٦٨ قضية في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٢ فقد تم تسجيل ٢٢٢٤ قضية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ٢٥٦٣ قضية (مقارنة ب ٢٥٩٧ في ٢٠١٣) أي ما نسبته ٧٠٪، وترحيل ١٢٩٢ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة :

٢٤٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر ، كما يمكن ملاحظة أن ٣٣ ٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر ، ١٨ ٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر ، و ١٠ ٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر ، و ١٥ ٪ تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,٢ معدل الفصل :

بلغ معدل الفصل ١٠٨ ٪ في عام ٢٠١٤ (مقارنة ب ١١٧ ٪ في ٢٠١٣) ، حيث تم فصل ٢٥٦٣ قضية مقابل ٢٣٦٨ قضية مسجلة في ٢٠١٤ . وبالنسبة إلى متوسط عدد الأحكام في الشهر حقق ٢١٤ حكماً في عام ٢٠١٤.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة :

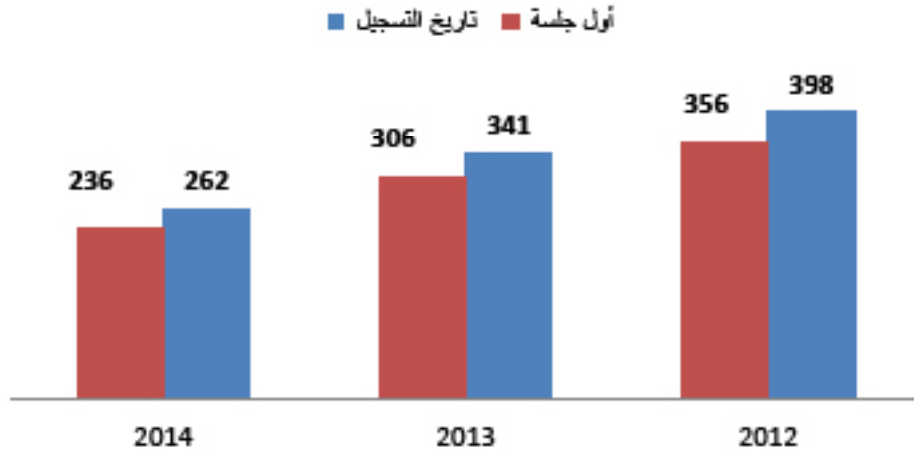
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٨٩٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ ، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها ، كما أن ٨ ٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣ ، وهناك نسبة قليلة نسبياً ٢٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠١٣م.

٥,٢ معدل مدة الحكم :

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل :** حققت المحكمة التجارية الكلية معدلاً إيجابياً في عام ٢٠١٤ وصل إلى ٢٦٢ يوماً مقارنة ب ٢٤١ يوماً في عام ٢٠١٣.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة التجارية الكلية انخفاضا إيجابياً في عام ٢٠١٤ وصل إلى ٢٣٦ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٢٠٦ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

(15) هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات التجارية التي يكون طرفيها من التجار أو بحكم المزاولة على سبيل الاحتراف أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية ولا تتصل بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك . / هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

معدل مدة الحكم في القضايا التجارية الكلية



٦,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى¹⁶ :

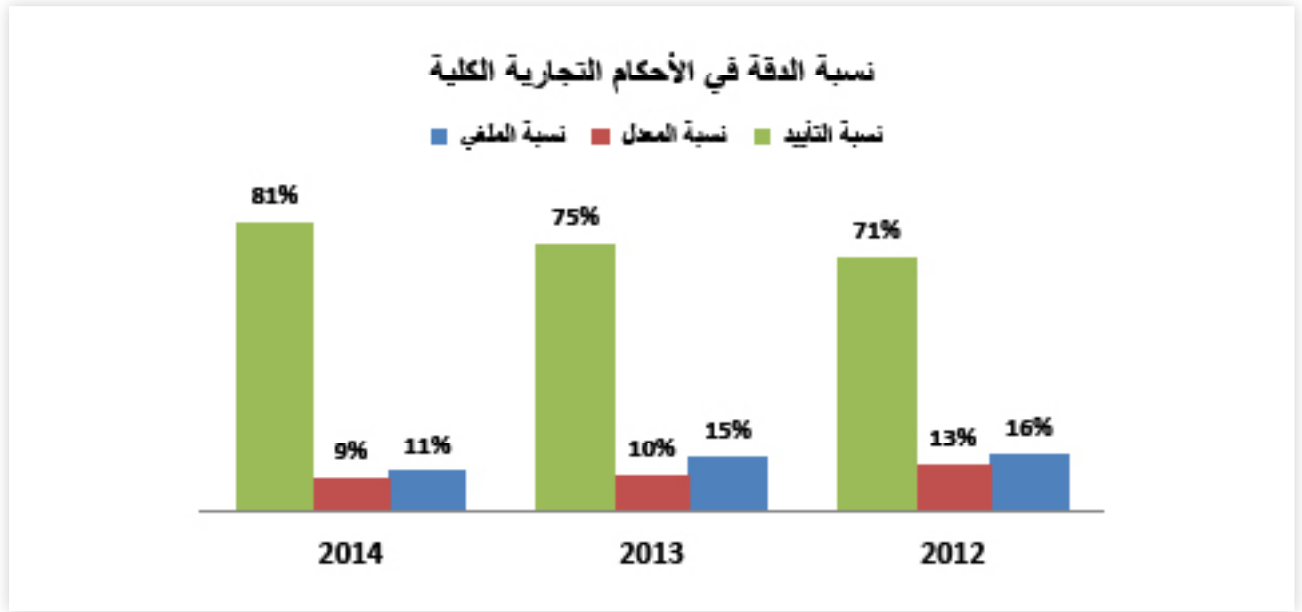
انخفض المعدل انخفاضاً إيجابياً وصل إلى ٢١ يوماً في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٧ في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢١	٢٨	٢٣٧٥	٢٧	٢٩	٢٢٢٧	٢٩	٤٧	١٩٦٢	المحكمة التجارية الكلية

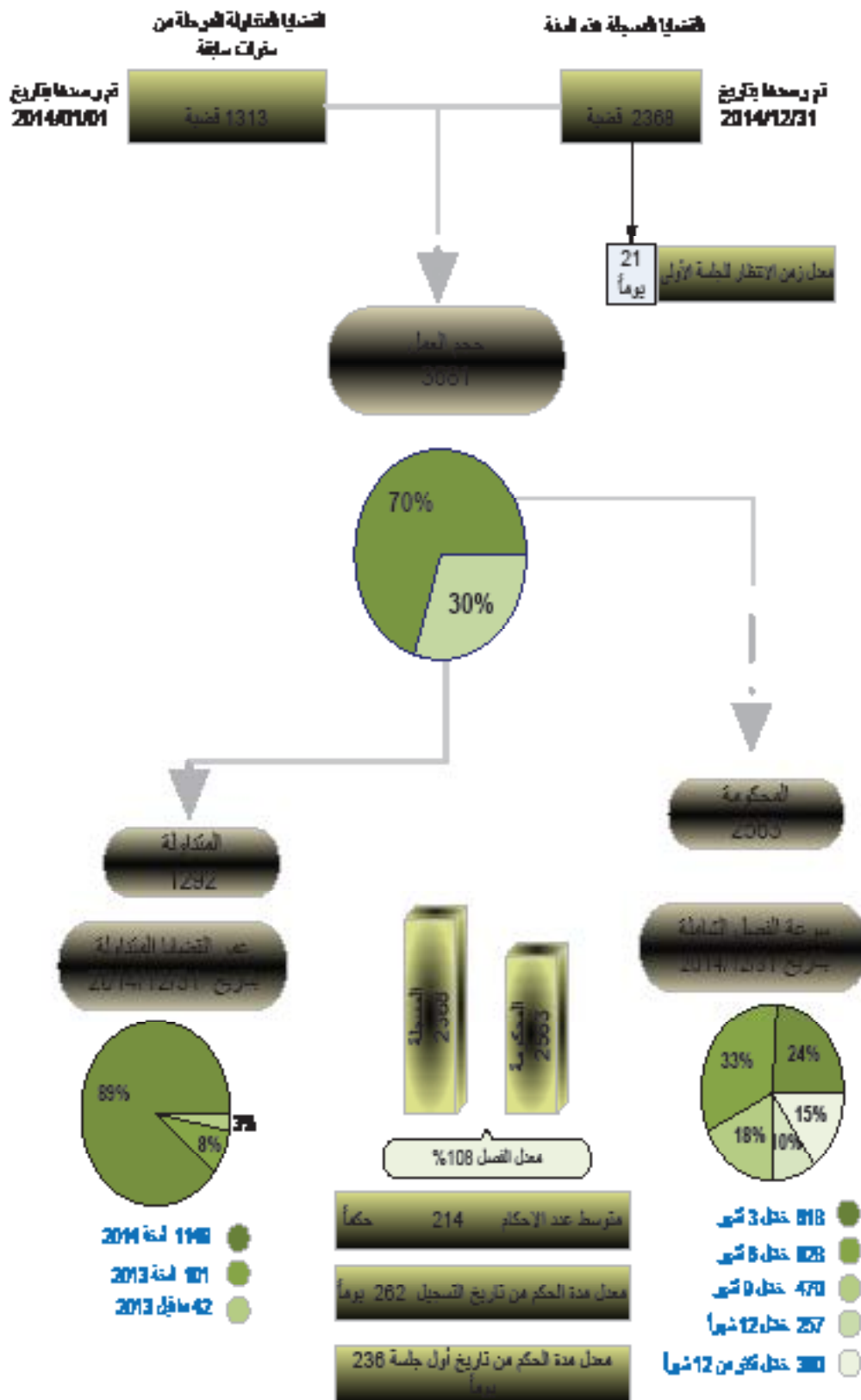
(16) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة)

٧,٢ دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية :

دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية تؤثر إلى ارتفاع إيجابي في نسبة التأييد في ٢٠١٤ بنسبة ٦٪، وانخفاض بنسبة التعديل بمقدار ١٪ مع انخفاض في معدل الإلغاء بمقدار ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٣.



حجم العمل في المحكمة التجارية للكلية 2014



د- المحكمة العمالية الابتدائية

١.١. القضايا العمالية الجزئية¹⁷ :

١,١ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٤٦) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٦٨٣٨ قضية في المحكمة العمالية الجزئية عام ٢٠١٤، منها ٩٣٩ قضية (ما نسبته ١٤٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٣ حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٤/١/١، بالإضافة إلى عدد ٥٨٩٩ قضية (ما نسبته ٨٦٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٣٪ حيث تم تسجيل عدد ٥٨٩٩ في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٣ فقد تم تسجيل ٥٢٤٠ قضية عمالية جزئية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ٥٨٦٤ قضية (مقارنة ب ٤٥٨٨ قضية في ٢٠١٣)، أي ما نسبته ٨٥٪، وترحيل ٦٥٨ قضية (متداولة) أي ما نسبته ١٠٪، وكان حجم القضايا المعلقة ٣١٦ قضية أي ما نسبته ٥٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة :

٩٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر . كما يمكن ملاحظة أن ٩٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و١٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر. و عدد ٤ قضايا تم الفصل فيها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و ٨ قضايا تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل :

يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة ٩٩٪ حيث تم فصل ٥٨٦٤ قضية من ٥٨٩٩ قضية مسجلة في ٢٠١٤. وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ نلاحظ ارتفاع بعدد القضايا المحكومة وصل إلى نسبة وقدرها ٢٨٪ في عام ٢٠١٤ حيث تم فصل ٥٨٦٤ قضية مقارنة ب ٤٥٨٨ قضية في عام ٢٠١٣ أي بارتفاع وقدره ١٢٧٦ قضية.

٤,١ عمر القضايا المرحلة :

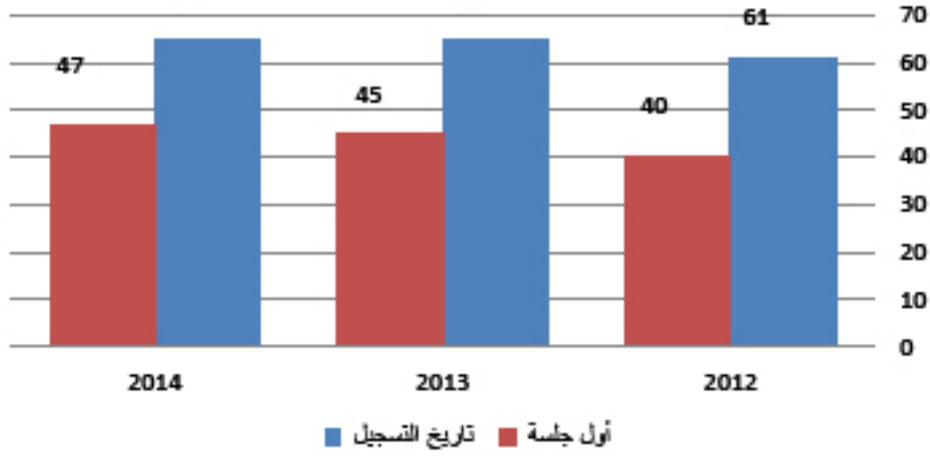
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ١٠٠٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها. أي ان كل القضايا المرحلة تقريبا هي قضايا حديثة ، و ٣ قضايا فقط يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣.

٥,١ معدل مدة الحكم :

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل: حققت المحكمة العمالية الجزئية في عام ٢٠١٤ معدل ثابت وصل إلى ٦٥ يوماً مقارنة ب ٦٥ عام ٢٠١٣. معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت المحكمة العمالية الجزئية في عام ٢٠١٤ معدل وصل إلى ٤٧ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٤٥ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

(17) القضايا العمالية الجزئية: الدعاوى التي يرفضها العمال ضد جهات العمل في القطاع الخاص لحماية الحقوق الناتجة عن الرابطة العمالية بموجب عقود العمل التي ترعاها الوزارة المختصة. / وهي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

معدل مدة الحكم في القضايا العمالية الجزئية



٦,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى¹⁸ :

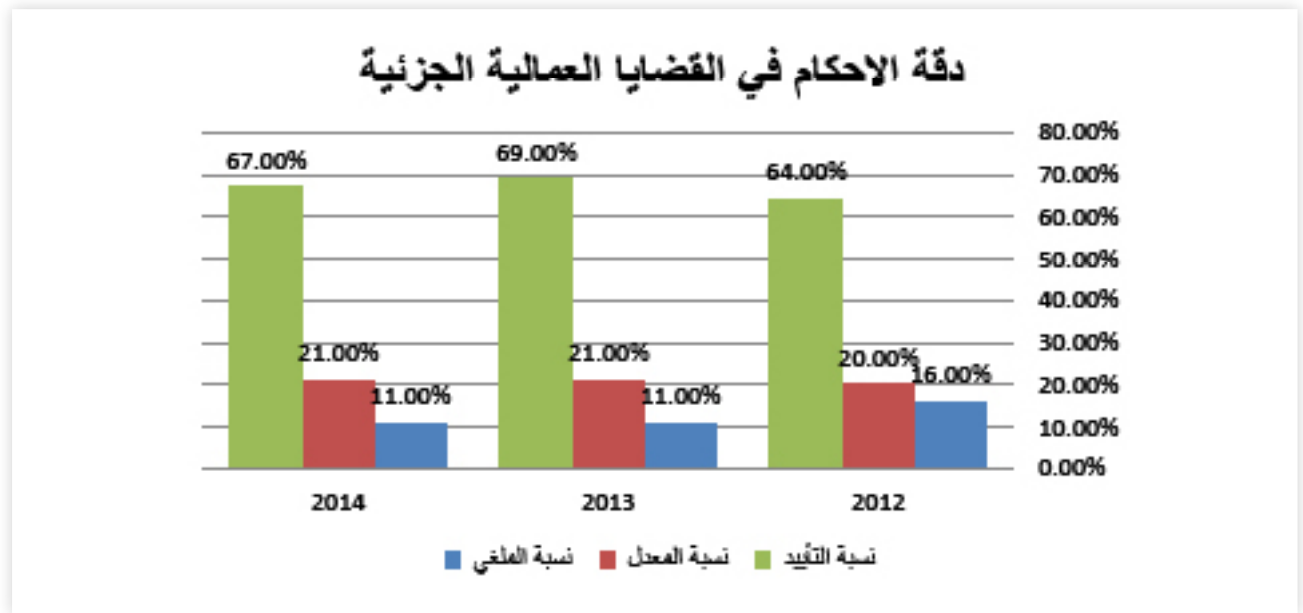
تم تحقيق انخفاض إيجابي في معدل زمن الانتظار بلغ ١٧ يوماً في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٢.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			الستوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
١٧	١٨	٥٩٠٠	٢٠	١٨	٥٢٤١	٢٠	٢٢	٥٢١٩	المحكمة العمالية الجزئية

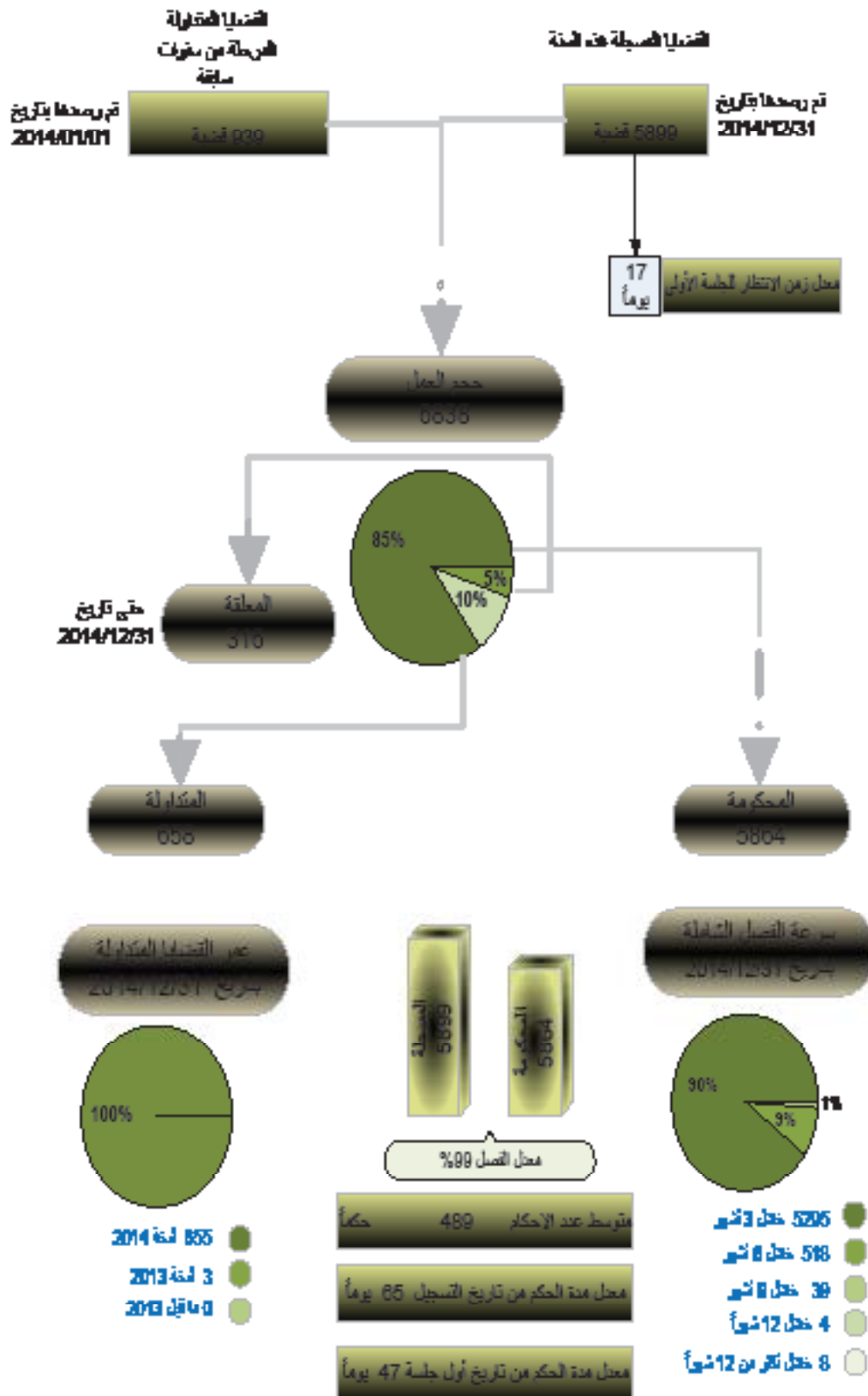
(18) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة)

٧,١ دقة الأحكام في القضايا العمالية الجزئية:

يلاحظ انخفاض بمقدار ٢٪ في نسبة التأييد في الأحكام العمالية بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٢. وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ ثبات في الأداء بنسبة ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠١٢. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح ثبات في الأداء بنسبة ١١٪ في عام ٢٠١٤.



حجم العمل في القضايا المالية الجزئية المستوي 2014



١. القضايا العمالية الكلية¹⁹ :

١,٢ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٥٢) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٥١٢ قضية في المحكمة العمالية الكلية عام ٢٠١٤، منها ٢٤٧ قضية أي ما نسبته ١٦٪. مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٣ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٤/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٢٦٥ قضية (أي ما نسبته ٨٤٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ بنسبة ٩٪ حيث تم تسجيل عدد ١٢٦٥ في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٣ فقد تم تسجيل ١١٦٠ قضية عمالية كلية.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ١١٩٩ قضية أي ما نسبته ٧٩٪ (مقارنة ب ١١٧٠ قضيه في ٢٠١٣)، وترحيل ٢٨٦ قضية متداولة أي ما نسبته ١٩٪ إلى عام ٢٠١٥ وكان حجم القضايا المعلقة ٢٧ قضية أي ما نسبته ٢٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة :

إن نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر قد سجلت نسبة وقدرها ٨٢٪، كما يمكن ملاحظة أن ١٢٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ٢٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، ٢٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٢٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,٢ معدل الفصل :

أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة و وصلت إلى ٩٥٪ (مقارنة ب ١٠١٪ في عام ٢٠١٣) حيث تم فصل ١١٩٩ قضية كنسبة من ١٢٦٥ قضية مسجلة في ٢٠١٤.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة :

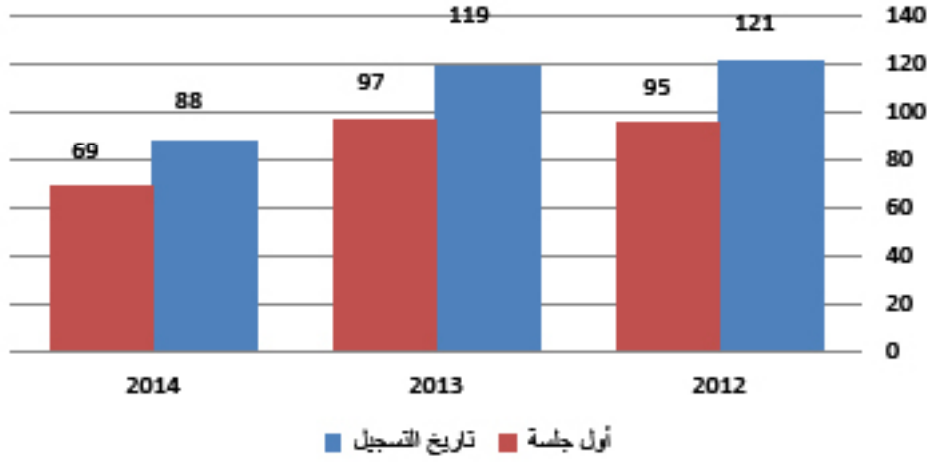
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ١٠٠٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها.

٥,٢ معدل مدة الحكم :

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل: حققت المحكمة العمالية الكلية في عام ٢٠١٤ معدل إيجابي حيث وصل إلى ٨٨ يوماً مقارنة ب ١١٩ يوماً في عام ٢٠١٣.

(19) القضايا العمالية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

معدل مدة الحكم في القضايا العمالية الكلية



معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت المحكمة العمالية الكلية في عام ٢٠١٤ معدل إيجابي وصل إلى ٦٩ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٩٧ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

٦,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى²⁰:

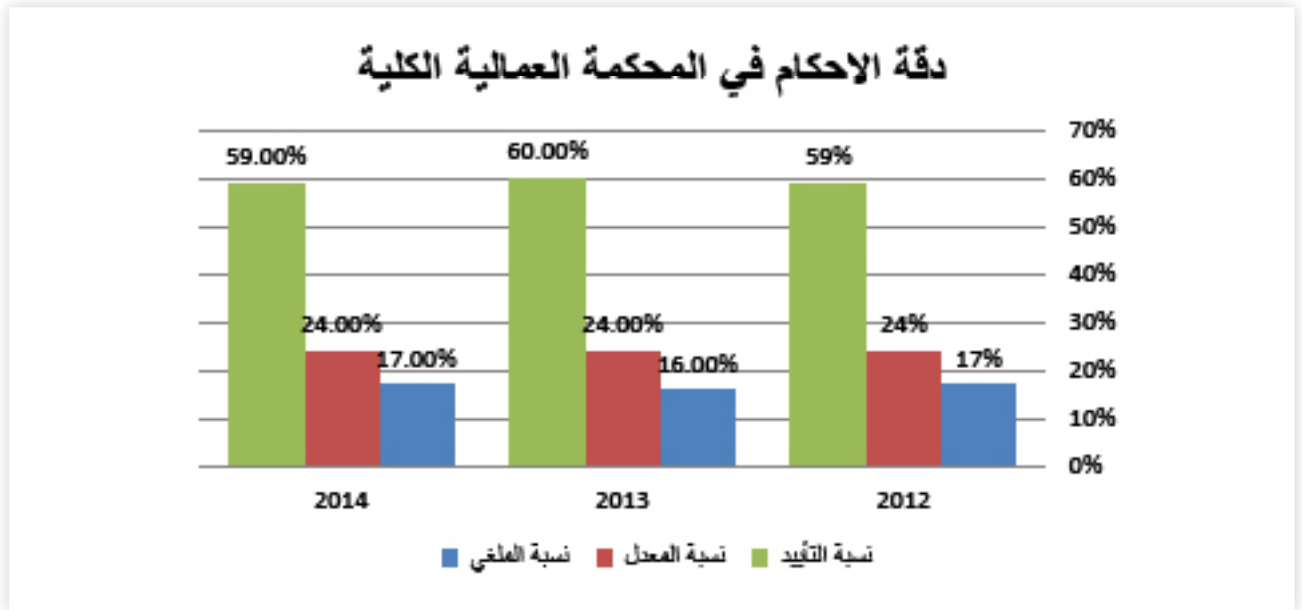
هناك انخفاض إيجابي في زمن الانتظار حيث بلغ ١٨ يوماً في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٢١ يوماً في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
١٨	١٨	١٢٦٧	٢١	١٨	١١٦١	٣٣	٣٠	١٢٠٤	المحكمة العمالية الكلية

٧,٢ دقة الأحكام في القضايا العمالية الكلية :

يلاحظ انخفاض بمقدار ١٪ في نسبة التأيد في الأحكام العمالية الكلية بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ وهناك ثبات في نسبة التعديل مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث بلغت ٢٤٪. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح ارتفاع وقدره ١٪ في عام ٢٠١٤.

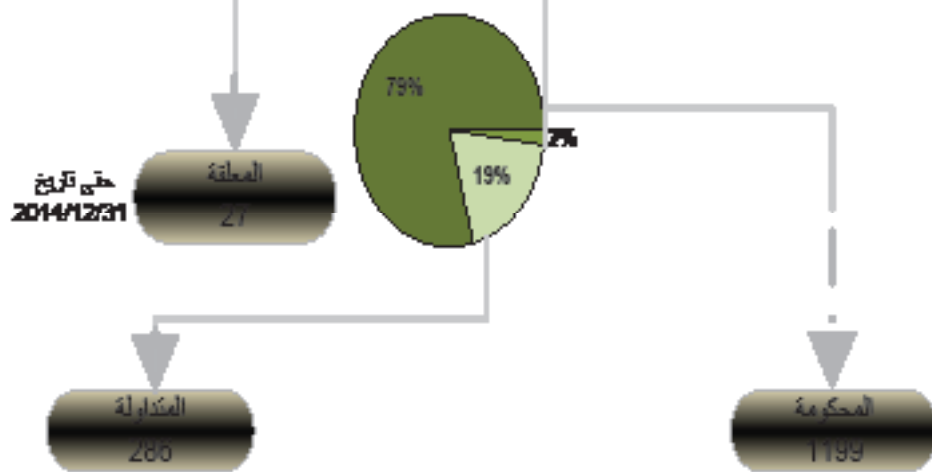
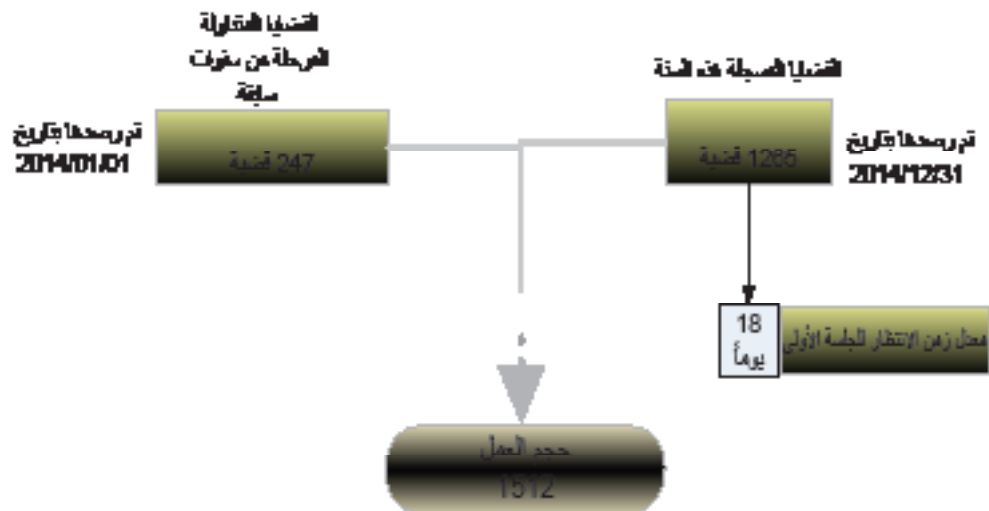
(20) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة)



٨,٢ التسويات والصلح في القضايا العمالية :

يشير الرسم البياني التالي إلى أن تجربة تطبيق قاضي التحضير قد حققت نتائج في عام ٢٠١٤ وصلت إلى ١٤٢٦ قضية أي ما نسبته ٢١٪ من إجمالي القضايا المحكومة والتي تعتبر السنة السادسة للتطبيق مقارنة بالسابق ٢٠١٣ حيث تم تسوية (١٤٢٦) دعوى عمالية في ٢٠١٤ مقارنة تم تسوية ١٦١٣ دعوى في عام ٢٠١٣.

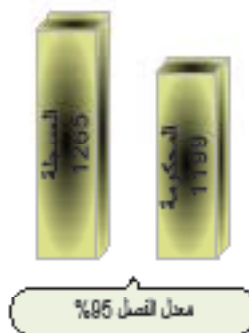
حجم العمل في القضايا العائلية الكلية للسوري 2014



عدد القضايا المعدلة
بالتاريخ 2014/12/31



- 286 لسنة 2014
- 0 لسنة 2013
- 0 لسنة 2012

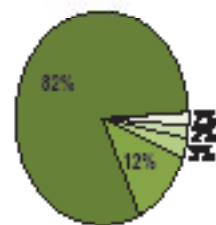


متوسط عدد الأحكام 100 حكماً

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل 88 يوماً

معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة 89 يوماً

معدلة القضايا المعدلة
بالتاريخ 2014/12/31



- 196 خلال 3 جلسات
- 29 خلال 4 جلسات
- 7 خلال 5 جلسات
- 7 خلال 6 جلسات
- 11 خلال 12 يوماً
- 21 خلال أكثر من 12 يوماً

١. القضايا العقارية الكلية²¹؛

١,٢ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٥٤) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٧٩٧ قضية في المحكمة العقارية الكلية عام ٢٠١٤. وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ بنسبة ٦٪ حيث تم تسجيل عدد ١٠٧٦ في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٢ فقد تم تسجيل ١١٤٢ قضية. وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ١٣٥٣ قضية أي ما نسبته ٧٠٪، وترحيل ٦٤٠ قضية متداولة أي ما نسبته ٣٠٪ إلى عام ٢٠١٤.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة:

٢٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٤٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ونسبة ١٧٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ١١٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٢٨٪ تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهر.

٣,٢ معدل الفصل:

انخفاض في معدل الفصل في القضايا المحكومة بلغ ١٢٦٪ (مقارنة ب ١٤٠٪ في عام ٢٠١٣) حيث تم فصل ١٣٥٣ قضية مقارنة ١٠٧٦ قضية مسجلة في ٢٠١٤.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة:

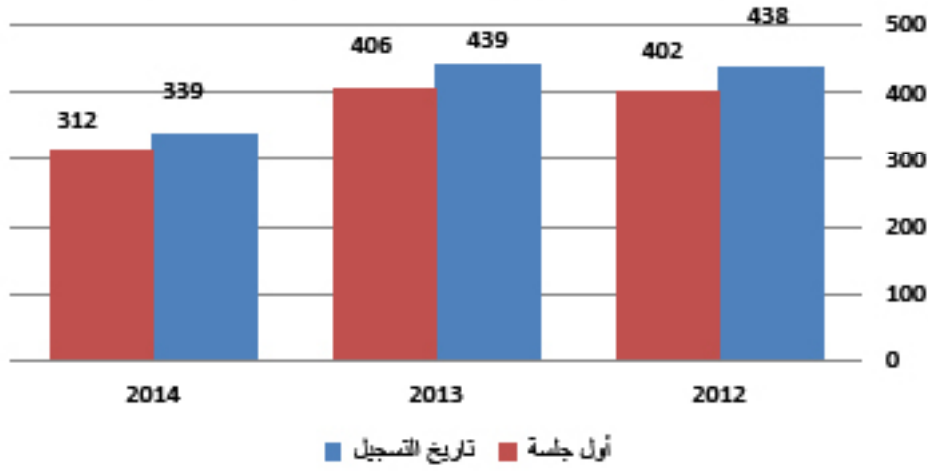
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٨١٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤. كما أن ١٤٪ (عدد ٥٢١ قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣، كما يوجد ٣٠ قضية ما قبل ٢٠١٣ حيث بلغت نسبتها ٥٪.

٥,٢ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العقارية الكلية معدل إيجابي وصل ٣٣٩ يوما في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٤٣٩ يوما في عام ٢٠١٣.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العقارية الكلية في عام ٢٠١٤ معدل إيجابي وصل إلى ٣١٢ يوما من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٤٠٦ يوما من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

(21) القضايا العقارية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهماً أو الغير مقدرة القيمة .

معدل مدة الحكم في القضايا العقارية الكلية



٦,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى²²؛

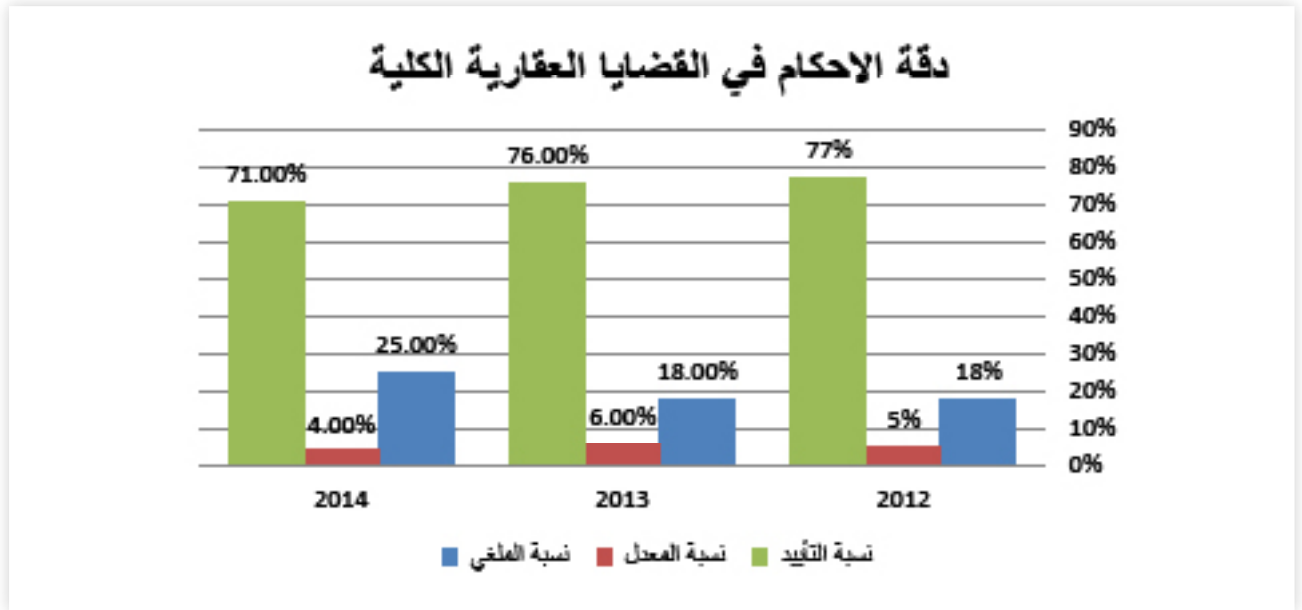
انخفاض إيجابي بمعدل زمن الانتظار في ٢٠١٤ إلى (٢٤) يوما مقارنة ب (٢٧) يوما في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
١٧	١٨	٥٩٠٠	٢٠	١٨	٥٢٤١	٢٠	٢٢	٥٢١٩	المحكمة العمالية الجزئية

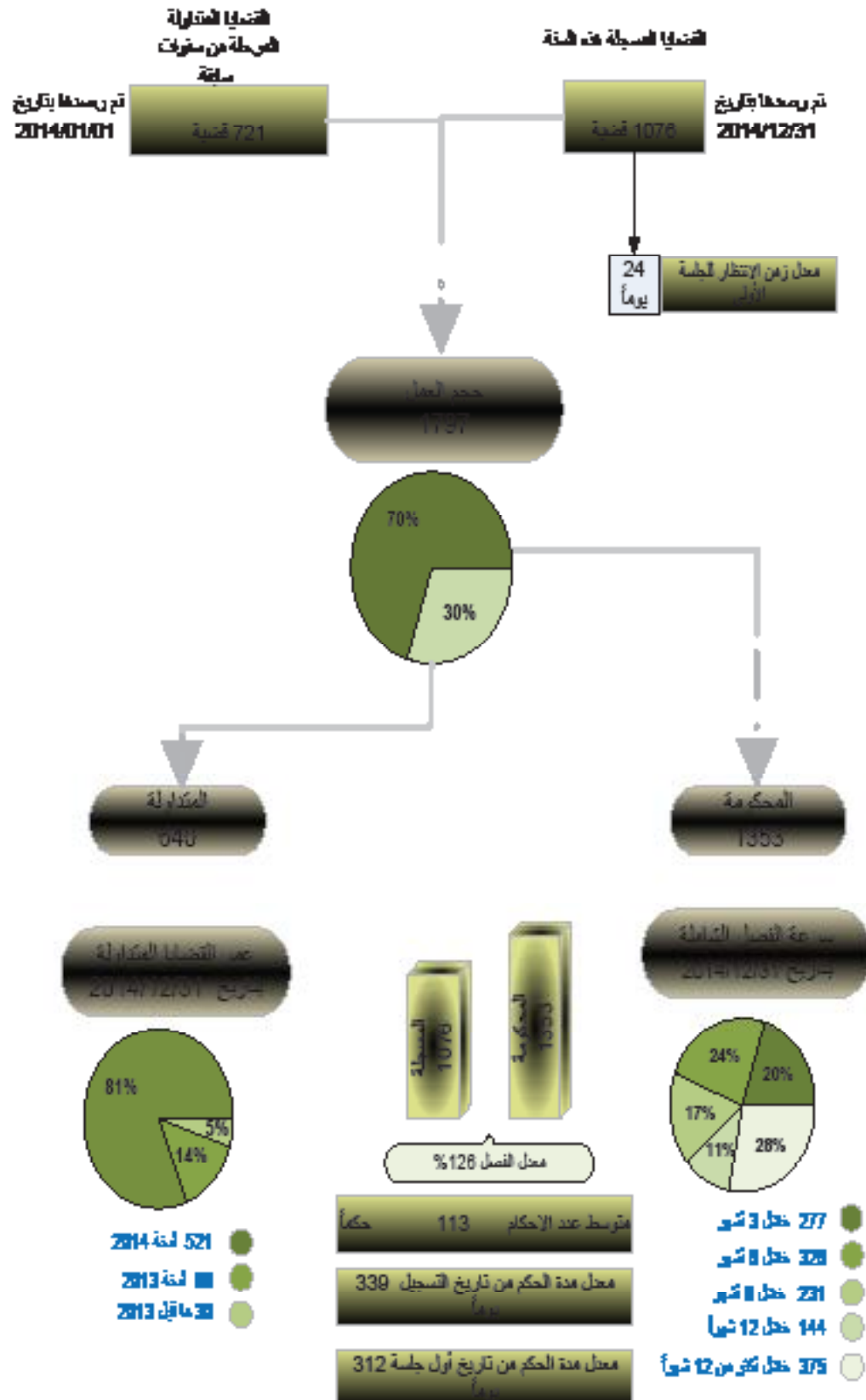
(22) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

٧,٢ دقة الأحكام في القضايا العقارية :

يلاحظ انخفاض في معدل التأييد بنسبة ٥٪ وانخفاض إيجابي في معدل التعديل بلغ ٢٪، وارتقاع في نسبة الملغي حيث بلغت ٢٥٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.



حجم العمل في القضايا العنصرية لولاية السنوي 2014



ج) محكمة الأحوال الشخصية

١. قضايا أحوال نفس مسلمين²³ :

١-١ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٦٠) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٢٨٧٥ قضية في قضايا أحوال نفس مسلمين عام ٢٠١٤، منها ١١٤٢ قضية (ما نسبته ٤٠٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٢ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠١٤، بالإضافة إلى عدد ١٧٣٣ (ما نسبته ٦٠٪) قضية جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع بسيط بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ حيث تم تسجيل عدد ١٧٣٣ قضية في عام ٢٠١٤ بينما في عام ٢٠١٢ فقد تم تسجيل ١٦٩٦ قضية. وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ١٣٧٦ قضية أي ما نسبته ٤٨٪، وترحيل ١٠٢١ قضية متداولة أي ما نسبته ٣٦٪ إلى ٢٠١٥ وكان عدد القضايا المعلقة ٤٧٨ قضية أي ما نسبته ١٦٪ من إجمالي حجم العمل.

١-٢ سرعة الفصل الشاملة :

٤٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر ، كما يمكن ملاحظة أن ٢٥٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ١٤٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ١٠٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ١١٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

١-٣ معدل الفصل :

بلغ معدل الفصل ٧٩٪ في عام ٢٠١٤ (مقارنة بمعدل ٦٤٪ في ٢٠١٣) حيث تم فصل ١٣٧٦ قضية مقارنة ب ١٧٣٣ قضية مسجلة في ٢٠١٤. وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ سُجل ارتفاع في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٤ حيث تم فصل ١٣٧٦ قضية مقارنة ب ١٠٨٧ قضية في عام ٢٠١٣.

١-٤ عمر القضايا المرحلة :

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٧٠٪ منها أقل من ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤، كما أن ٩٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣، وهناك نسبة ٢١٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠١٣.

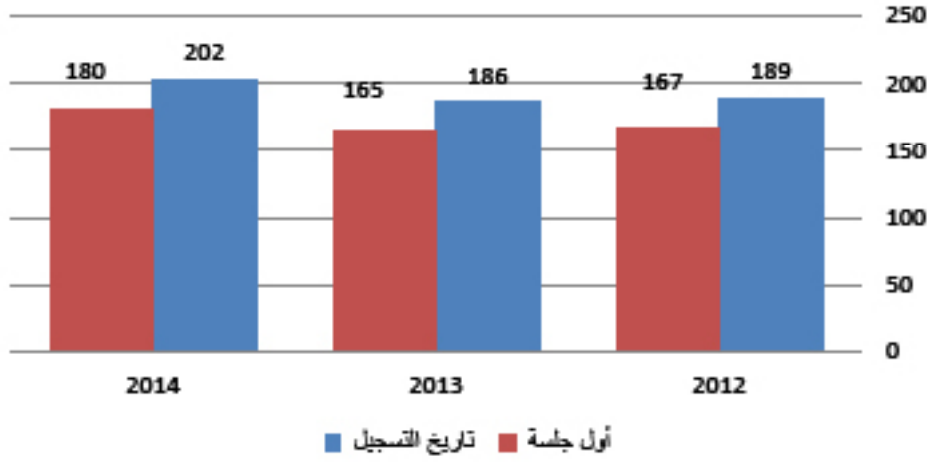
١-٥ معدل مدة الحكم :

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل: حققت محكمة الأحوال الشخصية معدل في عام ٢٠١٤ حيث وصل إلى ٢٠٢ يوماً مقارنة ب ١٨٦ يوماً في عام ٢٠١٣.

معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت محكمة الأحوال الشخصية في عام ٢٠١٤ معدل وصل إلى ١٨٠ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١٦٥ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

(23) قضايا أحوال نفس مسلمين: هي من دعاوى الأحوال الشخصية التي يهدف بها إلى حماية المراكز القانونية المتصلة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين والطلاق وما يترتب عليه وعلى التفريق من حقوق وأثار ، وكذلك إثبات ونفي النسب بين الأقارب . / هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية للمسلمين.

معدل مدة الحكم في قضايا أحوال نفس المسلمين



٦-١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى²⁴:

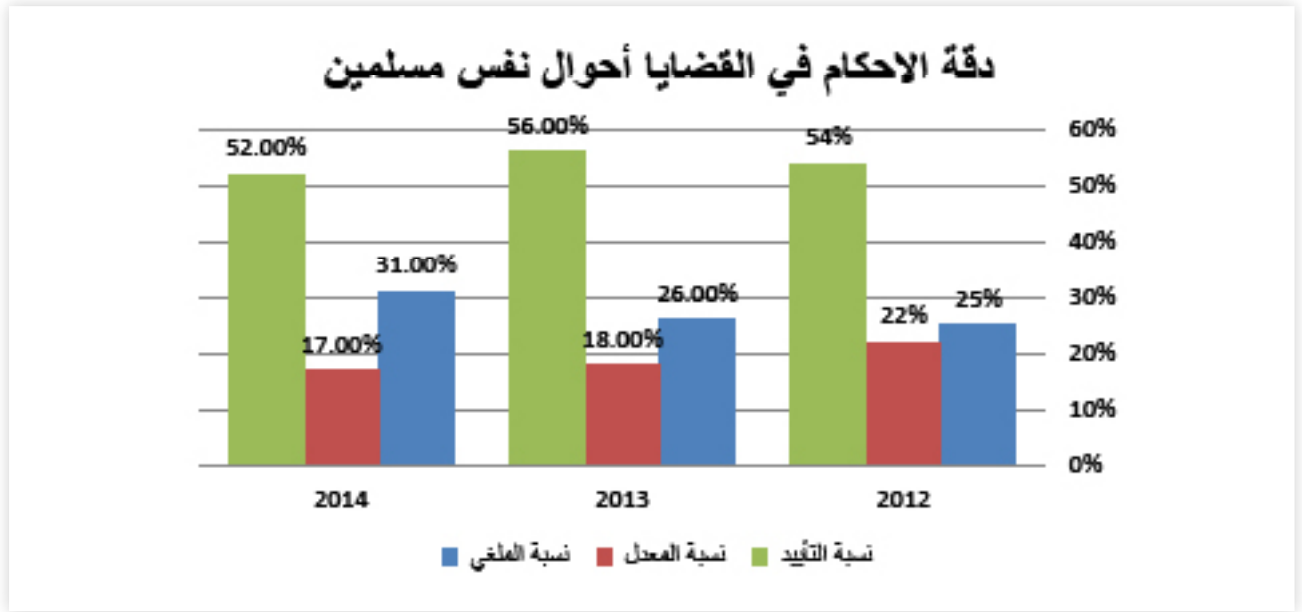
تم تحقيق معدل ثابت في زمن انتظار حيث حقق ٢١ يوما في ٢٠١٤ مقارنة ب ٢١ يوما في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢١	٢٠	١٧٣١	٢١	١٦	١٦٩٥	٢٠	٢٢	١٦٤٨	المحكمة أحوال نفس المسلمين

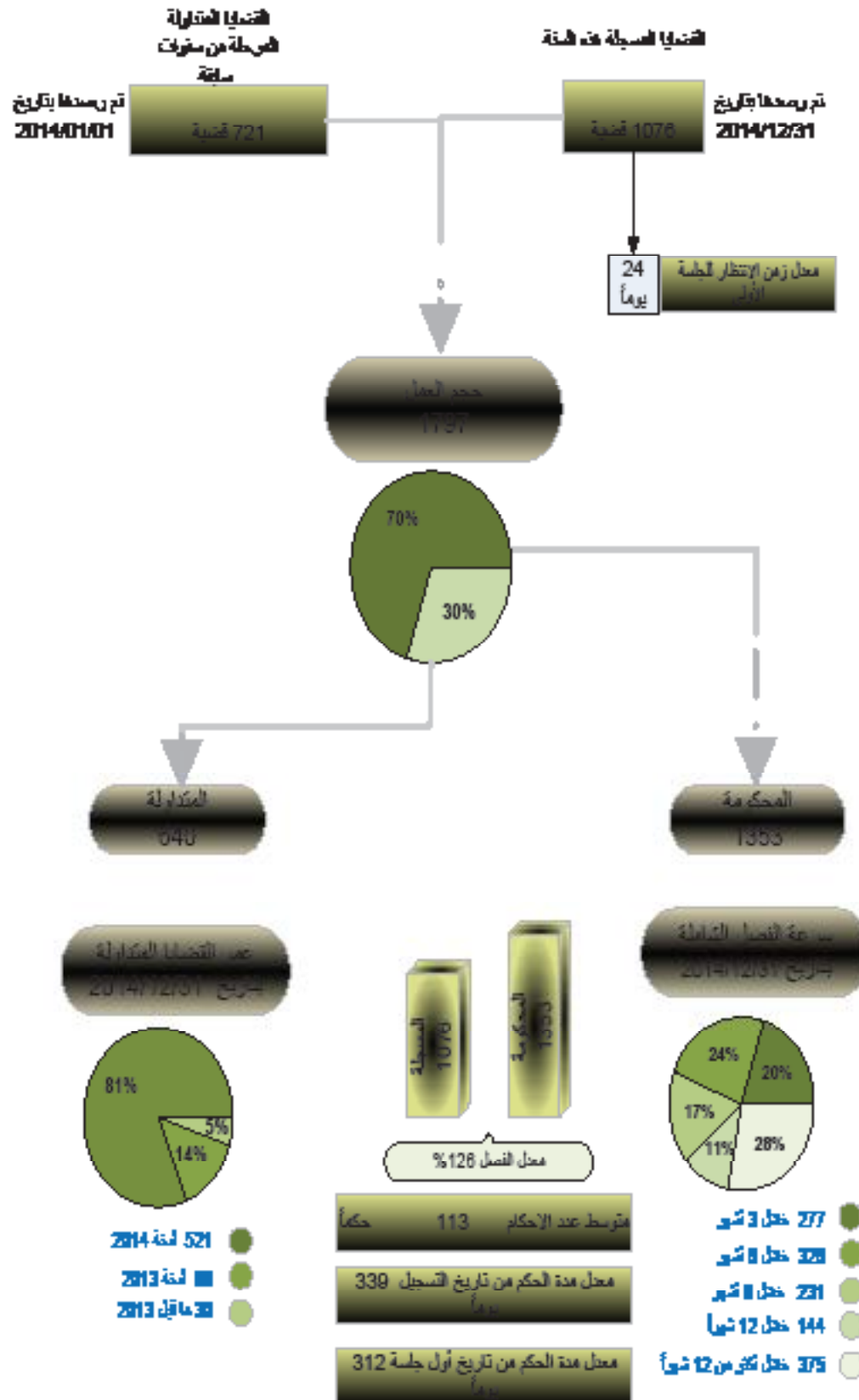
(24) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

١-٧ دقة الأحكام في القضايا أحوال نفس مسلمين:

يلاحظ انخفاض بمقدار ٤٪ في نسبة التأييد في الأحكام أحوال نفس المسلمين بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. وهناك انخفاض إيجابي بمقدار ١٪ في نسبة التعديل مقارنة بعام ٢٠١٣. وتم تحقيق ارتفاع في نسبة الالغاء وقدره ٥٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.



حجم العمل في القضايا العنصرية لولاية السنوي 2014



٢. قضايا أحوال نفس غير المسلمين²⁵ :

٢-١ حجم العمل :

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٦٤) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٣٧٥ قضية في قضايا أحوال نفس غير المسلمين عام ٢٠١٤، منها ١٧٦ قضية (ما نسبته ٤٧٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠١٣ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠١٤، بالإضافة إلى عدد ١٩٩ قضية (ما نسبته ٥٣٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠١٤.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لوحظ ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ بنسبة وقدرها ١٨٪ حيث تم تسجيل عدد ١٩٩ في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ١٦٩ قضية في عام ٢٠١٣.

وبنهاية ٢٠١٤ تم فصل ١٣٤ قضية أي ما نسبته ٣٦٪، وترحيل ١٥٦ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٤٢٪ و كان عدد القضايا المعلقة ٨٥ قضية أي بنسبة ٢٢٪ من إجمالي حجم العمل.

٢-٢ سرعة الفصل الشاملة :

٤٣٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما أن ١٦٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١٣٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٩٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ١٩٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٢-٣ معدل الفصل :

بلغ معدل الفصل ٦٧٪ في عام ٢٠١٤ حيث تم فصل ١٣٤ قضية مقارنة ب ١٩٩ قضية مسجلة وبالمقارنة بعدد القضايا المحكومة تم فصل ١٣٤ قضية في ٢٠١٤ بينما تم فصل ١٣٧ قضية في ٢٠١٣.

٢-٤ عمر القضايا المرحلة :

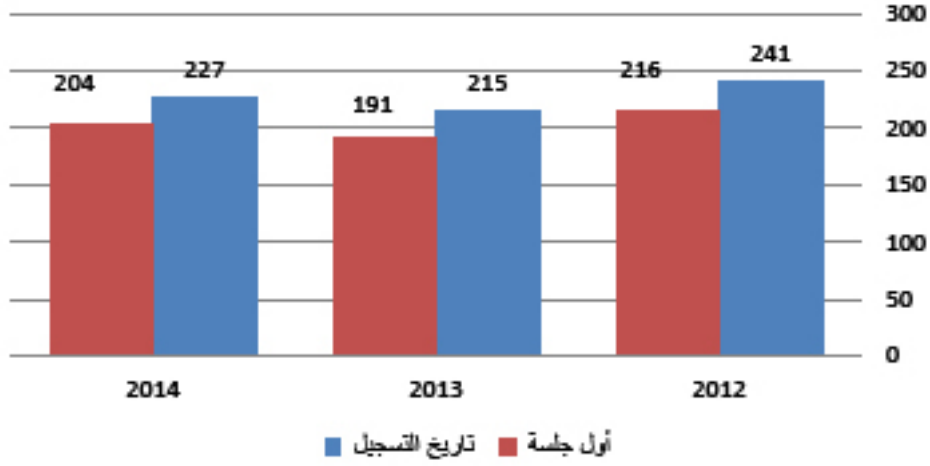
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ يبلغ عمر ٦٨٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤، كما أن ١٣٪ (٢١ قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٣، ويلاحظ وجود ٢٩ قضية أي ما بنسبة ١٩٪ عمرها يزيد عن سنتين.

٢-٥ معدل مدة الحكم :

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل :** حققت محكمة الأحوال الشخصية أحوال نفس غير مسلمين في عام ٢٠١٤ معدلا وصل إلى ٢٢٧ يوما مقارنة ب ٢١٥ يوما في عام ٢٠١٣.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت محكمة الأحوال الشخصية أحوال نفس غير مسلمين في عام ٢٠١٤ معدلا وصل إلى ٢٠٤ يوما من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١٩١ يوما من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠١٣.

(25) قضايا أحوال نفس غير المسلمين: هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتعلق بالقضايا الأسرية لغير المسلمين.

معدل مدة الحكم في قضايا أحوال نفس غير المسلمين



٦-٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى²⁶:

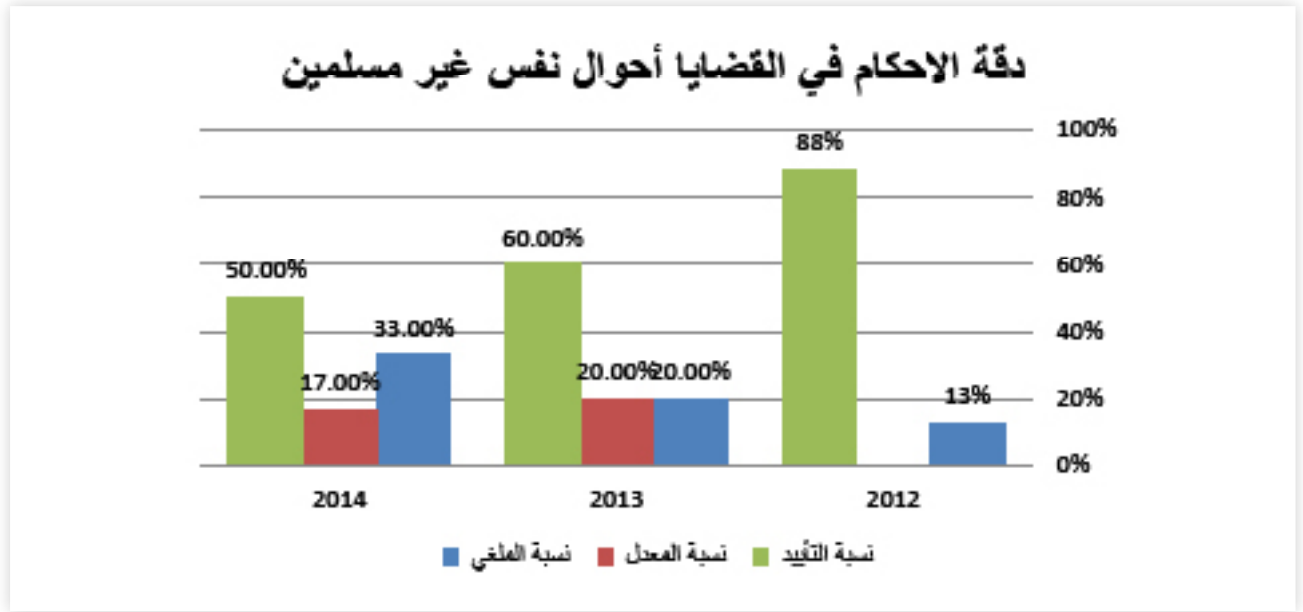
تم تحقيق معدل زمن الانتظار حيث حقق ٢٢ يوماً في ٢٠١٤ مقارنة ب ٢١ يوماً في عام ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢٢	٢٠	١٩٩	٢١	٢١	١٦٣	٢١	٢٠	١٥٧	المحكمة أحوال نفس غير المسلمين

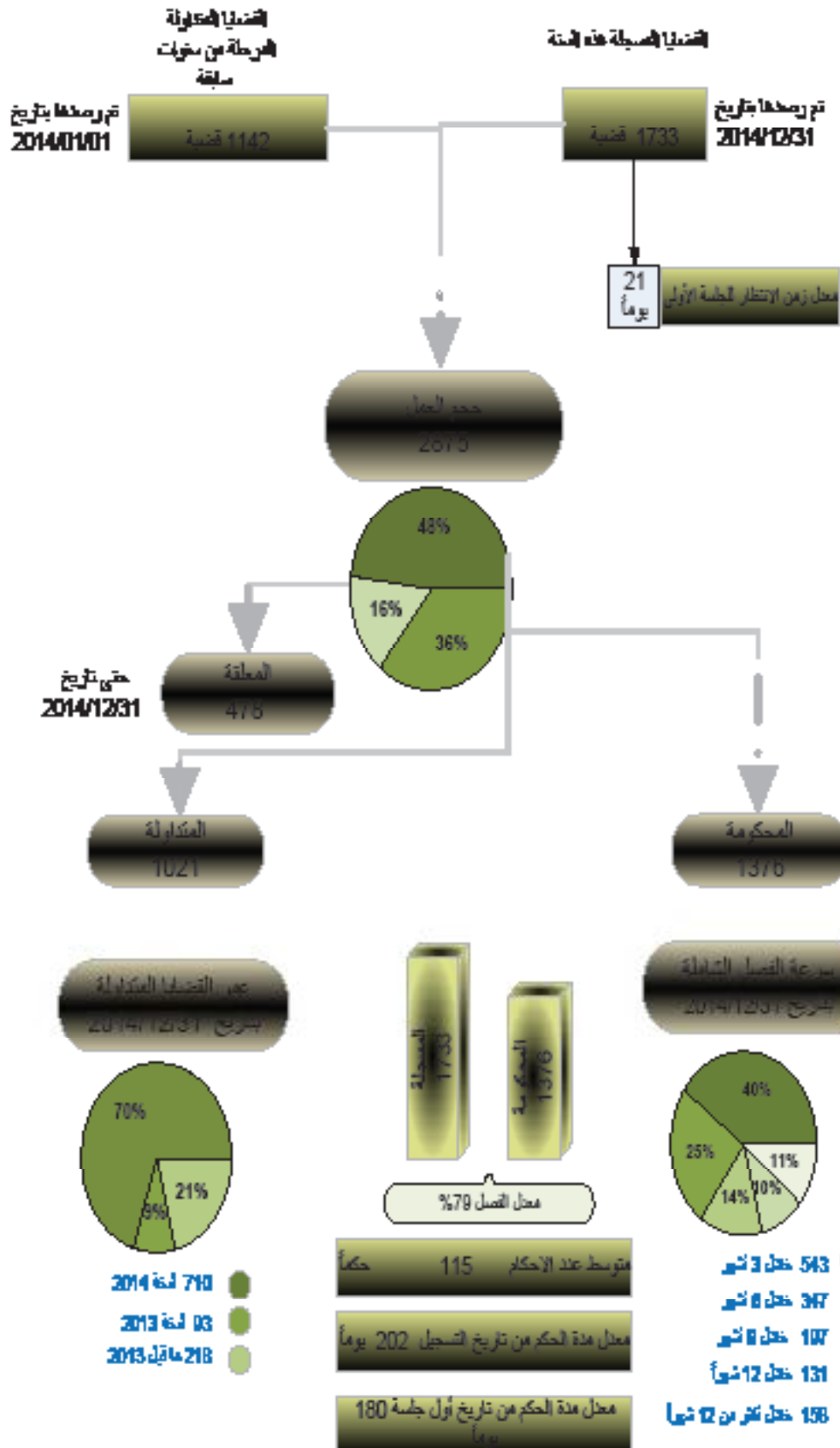
(26) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

٢-٧ دقة الأحكام في القضايا أحوال نفس غير مسلمين:

يلاحظ من الرسم البياني انخفاض بمقدار ١٠٪ في نسبة التأييد في الأحكام أحوال نفس غير المسلمين بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. وبالنسبة إلى نسبة التعديل هناك انخفاض إيجابي بلغ ١٧٪، وهناك ارتفاع سلبي في نسبة الإلغاء وقدره ١٣٪ في عام ٢٠١٤.



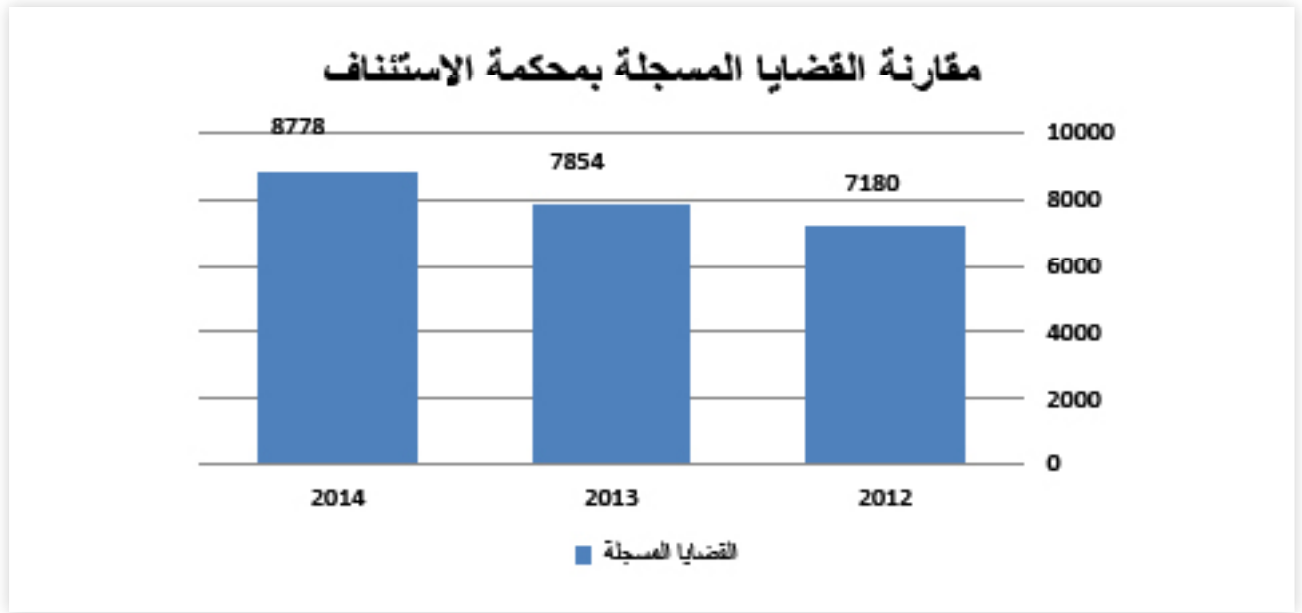
حجم العمل في القضاة أحوال نفس مسلمين للسنوات 2014



نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف

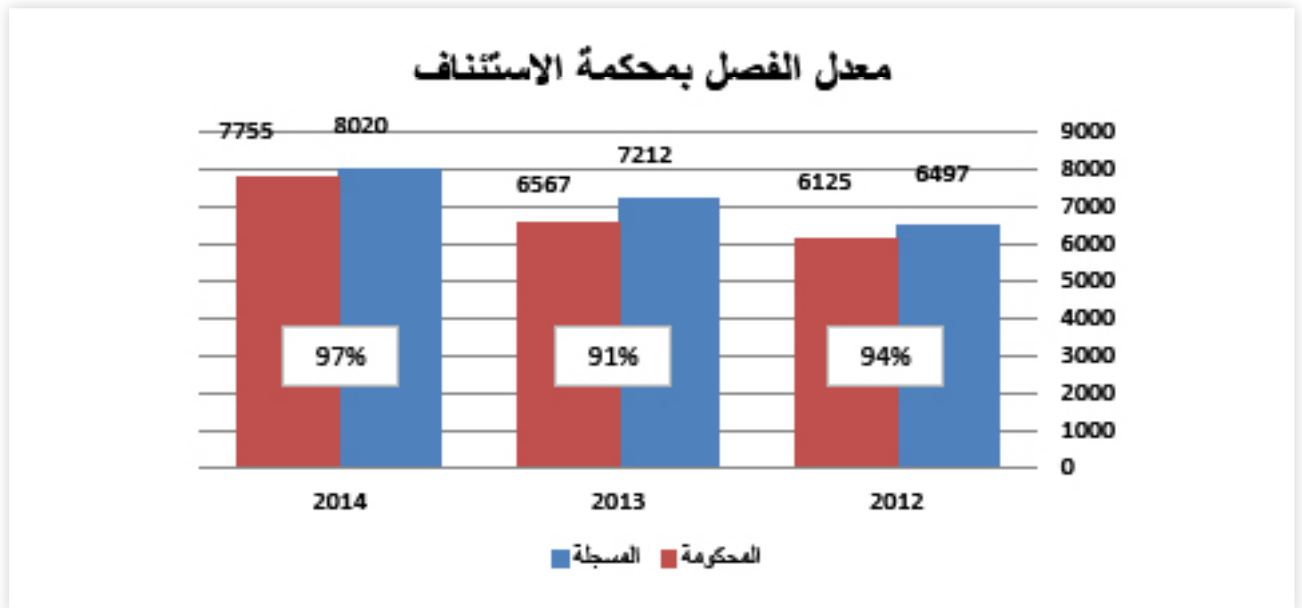
(أ) القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بمحكمة الاستئناف:

ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ بنسبة وقدرها ١٢٪.



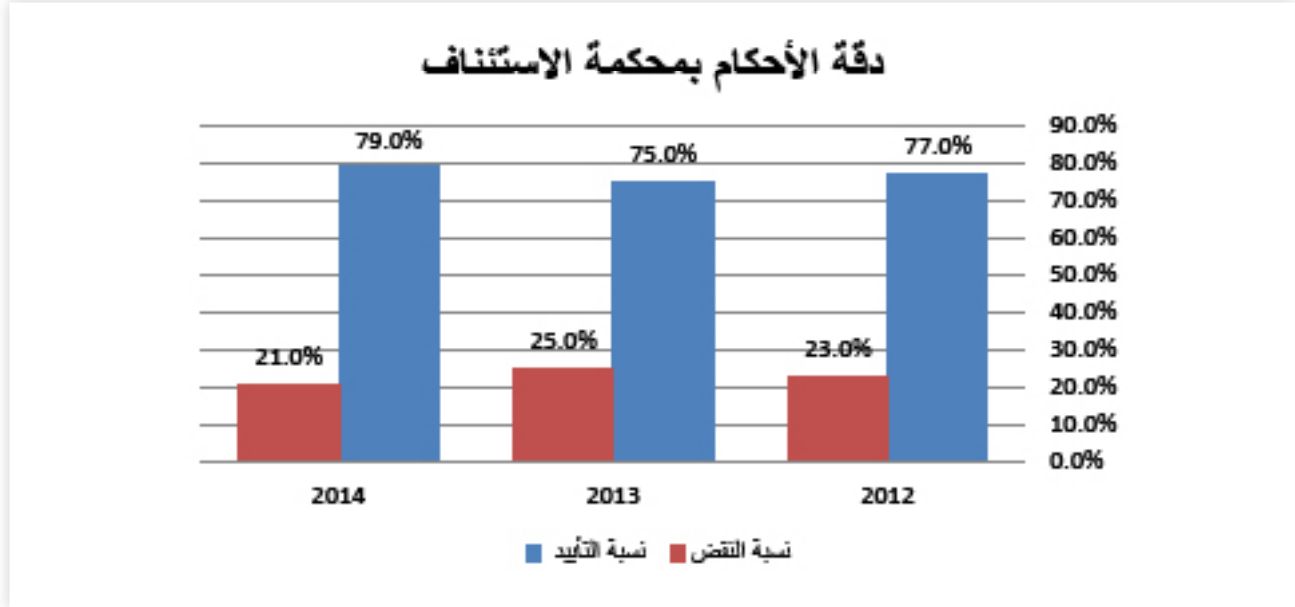
(ب) معدل الفصل للقضايا ذات الطبيعة النزاعية بمحكمة الاستئناف:

هناك ارتفاع في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ بنسبة وقدرها ١٨٪ حيث تم فصل عدد ٧٧٥٥ قضية بمحكمة الاستئناف في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٦٥٦٧ قضية في عام ٢٠١٣.



ج) دقة الأحكام بمحكمة الاستئناف :

هناك ارتفاع إيجابي في نسبة تأييد أحكام محكمة الاستئناف بمقدار ٤٪ حيث بلغت ٧٩٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠١٣. وأما عن نسبة النقض فيلاحظ انخفاض إيجابي في هذه النسبة حيث بلغت ٢١٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠١٣.



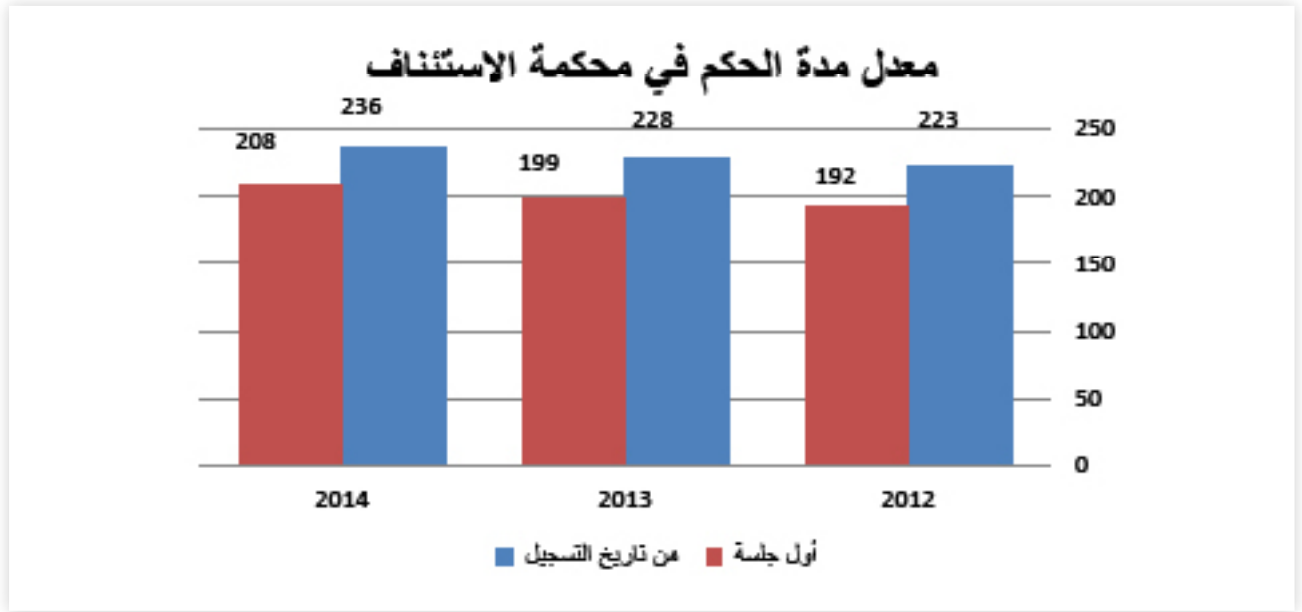
د) معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة الاستئناف :

معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة الاستئناف حقق معدل وقدره ٢٥ يوم و مقارنة بمعدل وقدره ٢٥ يوما في ٢٠١٣.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٢٥	٢٥	٨٠١٣	٣٠	٢٣	٧٢٠٧	٢٦	٢٥	٦٤٨٠	محكمة الاستئناف

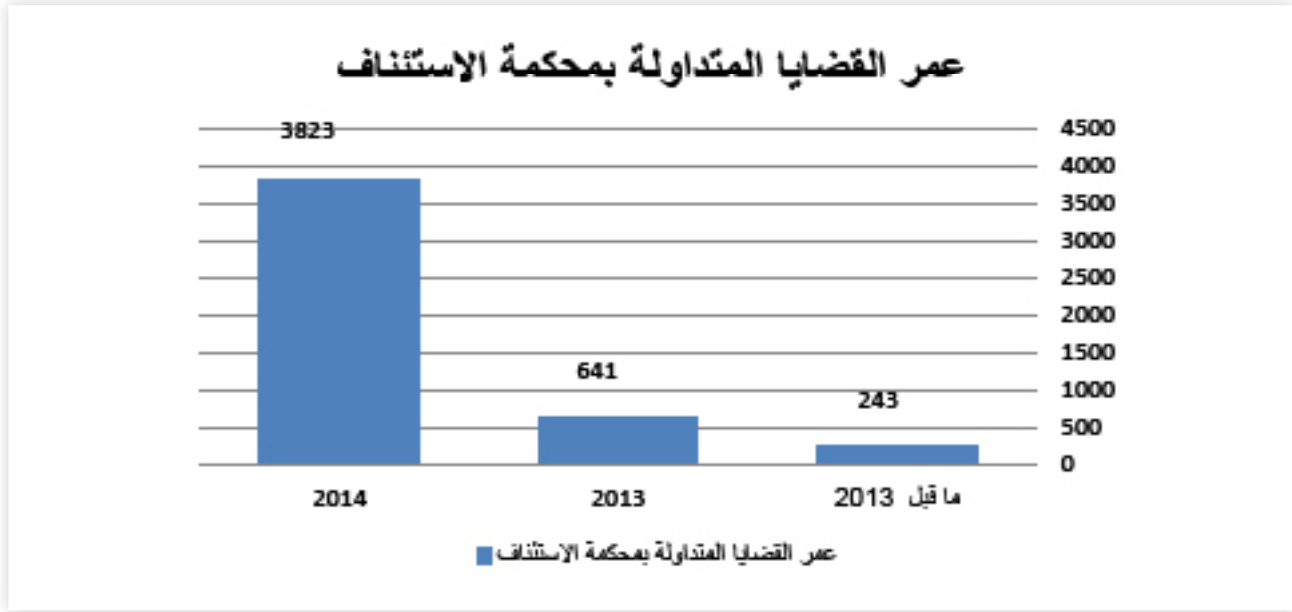
هـ) معدل مدة الحكم:

هناك ارتفاع سلبي في معدل مدة الحكم من أول جلسة في عام ٢٠١٤ عن عام ٢٠١٣ بمعدل ٨ أيام، وارتفاع سلبي في معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل في ٢٠١٤ بمعدل ٩ أيام عن عام ٢٠١٣.



و) معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة الاستئناف:

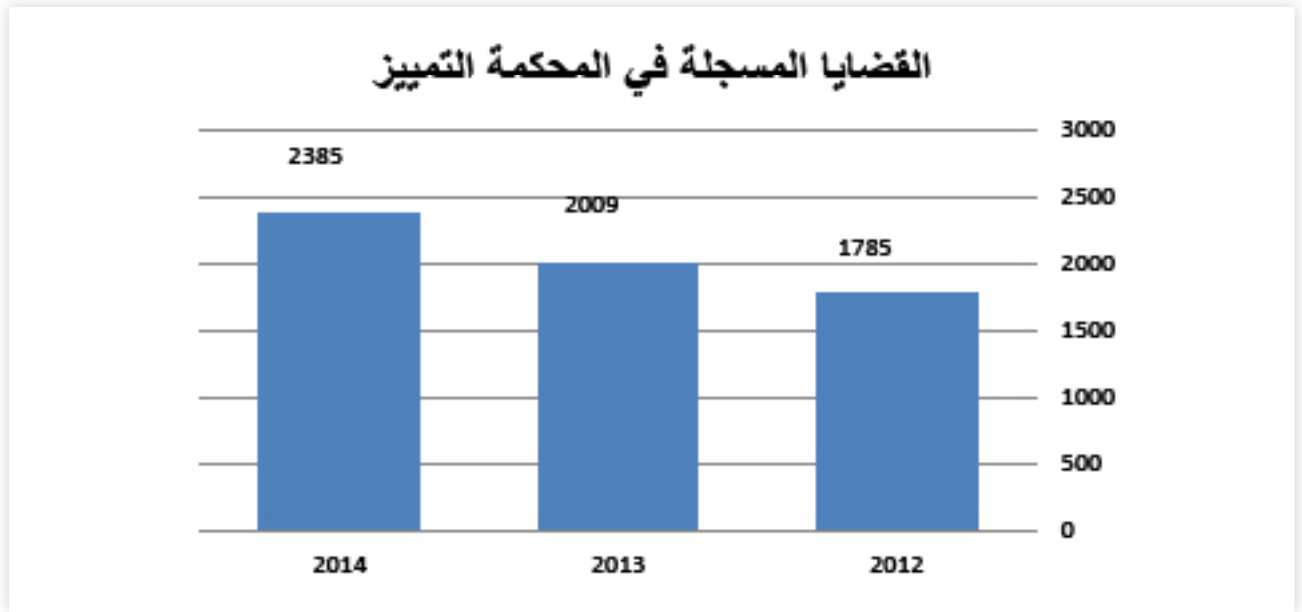
بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥ والتي بلغ إجماليها ٤٧٠٧ قضية والتي تم رصدها بتاريخ ٢٠١٥/١/٢، يبلغ عمر ٨١٪ منها أقل من ٣٦٥ يوم أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ وهي نسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس ملحوظ بها، كما أن ١٤٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٢ و ٥٪ فقط من القضايا عمرها يزيد عن الستين.



نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز

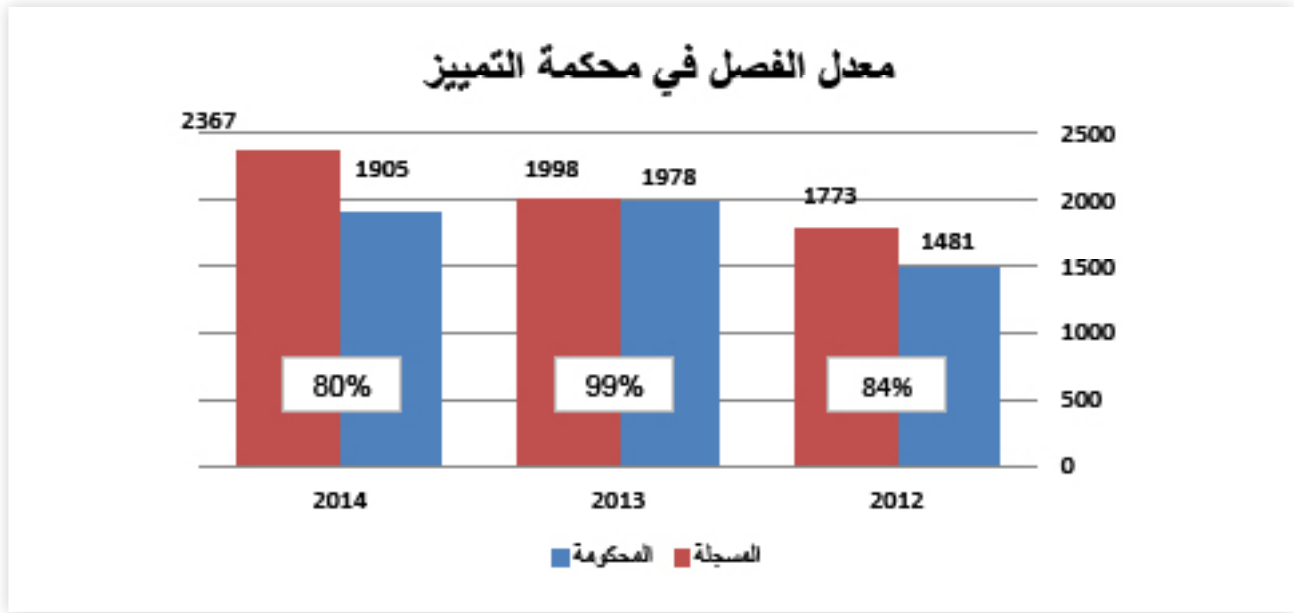
(أ) القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠١٣م بنسبة وقدرها (١٩٪) حيث تم تسجيل عدد (٢٣٨٥) طعناً في عام ٢٠١٤م مقارنة بـ (٢٠٠٩) طعناً في عام ٢٠١٣م .



ب) معدل الفصل بمحكمة التمييز:

حققت محكمة التمييز في ٢٠١٤م معدل فصل وقدره (٨٠%) مع تحقيق انخفاض بنسبة وقدرها ٤% في عدد القضايا المحكومة في محكمة التمييز في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣م نتيجة لزيادة عدد القضايا المسجلة بنسبة ١٩%.



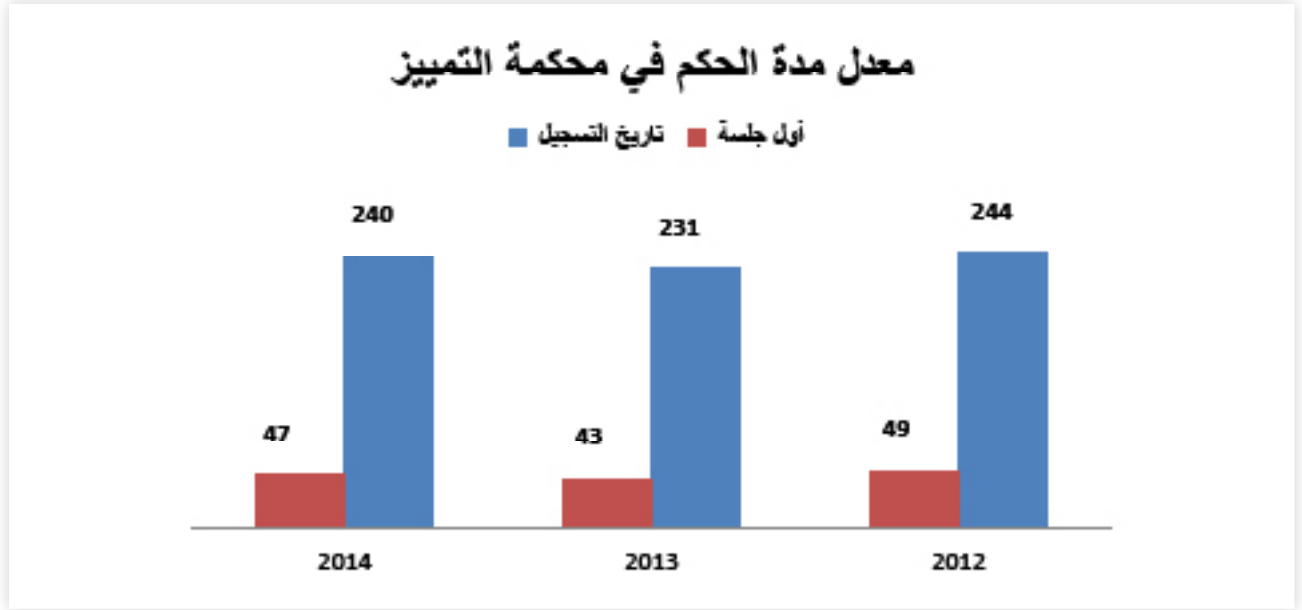
ج) معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة التمييز:

معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة التمييز حقق معدل وقدره ١١٨ يوماً وبعدد قضايا بلغت ١١٨٥ قضية.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
١١٨	٦٠	١١٨٥	١١٨	٦٠	١٠٣١	١٤٠	٦٠	٧٤٤	محكمة التمييز

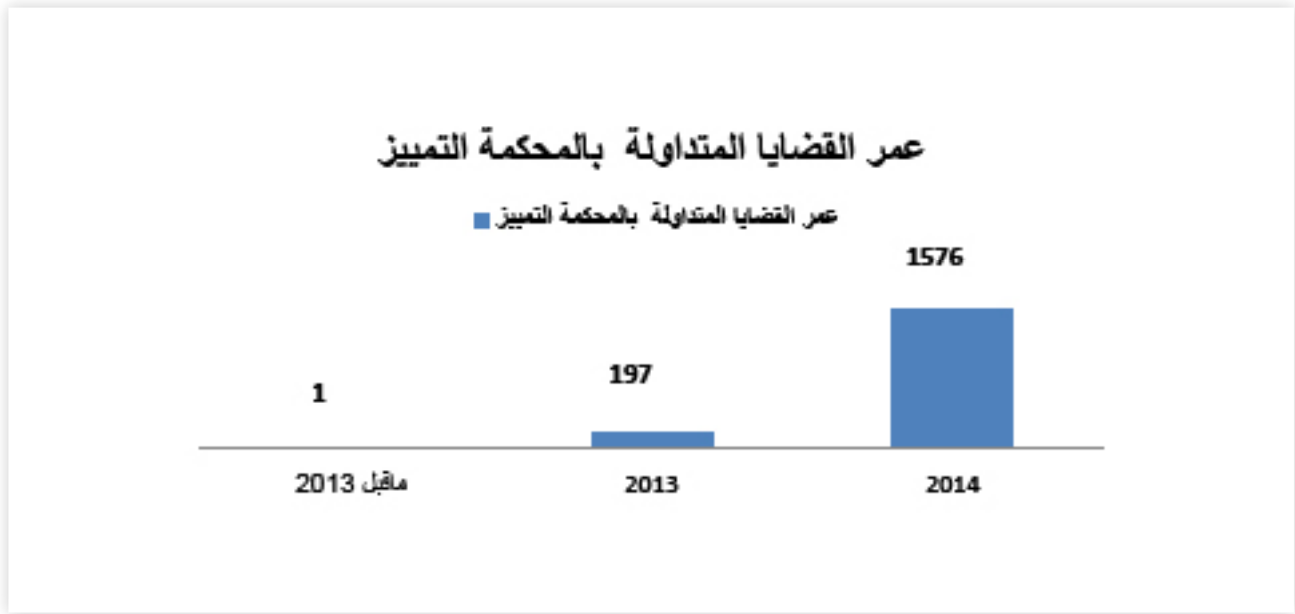
د) معدل مدة الحكم:

ارتفاع سلبي في (معدل مدة الحكم من أول جلسة) في عام ٢٠١٤ عن عام ٢٠١٣ بمعدل ٩ أيام، ارتفاع سلبي في (معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل) في ٢٠١٤ بمعدل ٤ أيام عن عام ٢٠١٣.



هـ) معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة التمييز:

بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥ يبلغ ٨٩٪ منها أقل من ٣٦٥ يوم أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٤ وهي نسبة ممتازة جداً تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس ملحوظ بها، كما أن ١١٪ من القضايا المرحلة (١٩٧ قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠١٢ وقضية واحدة فقط من القضايا عمرها يزيد عن السنتين.



نتائج مؤشرات أداء التنفيذ المدني

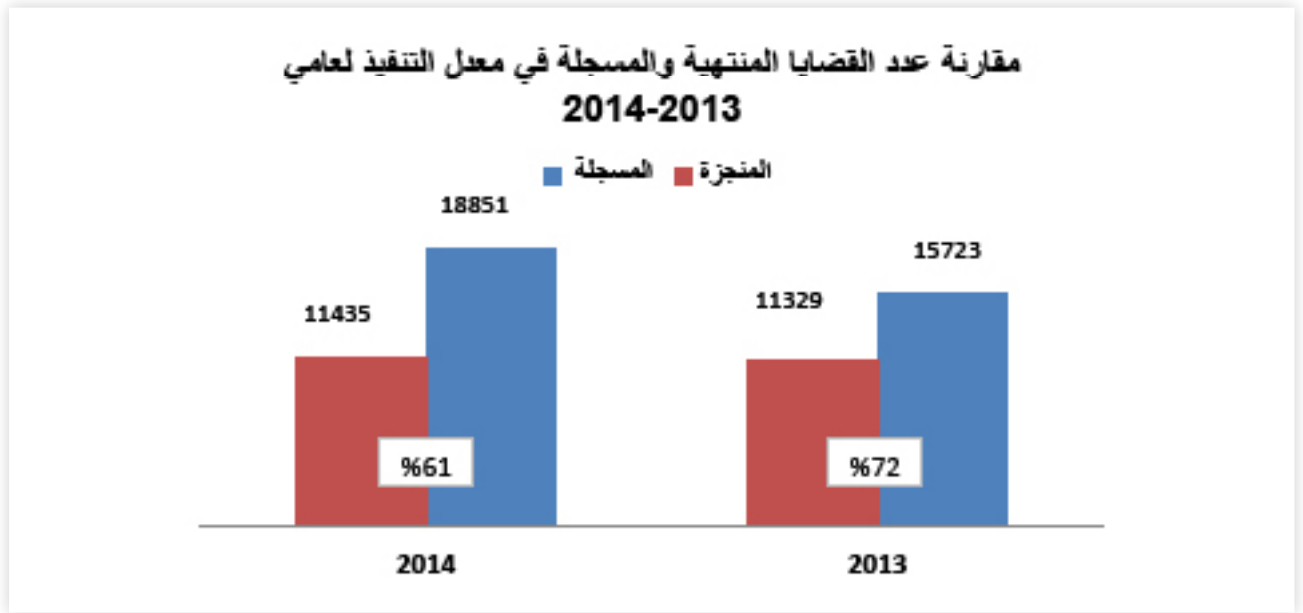
تقوم إدارة التنفيذ بتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم بمختلف درجاتها وكذلك تنفيذ الطلبات القضائية والأحكام الصادرة من مختلف المحاكم النظامية والشرعية الداخلية والخارجية عن طريق الانابات القضائية الواردة من تلك المحاكم . ويوضح هذا التقرير نتائج الأداء لعدد (٢) مؤشرات أداء وسيتم استعراض هذه النتائج على النحو التالي :-

١. مؤشر معدل التنفيذ .

٢. مؤشر معدل مدة التنفيذ .

أولاً : مؤشر معدل التنفيذ :

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب نسبة القضايا المنجزة خلال سنة على عدد القضايا المسجلة وهذا المؤشر يستخدم لقياس نسبة الإنجاز في حجم العمل في المحكمة. وعلى الرغم من تحقق هذا المؤشر معدل تنفيذ بلغ (٦١٪) وهو معدل ينقص بنسبة (١١٪) عن المعدل المحقق في عام ٢٠١٣، إلا ان عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٤ زادت بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٣ كما شهد عام ٢٠١٤ تحقيق زيادة في عدد القضايا المنجزة وقدرها (١٪)، حيث بلغ عدد القضايا المنجزة (١١٤٣٥) عام ٢٠١٤ مقارنة بـ (١١٣٢٩) عام ٢٠١٣.

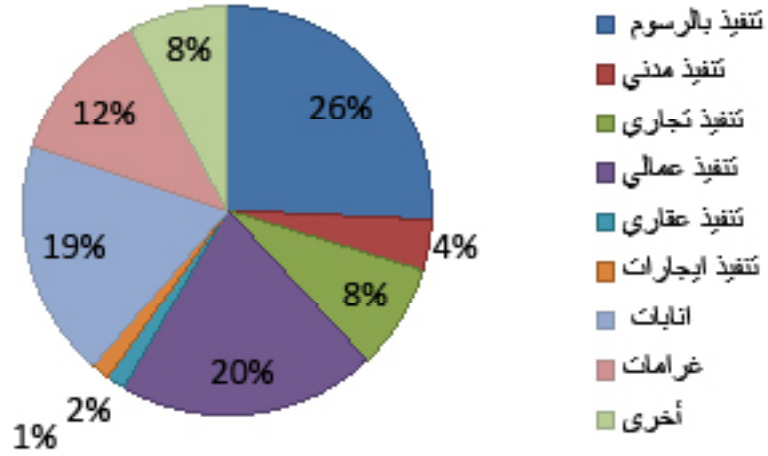


وبالنظر إلى القضايا المنفذة والمبينة في الرسم البياني التالي يتضح الآتي:

- الانتهاء من (٢٩١٥) ملف تنفيذ بالرسوم ما يمثل (٢٦٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة .
- الانتهاء من (٤٥٦) ملف تنفيذ مدني ما يمثل (٤٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (٩٥١) ملف تنفيذ تجاري ما يمثل (٨٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (٢٣٠٥) ملف تنفيذ عمالي ما يمثل (٢٠٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة .

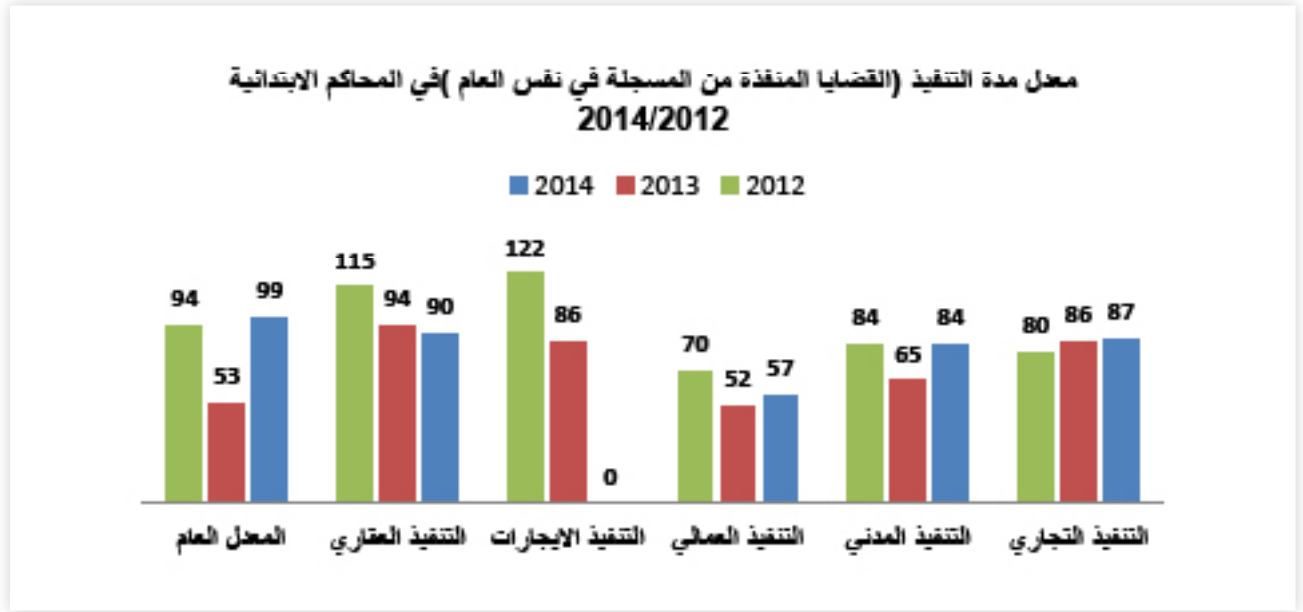
- الانتهاء من (١٦٧) ملف تنفيذ عقاري ما يمثل (٢٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (١٦٦) ملف تنفيذ إيجارات ما يمثل (١٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (٢١٢٢) ملف تنفيذ إنايات ما يمثل (١٩٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (١٣٦٩) ملف تنفيذ غرامات ما يمثل (١٢٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (٨٨٤) ملف تنفيذ - (باقي أنواع ملفات التنفيذ) ما يمثل (٨٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.

ملفات التنفيذ المنتهية



ثانياً : معدل مدة التنفيذ :

مؤشر معدل مدة التنفيذ هو مؤشر يقيس الفترة الزمنية بالأيام المستغرقة لإنجاز قضايا التنفيذ الرئيسية المسجلة في ٢٠١٤ والتي تم الانتهاء من تنفيذها في ٢٠١٣ . ويلاحظ من الرسم البياني أدناه أن معدل مدة التنفيذ في المحاكم الابتدائية بلغ معدل سلبي وقدره (٩٩ يوم) وهو يزيد عن المعدل الذي تم تحقيقه خلال عام ٢٠١٣ بمعدل وقدره (٤٦يوم) .



يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن اقل معدل تنفيذ تم تحقيقه في التنفيذ العمالي بمعدل إيجابي وقدره (٥٧ يوم) . في المرتبة الثانية نجد أن التنفيذ المدني حقق معدل وقدره (٨٤ يوم) . في المرتبة الثالثة نجد أن التنفيذ التجاري حقق معدل قدرة (٨٧ يوم) ، وفي المرتبة الرابعة نجد أن التنفيذ العقاري حقق معدل إيجابي خلال عام ٢٠١٤ (٩٠يوم) تنفيذ بينما بلغ خلال عام ٢٠١٣ (٩٤يوم) . ويعود الاداء السلبي إلى زيادة في عدد قضايا التنفيذ المسجلة .

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية

أولا : مؤشرات القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية

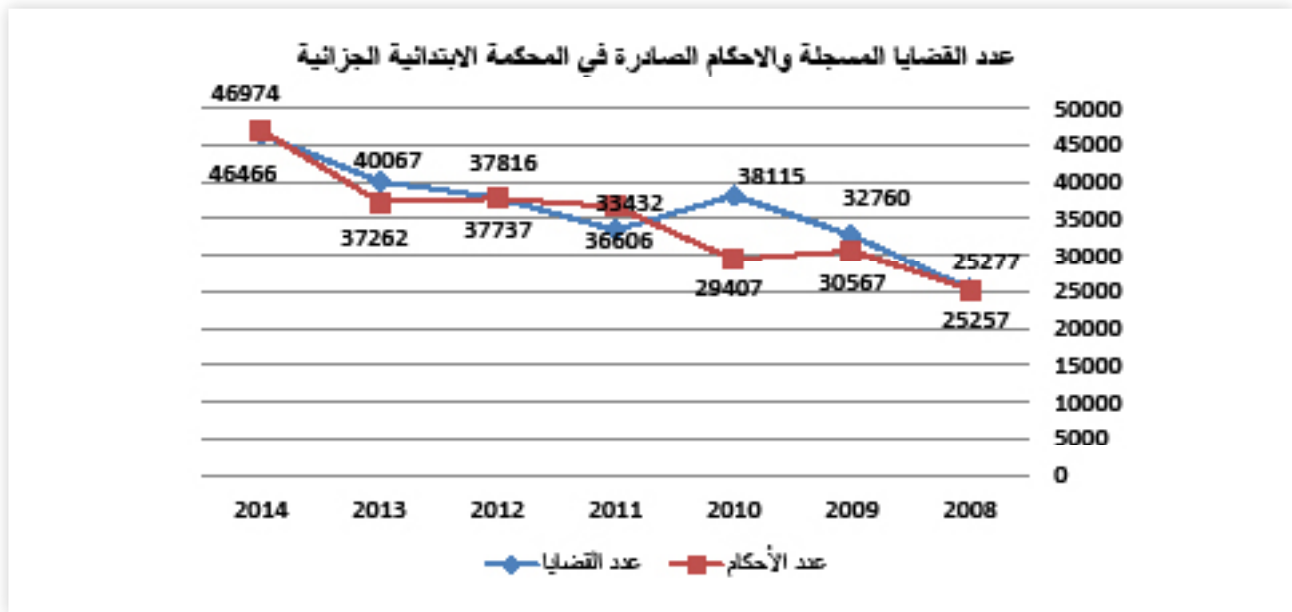
١. القضايا الجزائية المحالة²⁷ :

سجل المؤشر ارتفاع قدره ١٦٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث بلغ عدد القضايا المحالة ٤٦٤٦٦ قضية في ٢٠١٤، و ٤٠٠٦٧ قضية في ٢٠١٣.

٢. الأحكام الصادرة :

عدد الأحكام شهد ارتفاعا في عام ٢٠١٤، حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٢٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٣، فقد أصدرت المحكمة الجزائية ٤٦٩٧٤ حكم في ٢٠١٤ مقارنة ب ٣٧٢٦٢ حكم في عام ٢٠١٣.

بتحليل معدل الفصل يتبين انه فصل في ١٠٠٪ في عام ٢٠١٣ حيث تم اصدار ٣٧٧٣٧ حكم مقارنة بعدد ٣٧٨١٦ قضية محالة، وفي عام ٢٠١٣ انخفض مؤشر معدل الفصل إلى ٩٣٪ فقد فصل في ٣٧٢٦٢ قضية مقابل ٤٠٠٦٧ قضية مسجلة ويرجع هذا الانخفاض في هذا المعدل بشكل رئيسي إلى الزيادة في عدد القضايا المحالة والتي زادت بنسبه وقدرها ٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ بلغ مؤشر معدل الفصل ١٠١٪ فقد فصل في ٤٦٩٧٤ قضية مقابل ٤٦٤٦٦ قضية مسجلة.



(27) القضايا الجزائية المحالة: هي القضايا الجزائية المحالة من النيابة العامة للنظر فيها أمام محاكم دبي.

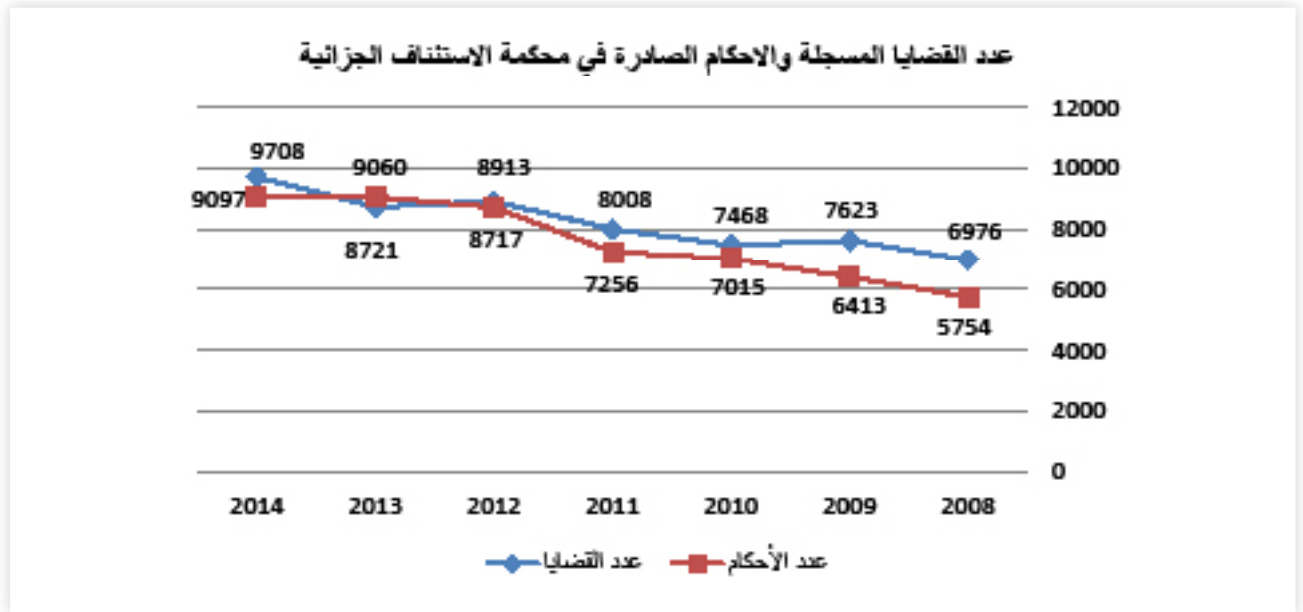
ثانياً : مؤشرات القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة الاستئناف.

١. القضايا المسجلة :

سجل المؤشر في عام ٢٠١٤ ارتفاعاً بنسبة ١١٪ في عدد قضايا الاستئناف المسجلة مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك من خلال تسجيل عدد ٨٧٢١ قضية استئناف جزائي في عام ٢٠١٣ مقابل ٩٧٠٨ في عام ٢٠١٤.

٢. الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف :

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في عام ٢٠١٤ حيث سجل المؤشر ارتفاع بسيط في عدد الأحكام الصادرة بنسبة وقدرها ٤,٠٪ حيث تم إصدار ٩٠٩٧ حكم في ٢٠١٤ مقابل ٩٠٦٠ حكم في ٢٠١٣، وبلغ معدل الفصل ٩٤٪ في عام ٢٠١٤.



ثالثا : مؤشرات القضايا الجزائية بمحكمة التمييز .

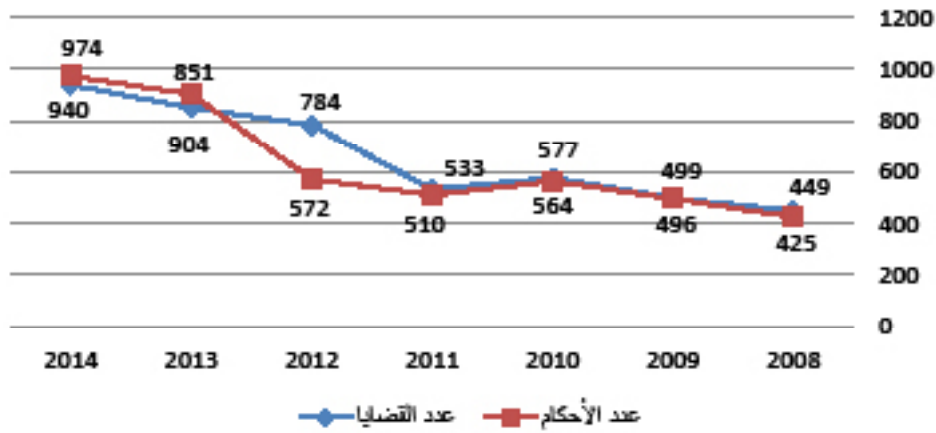
١ . القضايا المسجلة بمحكمة التمييز :

هناك ارتفاع بعدد القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة التمييز في عام ٢٠١٤ بنسبة وقدرها ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٤ حيث تم تسجيل عدد ٩٤٠ قضية في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٩٠٤ قضية في عام ٢٠١٣ .

٢ . الأحكام الصادرة من محكمة التمييز :

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة التمييز بلغ ١٥٪ في عام ٢٠١٤ حيث تم إصدار عدد ٩٧٤ حكم تمييز في ٢٠١٤ مقابل ٨٥١ قضية في ٢٠١٣ وتم تحقيق معدل فصل ١٠٤٪ .

عدد القضايا المسجلة والأحكام الصادرة في محكمة التمييز الجزائية

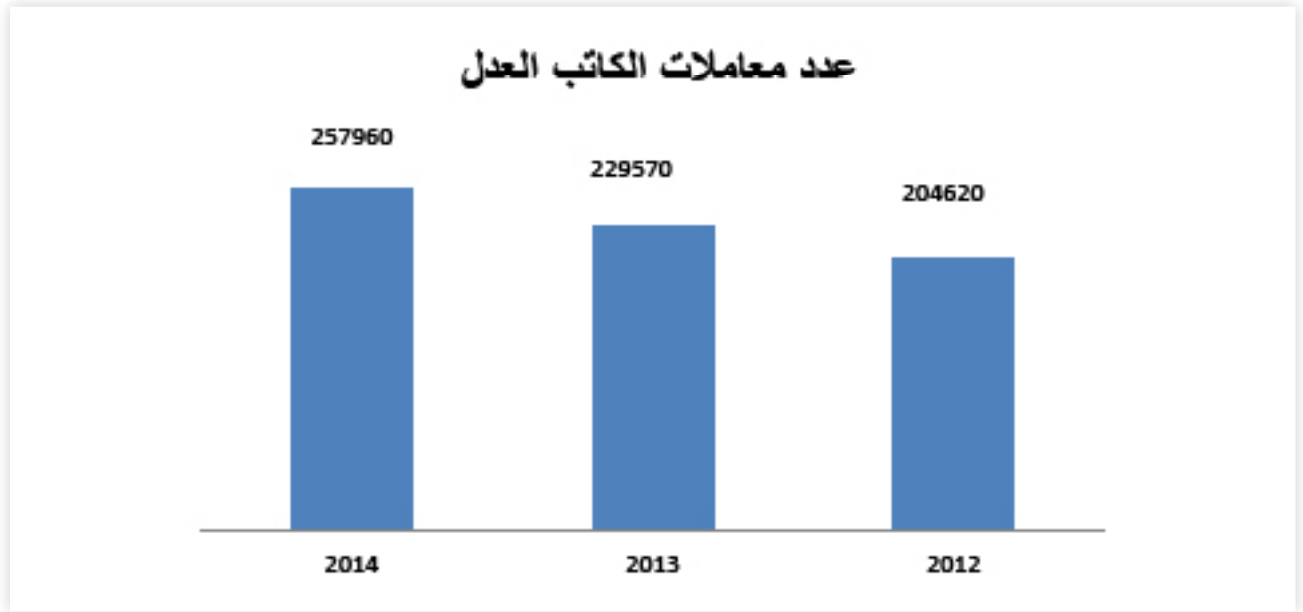


نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل

إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي لها فروع متعددة تغطي مختلف مناطق الإمارة، وهي فرع الطوار وفرع البرشاء وفرع الدائرة الاقتصادية وفرع حتا، بالإضافة إلى الفرع الرئيسي بمبنى المحاكم. وتؤدي هذه الفروع دوراً فعالاً وبارزاً في التسهيل على جمهور المتعاملين من حيث تقريب موقع الخدمات إلى أماكن تواجدهم.

١. ارتفاع بنسبة ١٢% في عدد معاملات الكاتب العدل:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالمعاملات المنجزة لدى الكاتب العدل خلال عام ٢٠١٤ إلى إرتفاع يقدر بنسبة ١٢% حيث تم تسجيل عدد ٢٥٧٩٦٠ معاملة مقارنة بـ ٢٢٩٥٧٠ معاملة في عام ٢٠١٣. حيث أن الزيادة تركزت في عدد معاملات التوثيق ذات العلاقة بالأنشطة التجارية.



كما يمكن ملاحظة أن فرع الطوار في عام ٢٠١٢ استحوذ على نسبة ٤٧% من إجمالي معاملات الكاتب العدل وفي عام ٢٠١٣ استحوذ على نسبة ٤٥% وفي ٢٠١٤ على نسبة ٤٤% وذلك بسبب قرب الموقع من الكثافة السكانية والمحلات والمراكز التجارية، وتوزعت النسبة المتبقية في عام ٢٠١٤ على فرع البرشاء بنسبة ٣٦%، فرع دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة ١٤%، الفرع الرئيسي بنسبة ٥%، كما يتضح أن التوثيق بلغ ٩٩% من إجمالي عدد معاملات الكاتب العدل في ٢٠١٤.

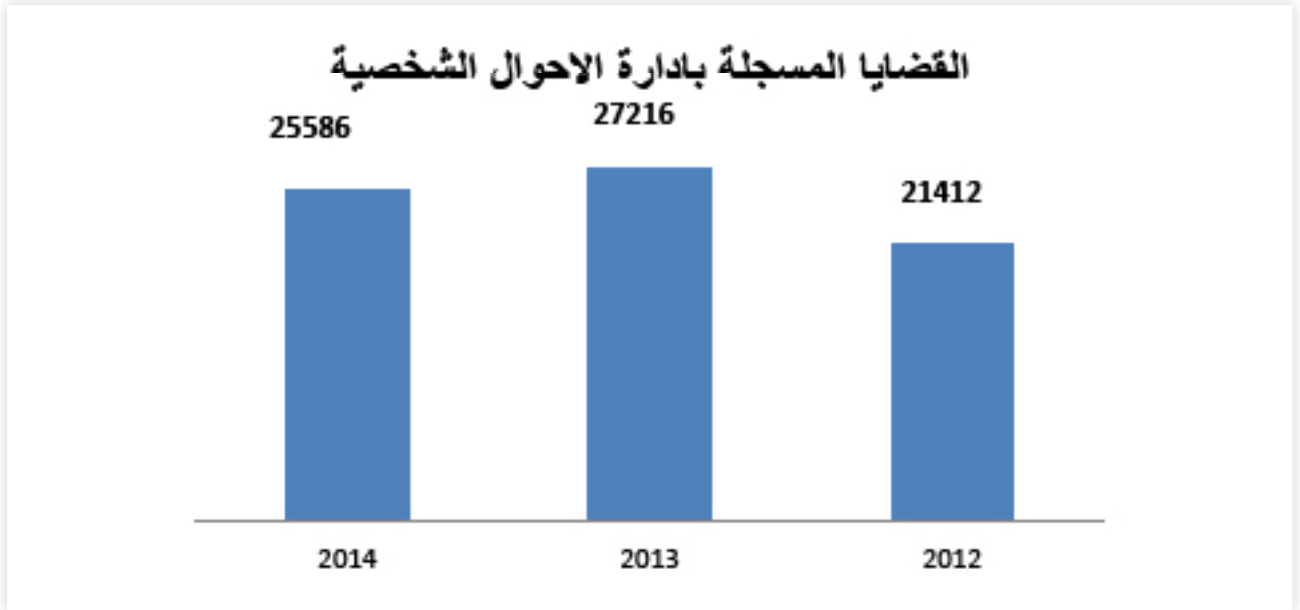
سنة ٢٠١٢					الإدارة وفروعها
المجموع	عقود الكنائس	محركات النشر	إثبات تاريخ	توثيق	
١٠١١١	٣	١٧٥٢	--	٨٣٥٥	الفرع الرئيسي
١٩٤٩٣	--	--	--	١٩٤٩٣	فرع دائرة التنمية الاقتصادية
٦٠٤٩٥	٣٩٧	٢	--	٦٠٠٩٦	فرع البرشاء
٨٦٤٠٦	٢٨٨	٣١	--	٨٦٠٨٧	فرع الطوار
١٧٦٥٠٥	٦٨٨	١٧٨٦	٠	١٧٤٠٣١	المجموع

سنة ٢٠١٣					الإدارة وفروعها
المجموع	عقود الكنائس	محركات النشر	إثبات تاريخ	توثيق	
٩٩٤٩	١	١٥٣٩	--	٨٤٠٩	الفرع الرئيسي
٢٤٥٢٦	--	--	--	٢٤٥٢٦	فرع دائرة التنمية الاقتصادية
٧٤٤٤٥	٤٩٩	٢٢٠	--	٧٣٧٢٦	فرع البرشاء
٩٥٧٠٠	٢٢٩	٢٧٥	--	٩٥١٩٦	فرع الطوار
٢٠٤٦٢٠	٧٢٩	٢٠٣٤	٠	٢٠١٨٥٧	المجموع

سنة ٢٠١٤					الإدارة وفروعها
المجموع	عقود الكنائس	محركات النشر	إثبات تاريخ	توثيق	
١١٠٦٩	٣	١٤٣٧	٠	٩٦٢٩	الفرع الرئيسي
٣٢٦٢٤	١	٠	٠	٣٢٦٢٣	فرع دائرة التنمية الاقتصادية
٨٢٤٢٨	٥٥٢	٥٦٩	٠	٨١٣٠٧	فرع البرشاء
١٠٣٤٤٩	٢٣٤	٥٤٠	١	١٠٢٦٧٤	فرع الطوار
٢٢٩٥٧٠	٧٩٠	٢٥٤٦	١	٢٢٦٢٢٣	المجموع

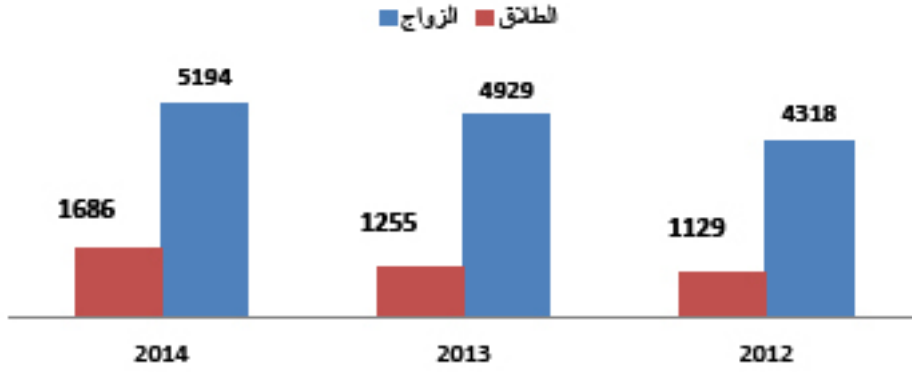
نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية.

(أ) انخفاض نسب المعاملات الأحوال الشخصية ٦%: سجل قسم خدمات الأحوال الشخصية بإدارة الأحوال الشخصية خلال عام ٢٠١٤ انخفاض في المعاملات الشرعية على مختلف أنواعها، حيث شملت معاملات الزواج والطلاق والإشهادات والتصديقات والتي بلغت مجموعها (٢٥٥٨٦) معاملة في ٢٠١٤ مقارنة بـ (٢٧٢١٦) معاملة خلال ٢٠١٣ أي انخفاض بنسبة ٦%.



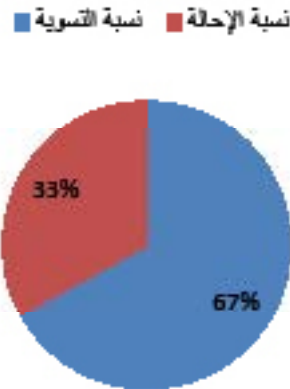
(ب) زيادة نسب تسجيل معاملات الزواج: بلغ عدد المعاملات المتعلقة بالزواج والطلاق المنجزة في عام ٢٠١٤ بصالة الأحوال الشخصية ٦٨٨٠ معاملة وبمقارنته عن العام الماضي نجد ان هناك ارتفاع بعدد المعاملات في عام ٢٠١٤ بنسبة ١١% عن عام ٢٠١٣. وبالنزول إلى التفاصيل يتضح بأن الزيادة في تسجيل معاملات الزواج بلغت ٥% حيث تم تسجيل ٥١٩٤ معاملة في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤٩٢٩ معاملة في عام ٢٠١٣ وجاءت بمختلف الفئات والتي تشمل زواج المواطن من مواطنة والمواطن من غير المواطنة وغير المواطن من المواطنة وغير المواطن من غير المواطنة. وقد قارنتها زيادة ملحوظة في حالة إشهادات الطلاق تقدر بـ ٣٤% حيث تم تسجيل عدد (١٦٨٦) معاملة في ٢٠١٤، فيما بلغت ١٢٥٥ معاملة في عام ٢٠١٣، وجدير بالذكر أن نسبة الطلاق في ٢٠١٤ بلغت ٢٥% من إجمالي معاملات الزواج.

عدد حالات الزواج والطلاق المسجلة بإدارة الأحوال الشخصية

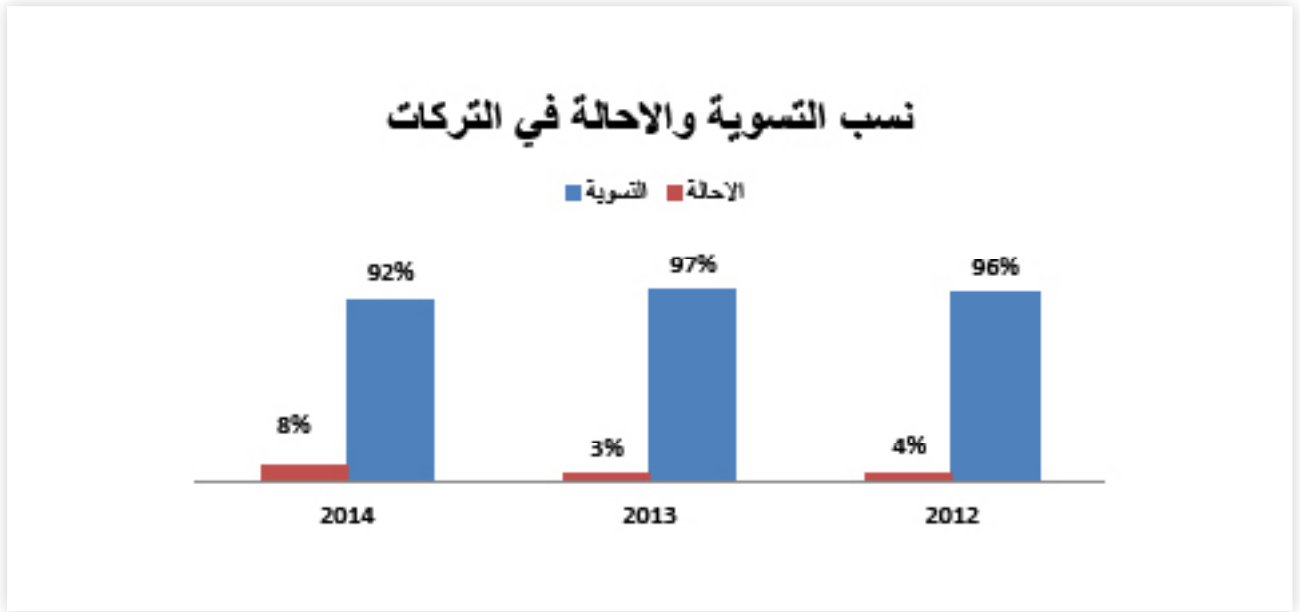


(ج) التسويات في الحالات الأسرية : حقق قسم الإصلاح الأسري نجاحاً ملموساً في عام ٢٠١٤ مقارنة بعدد حالات المشاكل الأسرية المسجلة ، ويرجع هذا النجاح إلى جهد الموجهين الأسريين ، الذين يبذلون جهداً كبيراً في التوفيق بين المتخاصمين ومحاولة معالجة الخلافات الأسرية وتوجيه النصيحة وإقناع أطراف النزاع بالموعظة الحسنة وباستخدام الأساليب النفسية والاجتماعية المناسبة لشخصية كل طرف. والجدير بالذكر أن قسم التوجيه والإصلاح الأسري استقبل في هذا العام ٥٢٦٧ حالة خلاف أسري بزيادة ١٤٪ عن عام ٢٠١٢ ونجح في الوصول إلى الصلح أو الاتفاق في ٦٧٪ من الحالات، وتمت إحالة ٢٢٪ منها إلى القضاء، ويعتبر هذا الإنجاز نقطة مضيئة استمرار الأداء بنفس المستوى رغم الزيادة العددية للحالات وهو استمرار في زيادة محاكم دبي نحو إيجاد وتفعيل القنوات البديلة للتقاضي والذي ساهم بشكل كبير وملحوظ في استقرار الأسر المواطنة والمقيمة في إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام.

نسب التسوية والإحالة في الحالات الأسرية لعام 2014



(د) انخفضت نسبة التسويات في نزاعات الشركات إلى ٩٢ ٪: استقبل قسم الشركات بإدارة الأحوال الشخصية بمحاكم دبي ١١١٤ ملف إعلام شرعي في عام ٢٠١٤. كما تم تسجيل ١٠١٣ ملف توزيع شركة وقد تم إنهاء ٩٢ ٪ من هذه الملفات التي فيها خلاف بين الورثة بشكل ودي وحيث أنجزت التسويات بواسطة موجهي الشركات بشعبة تسوية الشركات.



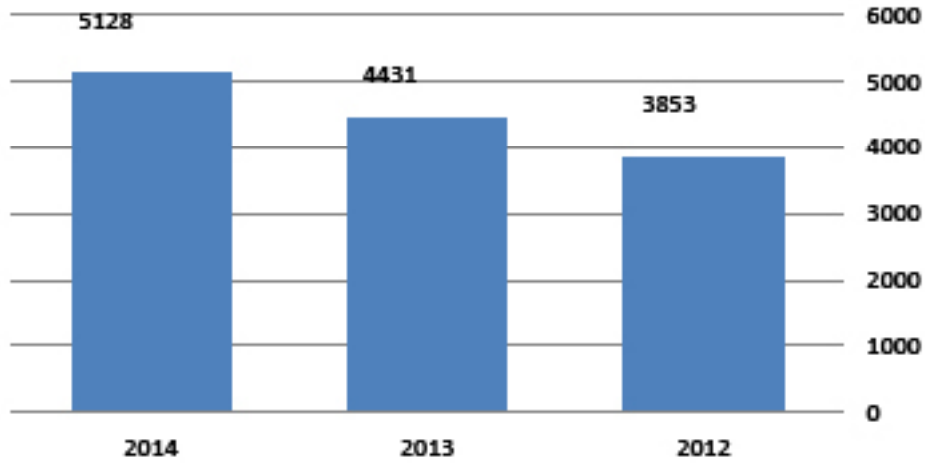
نتائج مؤشرات الأداء الخاصة مركز التسوية الودية للنزاعات

مركز التسوية الودية للنزاعات

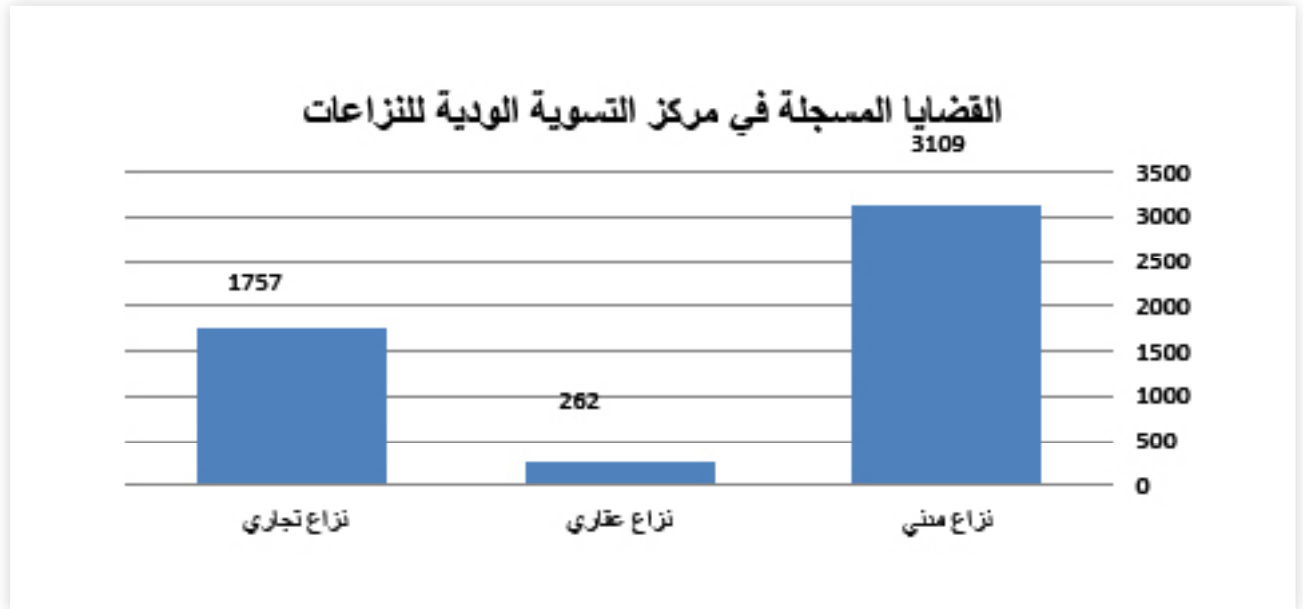
١. النزاعات المسجلة في مركز التسوية الودية للنزاعات

توضح الإحصائية وجود زيادة بنسبة وقدرها ١٦٪ في مجموع عدد النزاعات المسجلة بمركز التسوية الودية للنزاعات في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، حيث تم تسجيل عدد ٥١٢٨ نزاع في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤٤٣١ نزاع في عام ٢٠١٣.

مجموع القضايا المسجلة في التسوية الودية للنزاعات

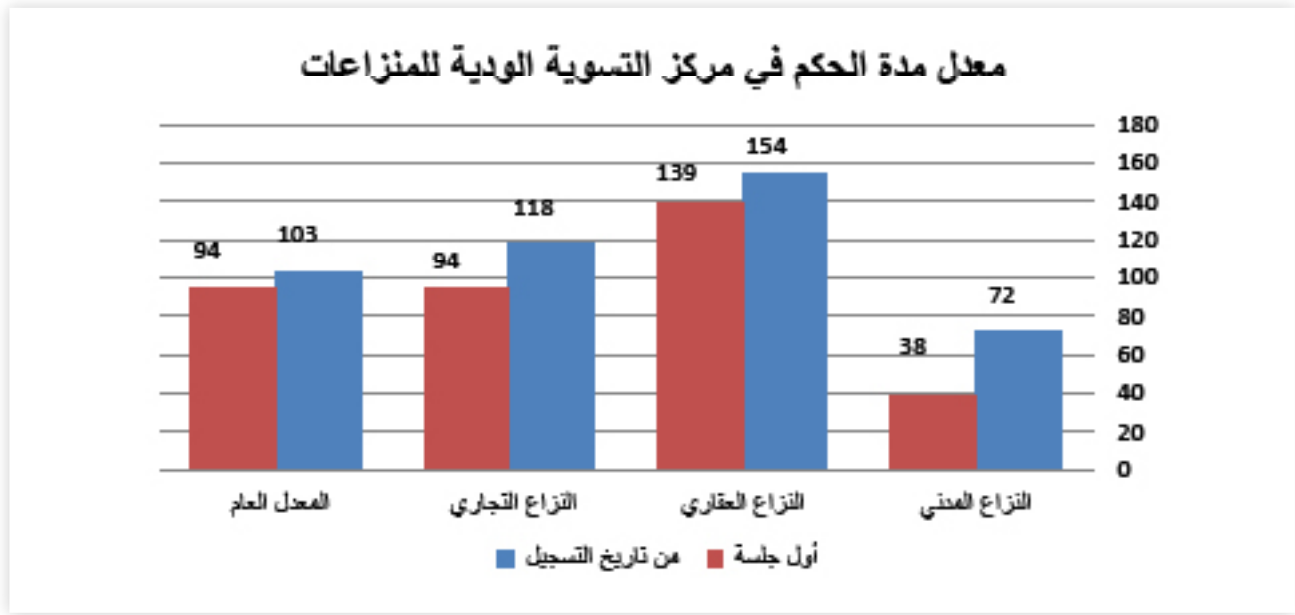


بالنظر إلى الرسم البياني التالي توزيع النزاعات المسجلة على الأنواع فقد تم تسجيل عدد إجمالي ٥١٢٨ نزاع في عام ٢٠١٤، حيث تم تسجيل عدد ٣١٠٩ نزاع مدني، ٢٦٢ نزاع عقاري، ١٧٥٧ نزاع تجاري.



٢. معدل مدة الحكم

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدلاً عام وصل إلى ١٠٣ يوماً في عام ٢٠١٤، حيث بلغ عدد النزاعات المفصلة ٤٤٠٤ قضية في عام ٢٠١٤. وبشكل تفصيلي تم رصد معدل ٧٢ يوماً في النزاع المدني، ١٥٤ يوماً في النزاع العقاري و ١١٨ يوماً في النزاع التجاري.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدلاً عام وصل إلى ٩٤ يوماً في عام ٢٠١٤. وبشكل تفصيلي تم رصد معدل ٢٨ يوماً في النزاع المدني، ١٣٩ يوماً في النزاع العقاري و ٩٤ يوماً في النزاع التجاري.



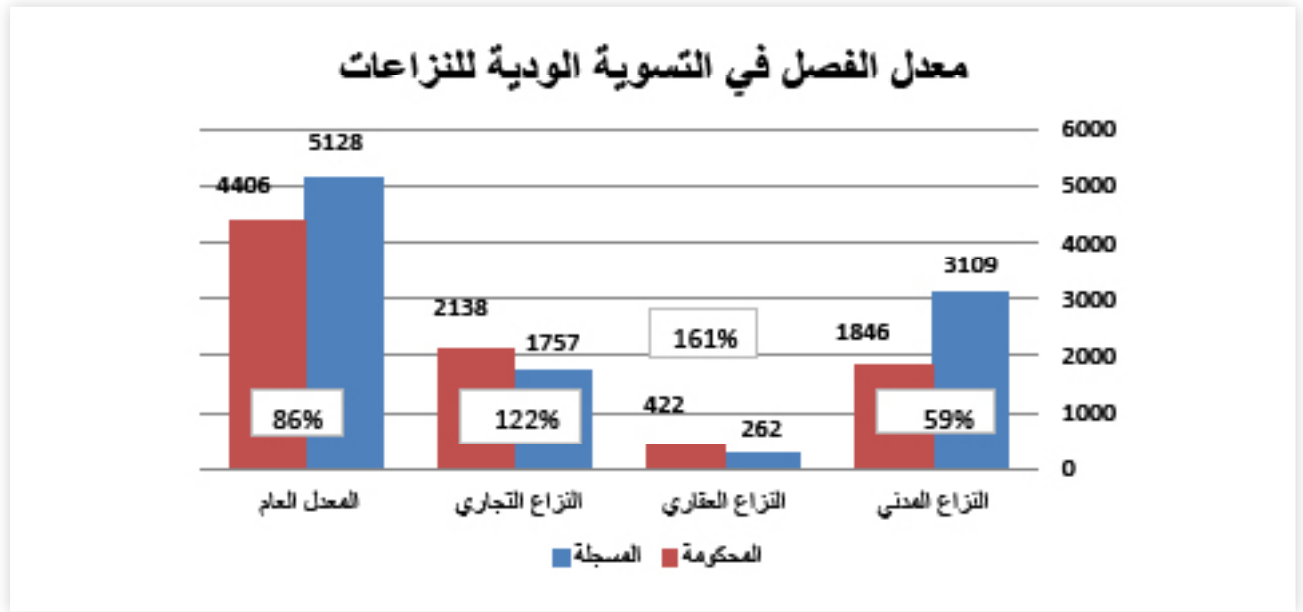
٣. معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى

تم رصد ارتفاع سلبي بنسبة ٩٢٪ في المعدل العام لزمن الانتظار للجلسة الأولى حيث ارتفع من ٢٩ يوم في ٢٠١٣ إلى ٥٦ يوم في ٢٠١٤. وبشكل تفصيلي فقد بلغ المعدل في ٢٠١٤ (٧٩) يوماً في المدني، ٢٢ يوماً في العقاري، ٢١ يوماً في التجاري.

٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			السنوات
المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحقق	المستهدف	عدد القضايا المسندة	المحاكم
٥٦	٢٣	٥١١٦	٢٩	٣٥	٤٤١٤	٤٧	٢٢	٢٨٤٦	مركز التسوية الودية للنزاعات

٤. معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل العام في مركز التسوية الودية للمنازعات بلغ ٨٦٪ حيث تم فصل ٤٤٠٦ نزاع من ٥١٢٨ نزاع مسجل في عام ٢٠١٤. بلغ معدل الفصل في نزاع مدني إلى نسبة ٥٩٪ حيث تم فصل ١٨٤٦ نزاع من ٣١٠٩ نزاع مسجل في ٢٠١٤. وبالنسبة إلى النزاع العقاري بلغ معدل الفصل ١٦١٪ حيث تم فصل ٤٢٢ نزاع من ٢٦٢ نزاع مسجل. وتم تحقيق معدل بلغ ١٢٢٪ في النزاع التجاري حيث تم فصل ٢١٢٨ نزاع من ١٧٥٧ نزاع مسجل.

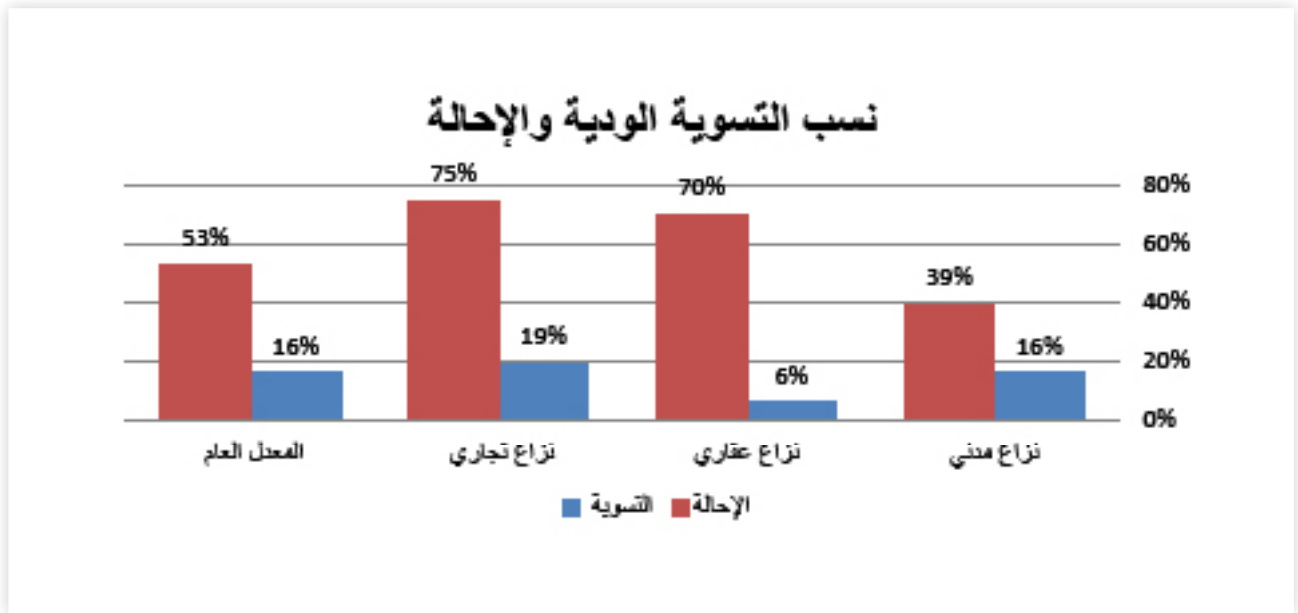


نسب التسوية الودية والإحالة :

حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدل عام في نسب التسوية الودية والإحالة حيث بلغت نسبة التسوية ١٦٪ وإحالة ٥٣٪ من المنازعات المسجلة ٥١٢٨ نزاع حيث بلغ عدد المنازعات التي تم تسويتها ٨٣٦ نزاع و ٢٧٠٦ نزاع محال.

بلغت نسبة التسوية في نزاع مدني ١٦٪ وتم إحالة ٣٩٪ من النزاعات المسجلة حيث بلغت نزاعات التسوية ٤٩٠ نزاع و ١٢٠٥ نزاع محال. وتم تسوية نزاع عقاري بنسبة ٦٪ وإحالة ٧٠٪ حيث بلغت نزاعات التسوية ١٧ نزاع و ١٨٤ نزاع محال. بينما في النزاع التجاري بلغت نسبة التسوية ١٩٪ وتم إحالة ٧٥٪ وبلغت قضايا التسوية ٣٢٩ نزاع و ١٣١٧ نزاع محال.

- الأرقام الموضحة في الرسم البياني التالي تشمل نزاعات مسجلة في العام ٢٠١٤ وما قبل ذلك.



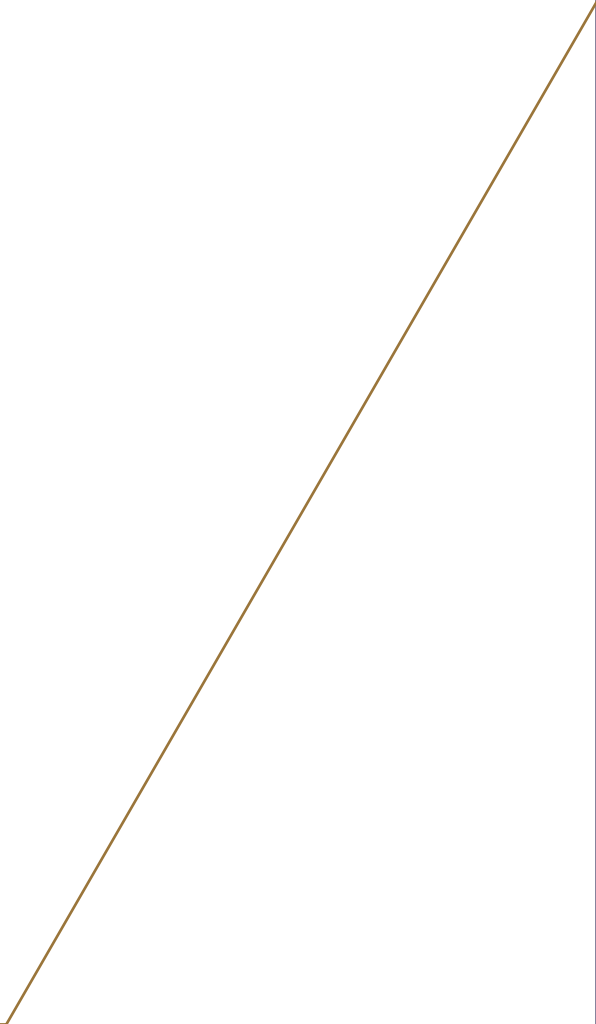
الباب الثاني

الفصل الثاني

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية والمالية في:

نتائج مؤشرات الأداء في كل من :-

- ١ . نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين ٢٠١٤
- ٢ . نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية ٢٠١٤
- ٣ . نتائج مؤشرات الأداء الخاصة المالية
- ٤ . التميز والجودة في تقديم الخدمات (الأحوال الشخصية - خدمات القضايا - الكاتب العدل)
- ٥ . الاتجاهات المستقبلية



مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية في:

١- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين ٢٠١٤

تتولى إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي مهمة التخطيط لإدارة عمليات الاستطلاع بالدائرة، عن طريق إعداد وتنفيذ استبيانات رضا المتعاملين والموارد البشرية والمجتمع وفق معايير برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز واختيار دورية قياسها وتقديم التوصيات بشأنها.

• نتائج استطلاعات آراء المتعاملين ٢٠١٤:

نتائج استبيان قياس رأي المتعاملين من خلال استطلاع رأي المتعاملين من قبل حكومة دبي:

في عام ٢٠١٣ تم تحقيق نسبة زيادة (١٢٪) في مؤشر المتسوق السري عن عام ٢٠١٣ بتحقيق (٨٢٪) مقارنة بـ (٧٢٪) لعام ٢٠١٢، كما بلغت نسبة رضا المتعاملين (٨٩٪) طبقاً لدراسة حكومة دبي عن عام ٢٠١٣، أما فيما يخص نتائج العام ٢٠١٤ سيتم الاعلان عنها خلال العام الجاري.

CS	MSI	DGSI (من ١٠٠)	DGSI (من ١٠٠٠)
٨١٪	٦١٪	٧١٪	٧١١
٧٧٪	٦٢٪	٦٩٪	٦٩٢
٥٨٪	٧٨٪	٦٧٪	٦٧٩
٦٩٪	٨٠٪	٧٤٪	٧٤١
٦٩٪	٨٥٪	٧٧٪	٧٧٢
٧٧٪	٨٤٪	٨٠٪	٨٠٣
٧٧٪	٨٦٪	٨١٪	٨١٣
٨١٪	٨٥٪	٨٢,٩٪	٨٢٩
٦٩٪	٨٩٪	٧٩٪	٧٨٦
٧٧٪	٨٩٪	٨٣٪	٨٣٠
٧٠٪	٩٢٪	٨١٪	٨١٣
٧٦٪	٩١٪	٨٤٪	٨٤١
٧٢٪	٩٦٪	٨٤٪	٨٤٠
٧٩٪	٩٣٪	٨٧٪	٨٦٧
٨٢٪	٩٦٪	٨٩٪	٨٨٦
٨٨٪	٩٤٪	٩١٪	٩٠٩

نظراً لما لآراء المتعاملين من دور في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة تم تنفيذ استبيان لقياس رضا المتعاملين عن العام ٢٠١٤ باللغتين العربية والانجليزية ويغطي هذا الاستبيان كافة شرائح المستفيدين من خدمات الدائرة وعلى مستوى كافة الوحدات التنظيمية وأفرع الدائرة، ويتم تحليل النتائج النهائية لهذا الاستبيان شهر أبريل من كل عام توافقا مع نتائج برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، وقد شملت العينة الأولية في شهر يناير ٢٠١٥ حوالي (٤٣٠) متعاملاً من كافة الجنسيات المستفيدة من خدمات الدائرة وبناء على المبادرات التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠١٤ لتعزيز جودة الخدمات المقدمة تمكنت الدائرة من تحقيق نسبة رضا عامة بلغت (٩١٪) وجاءت نتائج استطلاع رضا المتعاملين للمعايير الرئيسية كالتالي:

المعيار	نسبة الرضا
٪٩٠	الانطباع العام
٪٩٤	الخدمات
٪٩٢	تقديم الخدمة
٪٨٦	الشفافية
٪٩١	الرضا العام

٢- نتائج أداء نظام شكاوى المتعاملين ٢٠١٤ :

حققت دائرة محاكم دبي أداء متميزاً في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين الموحد لحكومة دبي بتحقيق نسبة (٩٧٪) عام ٢٠١٤ مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي في ما يتعلق بمؤشر (نسبة الشكاوى التي تم حلها ضمن (٧) ايام عمل) وهو (٧٥٪) ، كما بلغت نسبة التظلمات الشكاوي الواردة على الدائرة (٧٪) مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي (١٠٪) يوضح الجدول ادناه نتائج أداء الدائرة في نظام الشكاوي الموحد ومقارنتها مع مستهدفات حكومة دبي ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ على التوالي

التظلمات	الشكاوى المحلولة ضمن ٧ أيام عمل	مؤشرات محاكم دبي
٪١٠	٪٧٥	مستهدف الحكومة
٪٥	٪٨٠	محقق ٢٠٠٨
٪١	٪٨٨	محقق ٢٠٠٩
٪٠	٪٨٥	محقق ٢٠١٠
٪٣	٪٩٣	محقق ٢٠١١
٪٣	٪٩٥	محقق ٢٠١٢
٪٧	٪٩٦	محقق ٢٠١٣
٪٧	٪٩٧	محقق ٢٠١٤

٢- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية ٢٠١٤

أولاً:- نسبة التوطين حسب الفئات:

حقق العام الحالي ارتفاعاً في عدد الموظفين المواطنين لسنة (٢٠١٤) حيث بلغ عددهم (٨١٠) موظفاً مواطناً مقارنة ب (٧٢٨) موظفاً مواطناً في عام (٢٠١٣) أي بزيادة وقدرها (١١٪)، أما عن نسبة التوطين في الفئة القيادية فقد بلغت (٩٥٪) في عام (٢٠١٤) وهي مساوية لنتيجة العام الماضي (٢٠١٣)، أما عن نسبة التوطين في الفئة التنفيذية والإشرافية لعام (٢٠١٤) فقد بلغت (٥٩٪) بانخفاض بمعدل (١٪) عن نتيجة العام الماضي (٢٠١٣)، أما عن نسبة التوطين في الفئات الأخرى فبلغت في عام (٢٠١٤) ما نسبته (٩٢٪) بارتفاع إيجابي بمعدل (١٪) عن نتيجة العام الماضي، أما عن نسبة التوطين في فئة الوظائف القضائية في نهاية عام (٢٠١٤) فهي مساوية لنتيجة العام الماضي بمعدل (٢٤٪). كما ارتفعت أيضاً نسبة التوطين العام بمعدل (١٪) فقد بلغت في عام (٢٠١٤) ما نسبته (٨١٪) مقارنة ب (٨٠٪) عن العام الماضي، مما يدل على اهتمام الدائرة وتركيزها على رفع نسبة التوطين في كافة الفئات الوظيفية.

ثانياً:- معدل الدوران الوظيفي حسب الجنسية:

من خلال نتائج (٢٠١٤) يُلاحظ وجود انخفاض ملحوظ في معدل الدوران الوظيفي في فئة (المواطنين-الوافدين) في محاكم دبي مقارنة بالأعوام السابقة مما يدل على الاستقرار الوظيفي في الحصول على كافة الحقوق الوظيفية ومنح الامتيازات والعدالة في نظام الترقيات وتوزيع المكافآت، حيث انخفض إيجابياً معدل الدوران الوظيفي (المواطنين) في عام (٢٠١٤) بنسبة (١,١٪)، حيث بلغ في عام (٢٠١٤) ما نسبته (٧,٤٪) مقارنة ب (٨,٥٪) في عام (٢٠١٣). باستثناء الارتفاع الغير إيجابي الطفيف في معدل الدوران الوظيفي لغير المواطنين حيث بلغ في عام (٢٠١٤) م نسبته (٣,٧٪) مقارنة ب (١٪) في عام (٢٠١٣).

ثالثاً:- نسبة المتدربين حسب الفئات الوظيفية:

بلغت نسبة الموظفين المتدربين عن عام (٢٠١٤) في الفئة القيادية (١٠٠٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة لهذا العام تبلغ (٩٥٪) وبعدهد ساعات إجمالي (٧٨٢) ساعة تدريبية مقارنة بعام (٢٠١٣)، حيث كانت نسبة المتدربين (٩٥٪) بمعدل (٦٧١) ساعة تدريبية، أما عن الموظفين المتدربين في الفئة الإشرافية لعام (٢٠١٤) فقد بلغت (١٠٨٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (٥٥٪) وبعدهد ساعات إجمالي (٥١٦٤) ساعة تدريبية مقارنة بعام (٢٠١٣) حيث كانت نسبة التدريب (٥٠٪) بعدهد ساعات إجمالي (٣٨٠٠) ساعة تدريبية، أما عن فئة الوظائف الأخرى لعام (٢٠١٤) فقد بلغت نسبة المتدربين (١٠٧٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (٧٤٪) وبعدهد ساعات إجمالي (١٧٤٨٥) ساعة تدريبية مقارنة بعام (٢٠١٣) حيث كانت نسبة التدريب (٨٧٪) بإجمالي (١٢٦٠٨) ساعة تدريبية.

رابعاً:- معدل ساعات التدريب لكل موظف:

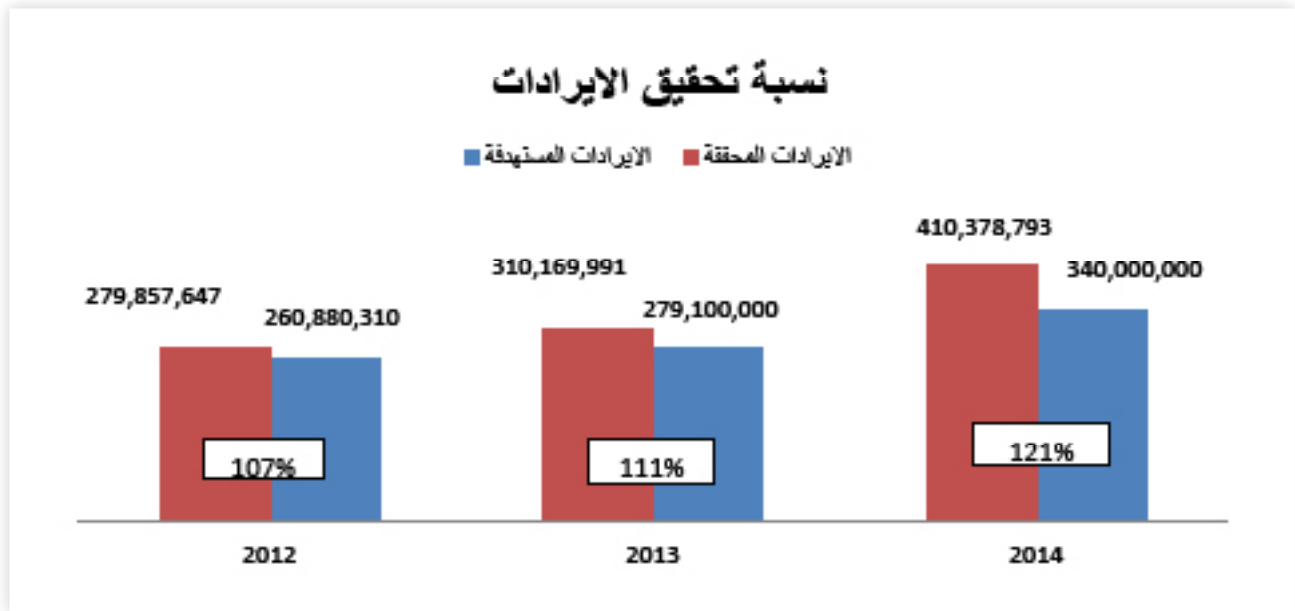
بلغ عدد ساعات التدريب التي نفذتها محاكم دبي (٢٣٤٢٢) ساعة تدريبية خلال عام (٢٠١٤) بميزانية وقدرها (٤٧٥,٩٠٠) درهم مقارنة بعهد الساعات التدريبية التي نفذت خلال عام (٢٠١٣) والبالغة (١٧٠٧٩) ساعة تدريبية بميزانية وقدرها (٣٠٠,٠٠٠) درهم، وتحرص إدارة التدريب في محاكم دبي على قياس أثر التدريب على الكوادر الوطنية من خلال استبيان رضا المتدربين عن برامج التدريب والمدرّب في نهاية الورش والدورات التدريبية حيث حققت برامج التدريب تلك نسبة رضا بلغت (٩٠٪) خلال عام ٢٠١٤، كما تم تنفيذ (٢٦٦) دورة تدريبية في عام (٢٠١٤) مقارنة ب(٢٧٨) دورة في عام (٢٠١٣).

٣- نتائج مؤشرات الأداء المالية ٢٠١٣ :

أولا الإيرادات :-

بلغت إيرادات دائرة محاكم دبي عن عام ٢٠١٤ مبلغا إجماليا وقدره ٤١٠,٣٧٨,٧٩٣ درهم، مقارنة بالمستهدف السنوي البالغ قدره ٣٤٠,٠٠٠,٠٠٠ درهما، و بذلك تكون نسبة تحقيق الإيرادات لعام ٢٠١٤ تساوي (١٢١٪) بزيادة قدرها (٢١٪) عن المستهدف السنوي، وتعود هذه الزيادة الإيجابية إلى ارتفاع أعداد القضايا الذي أدى إلى زيادة إيرادات رسوم القضايا بأنواعها. وكذلك لزيادة التحصيل في إيرادات إيجارات المساحات الداخلية مثل: إيجارات خدمة غسيل السيارات ٢٠١٤، وإيجار مكتب دناتا للسفريات ٢٠١٤، وغيرها. وأيضا زيادة إيرادات رسوم كاتب العدل للأفرع (الطوار، والبرشاء، ودائرة التنمية الاقتصادية).. كما ارتفعت إيرادات عام ٢٠١٤ بنسبة (٣٢٪) عن إيرادات عام ٢٠١٣.

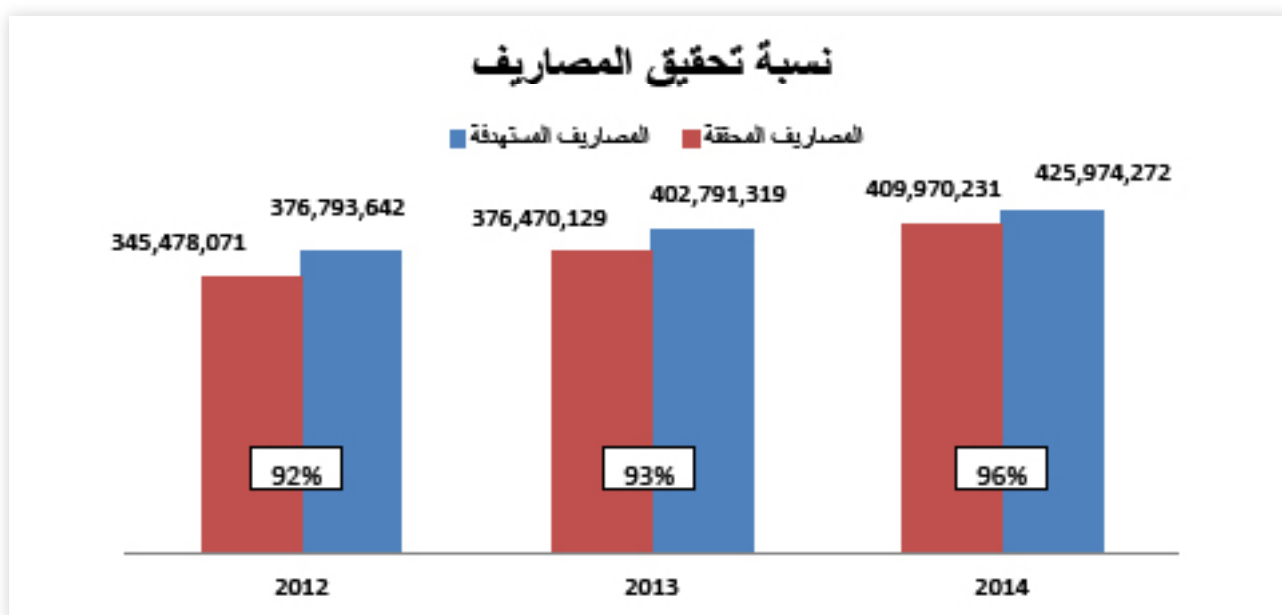
البيان	الإيرادات المستهدفة	الإيرادات المحققة	نسبة تحقيق الإيرادات
٢٠١٤	٣٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١٠,٣٧٨,٧٩٣	١٢١٪
٢٠١٣	٢٧٩,١٠٠,٠٠٠	٣١٠,١٦٩,٩٩١	١١١٪
٢٠١٢	٢٦٠,٨٨٠,٣١٠	٢٧٩,٨٥٧,٦٤٧	١٠٧٪



ثانيا المصاريف :-

بلغت مصروفات الدائرة للفترة نفسها مبلغ وقدره ٤٠٩,٩٧٠,٢٣١ درهم، بنسبة (٩٦%) من المستهدف السنوي البالغ قدره ٤٢٥,٩٧٤,٢٧٢ درهم، ويعود سبب هذا الوفر إلى الالتزام بالنسبة المطلوبة ٥% حسب التعميم المالي للدائرة المالية بالإضافة إلى جهود الدائرة لزيادة الوفر المالي للعام ٢٠١٤. وبمقارنة نتائج عام ٢٠١٤ بنتائج عام ٢٠١٣، نلاحظ زيادة مصروفات عام ٢٠١٤ بنسبة (٩%) عن مصروفات عام ٢٠١٣.

البيان	المصاريف المستهدفة	المصاريف المحققة	نسبة تحقيق المصاريف
٢٠١٤	٤٢٥,٩٧٤,٢٧٢	٤٠٩,٩٧٠,٢٣١	%٩٦
٢٠١٣	٤٠٢,٧٩١,٣١٩	٣٧٦,٤٧٠,١٢٩	%٩٣
٢٠١٢	٣٧٦,٧٩٣,٦٤٢	٣٤٥,٤٧٨,٠٧١	%٩٢



٤- التميز والجودة في تقديم الخدمات

(الأحوال الشخصية- خدمات القضايا- كاتب العدل)

تشير كلمة التميز إلى وجود فروق معينة ينفرد بها بعضنا عن الآخر، أما مفهوم الخدمة المتميزة فيشير إلى تقديم الخدمة بشكل يفوق توقعات العميل ومن هنا حرصت دائرة المحاكم حرصا حثيثا للوصول إلى التميز في مجال خدمة العميل وارتكزت على الامتياز في تقديم الخدمة بشكل يثير حواس ومشاعر العميل بشكل إيجابي أكثر مما يتوقع ، بما يضمن سرعة ودقة إنجاز المعاملات وفق حرفية كادرها الوظيفي المؤهل .

كما تركز المحاكم في جودة الخدمات المقدمة للعميل على اسس منها نوع الخدمة ذاتها ، وطبيعة طالب الخدمة ، وطبيعة مقدم الخدمة ، والربط الاستراتيجي والذي يعبر عن مدى وعي والتزام المحاكم بتطوير جودة الخدمات الحكومية ومواكبة التغيرات كما تركز المحاكم أيضا على العميل

من خلال توفير قاعدة بيانات لتقديم الخدمات بشكل أفضل ، بالإضافة إلى تعريف الخدمات المقدمة وجعلها سهلة ومتوفرة للعميل من خلال تنوع قنوات تقديم الخدمة وتطوير العمليات المرتبطة بخدمة العميل ومن ثم قياس أثر الخدمات المقدمة من خلال استبيانات العملاء من أجل التطوير والتحديث والتغلب على المشاكل رغبة في الارتقاء بالخدمات المقدمة للعميل .

ويتضح ذلك في الجدول الموضح أدناه والذي يقيس معدل زمن إنجاز الخدمة ونسبة الأخطاء المكتشفة في إدارة الأحوال الشخصية ، وإدارة خدمات القضايا ، وإدارة كاتب العدل .

- ويتبع نتائج عام ٢٠١٤- يتضح لنا أن إدارة الأحوال الشخصية حققت نتائج إيجابية فاستطاعت تقليص الزمن المستغرق ليصل إلى (٥) دقائق وهي مساوية للمستهدف السنوي ، كما بلغت نسبة الأخطاء المكتشفة (١٪) هي مساوية للمستهدف السنوي ، وكان لتمويض بعض الصلاحيات للشؤون الاجتماعية و دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري و زيادة برامج التأهيل و التدريب لمقدمي الخدمة أثر إيجابي في ذلك .
- أما في إدارة خدمات القضايا فحققت نتائج إيجابية فاقت المستهدف السنوي فبلغ معدل زمن إنجاز الخدمة (٢٩) دقيقة مقارنة (٣٢) دقيقة كمستهدف سنوي ، أما فيما يتعلق بنسبة الأخطاء فبلغت ما نسبته (١٨ ، ٠٪) بانخفاض إيجابي بمعدل (٠,٠٢٪) عن المستهدف السنوي ، وقد ساهم مشروع (السالفة) في تعزيز جودة الخدمات .
- وأخيرا إدارة كاتب العدل والتي استطاعت تحقيق نتائج إيجابية ملحوظة فقد بلغ معدل زمن إنجاز الخدمة (٤٧) دقيقة بارتفاع سلبي بمعدل (٢) دقائق عن المستهدف ، أما في مؤشر نسبة الأخطاء فبلغ في نهاية عام ٢٠١٤- ما نسبته (٢٪) بارتفاع سلبي طفيف بمعدل (١٪) عن المستهدف السنوي، بسبب ارتفاع عدد معاملات كاتب العدل لتصل إلى (٢٥٠,٠٠٠) معاملة في سنة ٢٠١٤.

جدول توضيحي لتمييز والجودة في تقديم الخدمات في دائرة محاكم دبي

الإدارة	المؤشر	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
		محقق	مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	مستهدف
الأحوال الشخصية	معدل زمن إنجاز خدمات الأحوال	٧ دقائق	٧ دقائق	٧ دقائق	٦ دقائق	٥ دقائق	٥ دقائق
	نسبة الأخطاء المكتشفة في خدمات الأحوال	٠,٥٠٪	٠,٥٠٪	٠,٣٠٪	٠,٤٠٪	١٪	١٪
خدمات القضايا	معدل زمن إنجاز الخدمة	٢٧ دقيقة	٤٠ دقيقة	٢٤ دقيقة	٢٧ دقيقة	٢٩ دقيقة	٢٢ دقيقة
	نسبة الأخطاء في تسجيل القضايا	٠,١٩٪	٠,٣٠٪	٠,٢٩٪	٠,٣٠٪	٠,١٨٪	٠,٠٢٪
كاتب العدل	معدل زمن إنجاز المعاملة (بالدقيقة)	٥٤ دقيقة	٢٦ دقيقة	٤٩ دقيقة	٥١ دقيقة	٤٧ دقيقة	٤٤ دقيقة
	نسبة الأخطاء المكتشفة لكل ١٠٠ معاملة	١٪	١٪	٢٪	١٪	٢٪	١٪

الاتجاهات المستقبلية

